



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة

(دراسة في النموذج الماليزي)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إشراف الدكتور:

عبد العظيم بن الصغير

إعداد الطالب:

بلقاسم مربعي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د.مصطفى أسعيد
مشرفا و مقرا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د.بن الصغير عبد العظيم
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر (أ)	د.مجنوب عبد المؤمن
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د.فوزي نورالدين

السنة الجامعية: 2014 - 2015 م



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجية

إشراف الدكتور:

عبد العظيم بن الصغير

إعداد الطالب:

بلقاسم مربعي

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. مصطفى أسعيد
مشرفا و مقرا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. بن الصغير عبد العظيم
عضوا مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر (أ)	د. مجذوب عبد المؤمن
عضوا مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر (أ)	د. فوزي نورالدين

السنة الجامعية: 2014 - 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى:

"وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الروم - الآية 22.

شكر و عرفان

لا يفوتني في مستهل هذه الدراسة أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور عبد العظيم بن الصغير الذي شرفني بقبول الإشراف على مذكرتي، إذ لم يبخل علي بوقته ونصائحه و توجيهاته القيمة، كما أتقدم بشكري إلى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر بسكرة، وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل الذين شرفونا بالتدريس في السنة النظرية، و إلى كل من قدم لي يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد لإتمام هذه الدراسة، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سوف يناقشون هذه المذكرة ويحكمونها.

إهداء

إلى من أفتقده ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه.

أبي

وإلى من علمتني وعانت الصعاب من أجلي..

أمي

إلى زوجتي الكريمة التي تحملت معي مشاق إكمال هذا العمل

إلى بناتي لينة ، مروة ، آية ، روميسة

إلى جميع إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى جميع أقاربي

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي والمهني.

بلقاسم مربعي

خطة البحث

• مقدمة :

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتعددية الإثنية وبناء الدولة

• المبحث الأول: مفهوم التعددية الإثنية والمفاهيم المشابهة لها

المطلب الأول: مفهوم التعددية

المطلب الثاني : مفهوم الإثنية

المطلب الثالث : الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها

• المبحث الثاني: مفهوم عملية بناء الدولة

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة الحديثة متعددة الإثنيات

المطلب الثالث : بناء الدولة الوطنية الحديثة كضرورة لتحقيق الاندماج الوطني

• المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير الحراك الإثني

المطلب الأول : المقاربة النسوية

المطلب الثاني : المقاربة التفاعلية

المطلب الثالث : المقاربة الإثنو واقعية

المطلب الرابع : المقاربة البنائية

الفصل الثاني : إستراتيجية إدارة المطالب الإثنية ودورها في بناء الدولة

• المبحث الأول : أسس تصنيف الجماعات الإثنية

المطلب الأول : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لمقوماتها الذاتية

المطلب الثاني : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة الأهداف

المطلب الثالث : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة العلاقات

• المبحث الثاني : أنواع المطالب الإثنية

المطلب الأول : المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

المطلب الثاني : المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة

المطلب الثالث : المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته

• المبحث الثالث: أثر تطبيق آليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة

المطلب الأول : الآليات الإستيعابية

المطلب الثاني : آليات إقتسام السلطة

المطلب الثالث : الآليات القصورية

المطلب الرابع : دور السياسات العامة للدولة في إدارة التعددية الإثنية

الفصل الثالث: مدى تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية في مجال بناء

الدولة

• المبحث الأول : دراسة جيو إستراتيجية لدولة ماليزيا

المطلب الأول: جغرافية وتاريخ الدولة الماليزية

المطلب الثاني : التركيبة السكانية

المطلب الثالث : خصائص الإثنيات الماليزية

• المبحث الثاني : محددات الحراك الإثني في ماليزيا

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في تغير التركيبة السكانية

المطلب الثاني : أسباب بروز الحراك الإثني في ماليزيا

المطلب الثالث : الإضطرابات العرقية لسنة 1969 وتفاعل النظام السياسي معها

• **المبحث الثالث:** أثر تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة

المطلب الأول: تطبيق آلية الإستيعاب

المطلب الثاني: آلية تقاسم السلطة في ماليزيا

المطلب الثالث : تطبيق الآليات القصرية في ماليزيا

المطلب الرابع : السياسات العامة ودورها في دعم التعايش الإثني في ماليزيا

• **الخاتمة :**

مقدمة

مقدمة :

لقد برزت خطورة ظاهرة التعددية الإثنية على وحدة الدولة الوطنية خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، أين اندلعت الكثير من النزاعات الداخلية على أساس إثني في العديد من الدول وامتدت إلى خارجها، وأسفرت عن الكثير من المآسي والمجازر في حق الإنسانية نتيجة أعمال التطهير العرقي والإبادة الجماعية، مما تسبب في تنامي الشعور بعدم الأمن والاستقرار وتزايد مشاعر الكراهية والخوف من الطرف الآخر المختلف إثنياً، وهذا ما أدى إلى تفكك العديد من الدول إلى دويلات صغيرة .

ويمكن أن يكون التعدد الإثني ظاهرة طبيعية وإيجابية ومصدر من مصادر الثراء الإجتماعي، والثقافي، والإقتصادي للدولة إذا أتبعت الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارته ويمكن أن يتحول إلى معضلة حقيقية تهدد بقاء الدولة ككل نتيجة ضعف نظامها السياسي وعدم قدرته على تلبية مختلف المطالب الإثنية، أو رفضها تماما لأسباب إيديولوجية أو عقائدية، أو لسيطرة مجموعة إثنية أكثر تطرفا على ذلك النظام و قمعها لأي جماعة تهدد مركزها القيادي في الدولة، إضافة إلى التدخلات الخارجية التي تكون في الغالب مصدرا أساسيا لتطور الصراع وذلك بدعم طرف معين على الآخر بما يخدم مصالحها .

إن استمرار ظاهرة الحراك الإثني وتحولها إلى صراعات عنيفة تهدد كيان الدولة الوطنية هو السمة المميزة لكثير من الدول المتعددة الإثنيات، وخاصة في دول العالم الثالث بسبب فشل أنظمتها السياسية في التعامل مع هذه الظاهرة، إلا أن هنالك في المقابل دولاً عرفت كيف تتعامل معها، وأن تؤسس لمجتمع متعدد يقوم على أسس التعايش السلمي الذي يركز على التكامل والتعاون والتلاحم واحترام خصوصية الآخر، سواء كانت هذه الخصوصية دينية أو لغوية أو ثقافية، مما يساهم في تحقيق درجات عالية من الإندماج الوطني وإحساس متزايد بروح المواطنة والمصير المشترك، وينعكس بالإيجاب على مسيرة التنمية في كافة الميادين وهذا ما ينطبق أساساً على التجربة الماليزية لإدارة التنوع الإثني .

لقد سارعت ماليزيا منذ استقلالها سنة 1957 م إلى اتباع توليفة من الآليات والسياسات المتزنة لإدارة تركيبة مجتمعية معقدة ومتعددة الأعراق والأديان واللغات، تنطلق أساساً من إستراتيجيات تعمل على مختلف المسارات السياسية، والإقتصادية والثقافية والأمنية، خاصة بعد أحداث العنف العرقية لسنة 1969 بين أغلبية السكان الأصليين من إثنية المالاي و الإثنية الصينية الوافدة، والتي أسفرت عن سقوط ضحايا من الجانبين، وعبرت عن مدى خوف المالاي على مستقبلهم في ظل تزايد نفوذ الصينيين وسيطرتهم على الإقتصاد، لتضع النظام السياسي أمام تحديات كبيرة جداً، تتطلب سرعة وعقلانية التصرف لإنقاذ البلاد من خطر الدخول في صراعات عرقية قد تهدد بقاء الدولة ككل .

ومن هنا فإن هذه الأحداث شكلت المنعطف الحاسم في تاريخ ماليزيا، والمنطلق الأساسي لتتميتها، فعلى إثر تلك الأحداث تمت إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية وتوسيع التحالف الحاكم بتشكيل " الجبهة الوطنية " **Barisan National** لتشكل قاعدة حكم إئتلافي أكثر صلابة واستقراراً، وتطوير العقد الاجتماعي بين مختلف المكونات لدعم أسس التعايش ومشاركة الجميع في بناء الدولة .

لقد ساهم وجود قيادات سياسية وطنية واعية معترفة بالتنوع، وذات رؤية متزنة ومدركة لوجود إختلالات كبيرة في مستويات الدخل والخدمات بين مكونات المجتمع في الوصول إلى صيغ توافقية لمعالجة عناصر التوتر بشكل هادئ وواقعي وتدرجي. وقد كان جوهر فكرة النموذج الماليزي لإدارة التعددية الإثنية مبنياً على أساس دعم التعايش السلمي بين مختلف الإثنيات عن طريق الاشتراك في تقاسم المسؤولية، وعلاج مشكلة المحرومين من خلال زيادة أنصبة جميع الفئات وحفظ حقوقها، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم، أي أن الفكرة مبنية على أساس " تكبير الكعكة " وليس على أساس التنازع عليها.

1- أسباب اختيار الموضوع :

لا شك أن أي موضوع يتطلب في تقديمه مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

- المبررات الموضوعية :

- تزايد النزاعات الداخلية في العديد من الدول بسبب تنامي ظاهرة التنوع العرقي المتعصب الذي يهدد مختلف الدول بدون استثناء، حتى التي تعرف نوعاً من الاستقرار السياسي، وهذا ما يدعو إلى حتمية الوصول إلى آليات مناسبة لإدارة و حل هذه النزاعات قبل تفاقمها .

- قلة الدراسات التي تناولت الإدارة الإيجابية للتعدد الإثني على المستوى النظري أو على مستوى النماذج القائمة، وما يمكن أن تقدمه في مجال بناء الدولة، وتحقيق التنمية و الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي .

- الإستقرار السياسي والنمو الإقتصادي الذي يعرفه النموذج الماليزي، بالرغم من أنه يمثل أكبر درجات التنوع و الإختلاف المجتمعي، مع إمكانية تقديمه كوصفة فعّالة للدول التي تعاني من عدم الإستقرار الداخلي بسبب الصراعات الإثنية، أو التي يمكن أن تتعرض لهذه الصراعات وخاصة في إقليمنا العربي والإسلامي. هو سبب موضوعي لإختيار هذا الموضوع .

- المبررات الذاتية :

والدواعي الذاتية لإختيار دراسة النموذج الماليزي هو الدافع الكبير لدراسة نموذج إسلامي في إدارة التعدد الإثني، وخاصة وأن ماليزيا دولة حديثة العهد بالاستقلال وقد عانت ويلات التخلف والفقر، وكانت مرشحة في ستينيات القرن الماضي بأن تدخل في صراعات عرقية طاحنة، وفي المقابل هناك دول أخرى كانت في أحسن وضع منها، لكن ونظرا لغياب الرؤية الإستراتيجية لقادتها في تسيير التنوع العرقي فيها، دخلت في اضطرابات وصراعات داخلية ساهمت في تفكك الكثير منها .

2- أهمية الموضوع :

أ- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إرتباطها بظاهرة من أعقد الظواهر التي عرفتھا البشرية في القرن الماضي، بسبب ما تشكله من تهديد على المستوى الوطني والإقليمي وحتى الدولي، مما أسفر على بروز العديد من النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير خطورة

هذه الظاهرة، ومن ثم طرح آليات وحلول يمكن تطبيقها للحد من خطورتها، وهذا ما تذهب إليه هذه الدراسة التي يحاول الباحث من خلالها المساهمة في إثراء البحث العلمي عن طريق التطرق إلى كيفية بناء الدولة الوطنية متعددة الإثنيات، عبر إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات والسياسات التي تساعد في الإدارة الايجابية للتعدد .

ب- الأهمية العملية :

يمكن أن يساهم هذا البحث في تقديم حلول لصناع القرار في عالمنا العربي والإسلامي حول الآليات والإستراتيجيات المناسبة لإدارة التنوع المجتمعي، وذلك من أجل إختصار محطات بناء الدولة وتقادي الإنزلاقات غير محمودة الجوانب التي يمكن ان تؤدي إلى تفكك الدولة .

3- أهداف الموضوع :

- التعرف على ظاهرة التعدد الإثني وأهم المقاربات النظرية التي تساعد في تفسيرها بكل أبعادها وتأثيراتها على مستوى الدولة .
- الوصول الى إستنتاج أهم الآليات والسياسات المناسبة للإدارة الإيجابية للتعدد الإثني داخل الدولة، والتي تساهم في المساعدة على الخروج من المعضلات الإثنية التي تعانيها الدولة بسبب غياب الرؤية المتزنة الواعية لقادتها.
- تسليط الضوء على التجارب الإيجابية في إدارة التعدد الإثني التي ساهمت في نجاح بناء الدولة، وبالتالي تقديمها كنماذج يمكن الإستفادة منها، وهذا ما ينطبق على النموذج الماليزي لإدارة الإختلاف الإثني، الذي يمكن أن يُعد كنموذج ومثال يُتبع خاصة في منطقتنا العربية والإسلامية المليئة بالمعضلات الأمنية والطائفية، وعلى الرغم من ذلك فهذا النموذج لم يُحظى بالقدر الكافي من الإهتمام على صعيد المكتبة العربية وحتى الأجنبية .

4- الدراسات السابقة :

لقد اعتمد الباحث لإنجاز هذا البحث على جملة من الدراسات يمكن تلخيصها في مايلي :

- دراسة ل محمد عاشور مهدي بعنوان: التعددية الإثنية : إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، تطرق فيها الباحث إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتعددية الإثنية ومطالبها وأهم السياسات والإستراتيجيات المتبعة في إدارة الصراعات الإثنية، مروراً بتأثير ظاهرة الفساد على مؤسسات إدارة التعددية الإثنية، مع التركيز على تقديم الأمثلة من الدول الإفريقية التي تعاني من سوء إدارة هذه الظاهرة .

- دراسة ل الباحث : محمد محمود عبد العال المتخصص في العلوم السياسية بعنوان “التعدد العرقي من التنازع الى التناغم النموذج الماليزي و النموذج لأمريكي“

وتعمد هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التجارب الدولية في إدارة المجتمع المتنوع المتعدد الأعراق، باعتبارها دول استطاعت أن تجابه المسألة العرقية بشكل أكثر عقلانية وعدالة وفاعلية، وتهدف الدراسة إلى إثبات أن ظاهرة التنوع والتعدد العرقي لا تمثل خطراً على الأمن القومي في حد ذاتها، بل هي ظاهرة طبيعية يمكن أن تكون عامل قوة ومصدر ثراء فكري لدى كثير من الشعوب والأمم، ولهذا فإن التعدد ليس دائماً سبباً للانقسام ونشوب الصراعات المسلحة وتدمير الكيانات الوطنية، وإنما الإشكالية تتعلق بإدارة ذلك التنوع وكيفية التصرف معه، فالكثير من الأمم نجحت في إرساء قواعد النظام السياسي الحديث وبناء الوحدة القومية و تجذير المواطنة بالرغم من أنها مجتمعات متعددة عرقياً، وفي المقابل اذا أخفق النظام السياسي في تقديم حلول فعالة لمشكلات الأقليات العرقية، هنا تصبح الأقليات غير المندمجة خطراً ينبغي علاجه .

- أيضاً نجد Horowitz في مؤلفه الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة ، يتحدث عن كيفية إرساء الديمقراطية في المجتمعات متعددة الإثنيات وشديدة الانقسام وذلك عن طريق بناء مؤسسات توافقية، تركز أساساً على الحكم الفيدرالي والإشتراك في السلطة والنظام الإنتخابي (التمثيل التناسبي)، هذه الدراسة ركزت على إعطاء حق التمثيل لمختلف المجموعات الإثنية ولو كانت صغيرة، وهذا ما يحقق مبادئ الديمقراطية ولكنه قد يؤدي إلى ضعف الحكومات بسبب هشاشة التحالفات مما ينعكس بالسلب على الإستقرار السياسي.

- دراسة لروكسان هارفي غودمان "Roxane Harvey Gudeman" بعنوان: التعدد الثقافي في ماليزيا: إنسجام الأفراد وتوتر المجموعات Multiculturalism in Malaysia: Individual Harmony, Group Tension، يبرز من خلالها الباحث سعي الدولة الماليزية إلى خلق هوية وطنية جامعة لمختلف المجموعات الإثنية، من خلال محاولة الإستيعاب الثقافي التدريجي عبر برامج التعليم والأنشطة الثقافية والإقتصادية، مما ولد نوعا من الإنسجام على مستوى الأفراد الذين إندمجوا في علاقات تعاونية في مختلف المجالات، ولكن في المقابل هناك توتر على مستوى علاقات الجماعات الإثنية ببعضها البعض وبنظرتها للدولة ككل، بسبب القوانين التفضيلية لصالح إثنية الملاي وخوف الجماعات الوافدة من الإستيعاب، بالرغم من أن قوانين الشريعة الإسلامية تحد من الإندماج المادي للمسلمين بغير المسلمين عن طريق الزواج .

وسيسعى الباحث من خلال هذه الدراسة لمناقشة أهم الآليات والسياسات التي تساعد في تحقيق التوازن بين تمثيل المكونات الإثنية الرئيسية في مؤسسات الدولة، لضمان تحقيق الإستقرار السياسي من أجل إنجاح بناء الدولة من خلال دراسة النموذج الماليزي .

5- الإشكالية:

تعتبر التعددية الإثنية من التحديات الكبيرة التي تواجه بناء الدولة، وتستوجب حسن الإدارة والتدبير لتحقيق التكامل المجتمعي و الإستقرار السياسي والثقافي والإجتماعي، وهذا ما يتطلب إختيار الآليات ورسم الإستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة من أجل تفادي الدخول في معضلات أمنية لا تنتهي، وهذا ما سعت إلى تطبيقه ماليزيا بعد إستقلالها وخاصة مع بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي، في أعقاب الأحداث العرقية التي نشبت بين السكان الأصليين الملاي والوافدين من الأصل الصيني، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

- ماهي الآليات والإستراتيجيات المتبعة في إدارة التعددية الإثنية وانعكاس ذلك على بناء الدولة من خلال دراسة النموذج الماليزي ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتعدد الإثني وبناء الدولة ؟
- كيف تساهم عملية رسم الإستراتيجيات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية في بناء الدولة ؟
- كيف ساهمت النخب الماليزية في إحتواء الخلافات الإثنية وتفادي تعثر بناء الدولة ؟
- ماهي أسباب نجاح التجربة الماليزية في تحقيق الإستقرار والتنمية والتعايش المجتمعي من خلال الآليات والسياسات المطبقة في إدارة التعدد الإثني ؟

6- الفرضيات :

- إختيار الآليات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية يساهم في تحقيق نجاح بناء الدولة .
- يرجع عدم تماسك وحدة الدولة إلى سوء إدارة التعددية الإثنية .
- نجاح إدارة التعدد الإثني يتطلب وجود نخب سياسية قوية واعية وذات رؤية متوازنة .
- يرجع تحقيق الدولة الماليزية للإستقرار والتعايش بين مكوناتها المجتمعية إلى إتباع توليفة مركبة من مختلف الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية .

7- مجال الدراسة :

- **المجال المكاني :** هو دولة إتحاد ماليزيا التي تقع في جنوب شرق آسيا، باعتبارها دولة متعددة الإثنيات .
- **المجال الزمني :** تمتد الدراسة في الفترة الزمنية المحصورة بين إستقلال ماليزيا 1957 م إلى اليوم .

8- مناهج الدراسة:

- إن حركية الظواهر السياسية وتداخل متغيراتها، تفرض على الباحث الإستعانة بمنهجية مركبة للإجابة على الأسئلة وإختبار الفرضيات للوصول إلى الحقائق من أجل الوصول إلى إختبار مدى نجاح النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني. تم الإعتماد على المناهج التالية :

- منهج دراسة الحالة :

لقد إعتد الباحث في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة لأنه يساعد في الإلمام بجميع جوانب الظاهرة المطروحة ومدى إرتباطها بالوحدة محل الدراسة، حيث يتيح هذا المنهج التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ هذه الوحدة، بغرض الوصول إلى تعميمات علمية يمكن إسقاطها على الوحدات المشابهة ، حيث تم من خلال هذا المنهج دراسة ظاهرة التعددية الإثنية بمختلف تعقيداتها ومدى تمكن الوحدة المدروسة (دولة ماليزيا) من إيجاد الآليات المناسبة لإدارتها .

- كما إقتضت الضرورة الإستعانة ببعض خطوات المنهج التاريخي، وذلك من أجل تتبع مراحل التغير التاريخي للتركيبية السكانية في ماليزيا، ومعرفة كيفية تفاعل النظام السياسي مع الوقائع والأحداث التي ساهمت في بروز الحراك الإثني .

- إقترب دراسة النظم : تم الاستعانة بالمقترح النظمي لدافيد استون **David Easton** ، وذلك لدراسة مدى تفاعل النظام السياسي الماليزي مع مختلف المطالب الإثنية والضغوط الخارجية .

- مقترح النخبة : لتحليل دور القادة والنخب السياسية في إيجاد علاقات التفاعل الإيجابي بين الأنساق الداخلية للدولة ومدى إستغلال الفرص في محيطها الخارجي .

- مقترح صنع القرار : من أجل تحليل وتفسير أهم القرارات والسياسات العامة التي كان لها الدور الإيجابي في مسار إدارة التعدد الإثني وبناء الدولة في ماليزيا .

9- تبرير الخطة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومناقشة مختلف متغيراتها إعتد الباحث على خطة من ثلاثة فصول :

حيث تم التطرق لدراسة الإطار النظري و المفاهيمي لظاهرة التعدد الإثني على مستوى الدولة الوطنية في الفصل الأول، لأن تحليل أي ظاهرة يتطلب التعمق في محاولة فهمها لغويا

و اصطلاحا والتعرف على أهم المفاهيم المتداخلة معها وأهم المقاربات التي تفسرها، وهذا ما تم من خلال المبحث الأول الذي تم التركيز فيه على دراسة مفهوم التعددية الإثنية، والمفاهيم المشابهة لها، والمبحث الثاني على مفهوم عملية بناء الدولة متعددة الإثنيات و متطلباتها وأخيرا تم الوقوف على أهم المقاربات النظرية التي تحلل وتفسر الحركات الناجمة عن ظاهرة التعدد الإثني على مستوى الدولة الوطنية في المبحث الثالث .

وقد تمحور الفصل الثاني على دراسة أهم الإستراتيجيات اللازمة لإدارة الحركات الناتجة عن تزايد المطالب الإثنية، وكيف تساهم في بناء الدولة، وهذا ما يقتضي التعرف على تصنيف الجماعات الإثنية في المبحث الأول، و أهم مطالبها في المبحث الثاني، ثم التطرق الى مجمل الآليات والسياسات التي تمكن من الإدارة الإيجابية لتلك المطالب بما يحقق الاستقرار السياسي ويحافظ على وحدة وتماسك الدولة الوطنية .

أما الفصل الثالث فيرتكز على إسقاط خلاصة الفصلين الأول والثاني على النموذج محل الدراسة، والمتعلق بالنموذج الماليزي لإدارة التنوع و الإختلاف ومدى نجاحه في إيجاد الآليات والسياسات المناسبة لإدارة التعددية الإثنية من أجل بناء الدولة، وهذا إنطلاقا من الإشارة إلى الأهمية الجيو استراتيجية لدولة ماليزيا في المبحث الأول، مروراً إلى إبراز أهم المحددات والمطالب التي ساهمت في بروز الحراك الإثني في المبحث الثاني ، ووصولاً إلى عرض أهم الآليات والسياسات التي اتبعتها ماليزيا في إدارة التعددية الإثنية وكيفية مساهمتها في بناء الدولة في المبحث الثالث، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات العامة التي تؤكد أو تنفي الفرضيات المختبرة .

10- صعوبات الدراسة :

واجهت الباحث عدة صعوبات منها :

- قلة الدراسات حول الإدارة الإيجابية للتعدد الإثني، ومدى مساهمتها في بناء الدولة، لأن معظم الدراسات ركزت على التعدد الإثني كظاهرة سلبية مهددة لإستقرار الدولة وبنائها، وندرة

البحوث التي ربطت بين متغيري دور آليات اداة التعدد الإثني وبناء الدولة في النموذج محل الدراسة (النموذج الماليزي).

- صعوبات واجهت الباحث في ترجمة النصوص من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية لأنها تتطلب الكثير من التمعن والتركيز .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للتعددية

الإثنية وبناء الدولة

تمهيد:

إن دراسة أي ظاهرة في العلوم السياسية يتطلب إدراكًا معمقًا لمختلف متغيراتها إنطلاقًا من دراسة أهم مصطلحاتها، مرورًا بالأطر النظرية التي حللتها ووصولًا إلى عملية إسقاطها على الواقع، وذلك من أجل الوصول إلى زاوية معينة من الفهم والتشخيص السليم لها وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال التعرف على مصطلحات التعددية الإثنية وأهم المفاهيم المتداخلة معها، ثم التطرق إلى متطلبات بناء الدولة الوطنية متعددة الإثنيات وأهم المقاربات النظرية المساعدة على فهم ظاهرة الحراك الإثني على مستوى الدولة .

بالرغم من أن ظاهرة التعددية الإثنية هي ظاهرة قديمة قدم الإنسان، إلا إن بروزها كمتغير رئيسي على مسرح الأحداث الدولية كان مع نهاية الحرب الباردة، والذي صاحبه تفكك العديد من الدول بسبب بروز النعرات الانفصالية التي أجمتها الخطابات التحريضية السائدة فيها .

إن نجاح بناء الدولة متعددة الإثنيات تتطلب الاستمرارية والمرونة والرشادة وتقوية المركز وتفعيل التنمية والشرعية السياسية، والعمل على تحقيق دولة العدالة والقانون والاندماج الوطني عبر تنمية القواسم المشتركة وإذابة الحدود بين مختلف المكونات المجتمعية من أجل تفادي التأثيرات السلبية لسوء إدارة التعدد الإثني على استمرارية ونجاح عملية البناء .

المبحث الأول: مفهوم التعددية الإثنية والمفاهيم المشابهة لها

لقد اختلف إلى حد كبير في إعطاء تعريف موحد لمفهوم الإثنية، وذلك يرجع إلى الزوايا التي ينظر من خلالها كل باحث لهذا المصطلح، إلى جانب تداخله مع المصطلحات الأخرى المشابهة له.

المطلب الأول: مفهوم التعددية

أ- تعريف التعددية لغة :

يعود أصل كلمة التعددية للدلالة على كلمة "عَدَّ" والتي تعني حسب وأحصى، و"عَدَّ" الشيء جعله ذا عددٍ، وتَعَادَ القوم يعني عَدَّ بعضهم بعضاً. و"تَعَدَّدَتْ" صارت ذات عدد والعديدة هي الحصة والنصيب و عَدَاداً فاخر و بالغ في العدد، ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين قيمية متمثلة في التفاخر.¹

والواضح من هذه المعاني سالفة الذكر، أن المعنى اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية، من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد ، وذلك لأن أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء سواء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً أو وحيداً وإلا ما قبل العد والإحصاء، وتحمل مشتقات الأصل اللغوي بعض المضامين ممثلة في عمليات التفاخر التي تتسم بها المجتمعات التعددية.²

و لا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية، حيث تعني كلمة «Pluralism»، أن هناك تعدداً وعدم الأحادية في الأصعدة المختلفة.

¹ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط2، ج. 2. القاهرة : شركة الأوفست الشرقية ، 1985 ، ص 608 .

² - محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2002، ص 20.

ب - تعريف التعددية إصطلاحا :

لقد تعددت التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية، و يمكن التطرق إلى البعض منها فيما يلي:

حيث يعرفها **معجم المصطلحات الإجتماعية**، بأنها تعني: "تعدد أشكال الروح الإجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها " .¹

أما **معجم المصطلحات السياسية**، فيعرف التعددية على أنها: تعني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، تكون لها إهتمامات دينية واقتصادية إثنية و ثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون .

وتعرف **الموسوعة البريطانية** التعددية، بأنها " الإستقلالية التي تحظى بها جماعات معينة في إطار المجتمع مثل : الكنيسة، النقابات المهنية، الإتحادات العمالية والأقليات العرقية " .²

أما **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية و الإجتماعية** فيعرف التعددية على أنها عبارة عن " تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة، تحترم وجود التنوع والإختلاف في إتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الإتجاهات الإيديولوجية والفلسفية و الدينية " .³

ويعتبر **الإقتصادي فريدريك جيمس فيرنيفال Frederick James Furnivall** هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين، ثم طور عالم الاجتماع "م.ج. سميث" ما بدأه " فيرنيفال " وحاول صياغة نظرية عامة عن " التعددية الثقافية.

¹ أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط2. بيروت: مكتبة لبنان، 1986، ص317.

² -Encyclopedia Britanica, Vol 8 ,p51.

³ - سامي ذبيان ، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن : رياض الريس للكتب والنشر، 1990، ص ص 138 - 139.

وقد ركز البعض على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق المشاركة في المنافع.¹

ومن خلال متابعة الأدبيات المعاصرة التي تناولت مفهوم التعددية، فإنها تكشف عن تباين واضح في الاتجاهات النظرية للمفهوم، وهذا ما أدى إلى إختلاف وتتنوع تعاريف التعددية حيث يرى " روجيه لابوانت " أن التعددية توجد حيثما يوجد التنوع الذي يتمسك به الفرد أو الجماعة أياً كان الشكل الذي يتخذه سواء كان ديني أو عقائدي أو فلسفي أو طبقي أو حزبي، وبهذه الصورة يتغير معنى التعددية بتغير الموضوع ذاته، ومن ثم قد تكون التعددية ظاهرة إيجابية مقبولة أو سلبية مرفوضة، وذلك بسبب إختلاف القيم أو الظروف الإجتماعية وموضوع التنوع أو التعدد في كل حالة، فقد يكون وجوب إحترام إختلاف المعتقدات الدينية إلزامي في مجتمعات معينة، وغير ذلك في مجتمعات أخرى .

وقد تتعلق التعددية كما يرى "جان إيفز كالفيز" بمجال القانون والدولة، فالدولة قد تضيف الشرعية وتبررها على وضع تعددي معين، أو قد ترفضها وتضعها جانبا من خلال التقنين باستخدام الأداة القانونية .

أما "كرافورد يونغ" فهو يربط بين التعددية وحدود التفاعل بين الدولة ونظامها السياسي من جهة و الجماعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع، والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغوية أو الطائفية، ومن حيث أوضاعها الإجتماعية والإقتصادية، ومفاهيمها السياسية بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل.²

¹ - مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ، بحث مقدم في ندوة

التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993، ص4.

² - جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة:مراجعة نقدية، بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1993، ص 154.

ويقدم "دنليفي وأوليري" تعريف فلسفي للتعددية، حيث يؤكد على إستحالة فهم الحقيقة عن طريق جوهر أو مبدأ واحد، و من ثم فإن التعددية هنا هي الإعتقاد السائد بأن هناك أو ينبغي أن يكون هناك تعدد في المعتقدات والمؤسسات والمجتمعات، أي أنها على النقيض من الواحدية.¹

ويمكن إجمال التعريفات المختلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين هما:

- المجموعة الأولى:

تتمثل في التعاريف الشكلية التي حاولت رسم حدود للمفهوم وبيان معالمه بوجه عام وحاولت الربط بين التعددية والتنوع والإختلاف، وبين مجال القانون والدولة، والتفرقة بين الدور التحرري الهادف لتبرير مطالب جماعة معينة في احترام معتقداتها في مواجهة تعسف الجماعات الأخرى والدور السلبي المستخدم لتبرير الإستغلال والتمييز ضد جماعة معينة .

- المجموعة الثانية:

التعاريف الموضوعية و التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهرة وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية وربطت بين مفهوم التعددية وبين عملية التفاعل بين كتلتين سياسيتين واجتماعيتين أو أكثر، وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها إنعكاسا للتعددية الإجتماعية.²

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى التفرقة بين التعدد والإختلاف كمفاهيم وبين " التعددية " كمصطلح سياسي في علم السياسة الغربي الليبرالي السائد تحديدا، فالتعدد كمفهوم يرادف التنوع والتفاوت و الإختلاف، في حين أن "التعددية " كمصطلح سياسي هي نظام سياسي له خلفية تاريخية وفلسفية، ترتبط بإدراك دور الدولة وطبيعة المواطنة، بل وطبيعة الإنسان وصيغ العقد

¹ - أحمد ثابت: التعددية السياسية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص 16.

² - محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، بغداد: مؤسسة موكداني للطباعة والنشر، 2003، ص 5-7.

الإجتماعي وقضاياه ونظامه الاقتصادي ، كما أن لذاك النظام ملامح مؤسسية ثابتة متفق عليها، ويقترن بتطور إقتصادي واجتماعي محدد، ومناخ ثقافي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويهدف إلى إدارة الصراع الإجتماعي الممتد دون مرجعية فكرية واحدة تجمع الأفراد والجماعات، سوى مبدأ قبول التعدد ذاته وإجراءات إدارته خصوصا مع تنامي الهويات الناشئة و المصطنعة في مواجهة مرجعيات سائدة أو تاريخية .

و " التعددية " كمصطلح تعبر عن شكل الممارسة الليبرالية، التي تركز على الديمقراطية التي هي أساس التعددية السياسية، التي تمكن من التداول على السلطة وعدم الاستبداد ووسيلة لإدارة الإختلافات السياسية والعرقية، وصيانة للحقوق والحريات العامة، وهي أحد الأدوات التي مكنت المجتمعات الغربية لضمان المساواة، والحرية، والتعبير عن الرأي، والرقابة على السلطة الحاكمة .

حيث يعرفها " هنري كاريل" بأنها ترتيبات مؤسسية خاصة لتوزيع السلطة الحكومية و المشاركة فيها، حيث يشير هذا التعريف إلى مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحققها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها، وهي إقرار واعتراف بوجود التنوع الذي يترتب عليه إختلاف المصالح والإهتمامات والأولويات، وتكون التعددية بهذا إطارا مقننا للتعامل مع هذا الإختلاف، حتى لا يتحول إلى صراع يهدد سلامة المجتمع و بقاء الدولة¹.

ج- أنماط التعددية : تنقسم التعددية إلى نمطين رئيسيين :

1- نمط الصراع :

و يتضمن فيه المجتمع حسب " فيرنيفال" مزيجا من الجماعات تختلط مكونة وحدة سياسية واحدة دون أن تتحد أو تتماسك، كل فئة متمسكة بديانيتها وثقافتها ولغتها وأفكارها وأساليبها

¹ - هبة رؤوف عزت، التعددية ومعضلة العقل السياسي العربي ، متحصل عليه بتاريخ 2014/06/22 م من موقع :

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002/03/article1.shtml>.

الخاصة، غير أن التعامل بينها يتم من خلال السوق، ومن هنا تفرض التعددية الثقافية نمط صراعي، يركز على سيطرة إحدى الجماعات الثقافية على الجماعات المختلفة ، وتفرض تنظيماً غير ديمقراطي للعلاقات بين الجماعات .

2 - نمط التوازن :

يقوم على التكامل والتوافق بين الجماعات المكونة للمجتمع، وفق علاقات متناغمة ومنسجمة ووفق قوانين الضبط والتنظيم ، حيث بين " سميث" في مقالته "التعددية الثقافية والإجتماعية **Social and Cultural Pluralism** " ، خصائص المجتمعات التعددية التي تتسم بالتنوع الثقافي والإنقسام الإجتماعي في إطار نظري أكثر دقة و وضوح ، وأهم ما يميز هذا الإطار أنه يفرق بين آليتين رئيسيتين ، تتمثل الأولى في التكامل ، والأخرى في الضبط والتنظيم ، ومن خلالهما تتعايش الجماعات المتنافسة معا ضمن نفس المجتمع حيث أن التوزيع المتوازن للقوى بين الجماعات ، يشكل وضعا مناسباً لتقييد إحتكار السلطة ، ويمكن توضيح نمط الصراع والتوازن في المجتمعات التعددية من خلال الجدول التالي :

أوجه المقارنة	نموذج الصراع	نموذج التوازن
أساس المجتمع	هيكل هش من الجماعات غير المستقرة يضم مزيجاً من الجماعات التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة تتماسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها	هيكل قوي من الجماعات المستقرة والمستقلة والوسيلة بين الفرد والدولة.
السمة الرئيسية	تعدد ثقافي وتباينات لغوية أو عرقية أو طائفية أو لها حدود مرسومة تتميز بالثبات.	تجانس ثقافي على صعيد القيم والمعتقدات السياسية العليا وتباينات متحركة مرتبطة بالرأي العام والعملية الانتخابية.
نمط العلاقات الاجتماعية	نظام تدريجي جامد للعلاقات بين الجماعات يقوم على التنافس المحض دون ضوابط ولا يؤمن بالمشاركة أو بالمساواة ، أي تنظيم غير ديمقراطي.	علاقات تعاون وانسجام وتوازن مستقر بين الجماعات نتيجة المشاركة في السلطة وفي صياغة القرارات أي تنظيم ديمقراطي للعلاقات الاجتماعية.

طبيعة السلطة	مرتكزة في أيدي جماعة أو فئة محدودة.	منتشرة وموزعة بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية.
وضع الدولة	تعلو فوق المجتمع، وتفرض بعض الإجراءات لتنظيم العلاقات بين الجماعات المكونة حتى لا تصبح علاقات عدائية بحته	الروابط والعلاقات بين الجماعات في الأساس والدولة ككيان سياسي، ليست سوى تعبير عن هذه العلاقات التكاملية.
أساس التكامل	ليس طوعية بل مفروضاً نظراً لغياب القيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين.	الإلتزام بالقيم المشتركة والإحساس بالانتماء المجتمعي بين النخب واحترام حكم القانون والألتزام بالعمل التدريجي.
آلية الحفاظ على النظام	القسر والإكراه وضبط الصراع بواسطة الجماعة السائدة.	التكامل والتماسك الإجتماعي الذي ينبع من الإلتفاق والرضا.
أسلوب تغيير نمط العلاقات الإجتماعية السائدة	التغيرات في الهيكل الإجتماعي تفرض التغيرات السياسية التي تتم دائماً باستخدام العنف.	التغيير يتم باستخدام الوسائل السلمية القانونية مثل الانتخابات.

جدول 1: يبين مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية .

المصدر : وفاء لطفي، "التعددية المجتمعية" ، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.

القاهرة: 2 ماي 2012، ص 15 . متحصل عليه بتاريخ 07 /06/ 2014 من موقع :

www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc

يعرض الجدول السابق مقارنة بين نموجي الصراع و التوازن التي تساعد على التعرف على أهم الفروق الجوهرية بينهما، ومما لا شك فيه فإن عملية تحول المجتمعات ذات التعدد الثقافي والتمايز الإجتماعي إلى مجتمعات تتسم بالتجانس الثقافي والاتفاق والرضا ليست سهلة أو بسيطة، فهي عملية معقدة ومتشعبة تتطلب إتباع استراتيجيات مرحلية حكيمة، تضمن

التحول التدريجي من نموذج التعددية الصراعية إلى نموذج التعددية المتوازنة، التي تركز على التكامل القومي القادر على تحقيق متطلبات التنمية في مختلف مجالاتها .

وعليه فإن تحليل ظاهرة التعددية، يقتضي التعرف على عناصرها الأصلية الخمسة. وهي

" المتعدد" الذي حكم عليه بالتعددية وهو الذي يشمل الإحصاء والحصص. والعنصر الثاني هو "المتعدد فيه" وهو مناط الحكم على الموضوع الذي يكون التعدد والإختلاف حوله، والمعتد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه، والمتعدد له وهو بيان الأهداف التي يتمحور حولها التعدد والتي أدت إلى ترسيخه كحقيقة إجتماعية، والعنصر الخامس والأخير هو المعتد عليه، ويشير إلى الإطار الحضاري للتعددية والذي يرتبط بالزمان والمكان في بيئة معينة .¹

المطلب الثاني : مفهوم الإثنية

أ- تعريف الإثنية لغة :

يرجع الأصل اللغوي للفظة إثنية **Ethnicité** إلى اللفظة اليونانية القديمة **Ethnos** والتي تعني عند اليونان لفظة أمة **Nation** ، وهي جماعة بشرية ذات الأصل الواحد.² وقد كان الأوروبيون يطلقون لفظة إثنية **Ethno** على من ليسو مسيحيين أو يهود في العصور الوسطى.³

أما مع بداية القرن العشرين فقد ترجم هذا اللفظ للعديد من اللغات كالانجليزية **Ethnic** والفرنسية **Ethnique** والاسبانية **Ethnia** والايطالية **Ethnico** والألمانية "ETHNISH" ، وفي اللغة العربية استعمل مصطلح الإثنية كمرادف مطابق لمفهوم العرقية بالرغم من ان مفهوم

¹ - وفاء لطفي، نفس المرجع، ص15.

² - أحمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر . الإسكندرية : دار الطبعة الجديدة للنشر، ص 79.

³ - سعد الدين ابراهيم ، تأملات في مسألة الأقليات . الكويت : دار سعاد الصباح ، 1992 ، ص32.

العرقية في جوهره يقوم على صلات الدم والسلالة ، في حين تحتل الهوية والثقافة جوهر العلاقات الإثنية¹.

حيث يقول بانيكوس " Panikos " أن الإثنية " Ethnicity " مشتقة من كلمة Ethnos التي تعني كلمة أمة، وأنه لا يوجد إختلاف بين الجماعة الإثنية و الأمة، ويقصد بها جماعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، وقد يرتبط هذا بالتساوي مع المهاجرين والأقليات والجماعات المشتتة التي تتشارك نفس الخصائص والتمركز الجغرافي، والزواج من أعضاء جماعتهم وبالتالي يتم تخليد الإثنية الخاصة بهذه الجماعات بإنتقالها من جيل إلى جيل².

ب - تعريف الإثنية إصطلاحا :

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث مفهوم الإثنية من زوايا مختلفة، وهذا إنطلاقا من أن لكل اتجاه مبرراته :

حيث يعرفها قاموس ويبستر " بأنها السمة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما ازاء غيرها داخل المجتمع الواحد ، وهذه السمة قد تكون اللغة ، الثقافة ، الدين³.

كما يعرفها قاموس علم الاجتماع ، الصادر عن الهيئة المصرية للكتاب سنة 1979 م بأنها جماعات ذات تقاليد مشتركة ، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية من المجتمع الأكبر⁴.

وتعرفها الموسوعة البريطانية، على أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم، روابط مشتركة من العرق، اللغة، والقومية أو الثقافة.

¹ - حنان بن عبد الرزاق "الليات المؤسساتية لإدارة التعددية الإثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959". رسالة ماجستير. (جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007)، ص2

² - Panikos Panayi, *An Ethnic History Of Europe Since 1945*, London: Longman, 2000, P 101.

³ - هبوا حاجي ديلوي، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية. أربيل : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008 ص54.

⁴ - ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة . عمان : دار مجدلاوي ،2004، ص371.

ويعتبر " فريدريك بارث " Frederic Barth من أوائل المساهمين في بلورة مفهوم ديناميكي للإثنية ، فالإثنية في نظره لا تعبر عن مجموعات جامدة او ثابتة، بل هي تجمعات بشرية غير ثابتة ، أعضائها يتغيرون (علي المدى الزمني البعيد)، وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ علي الأوضاع الاجتماعية.¹

كما نجد أن عند الأنثروبولوجيا الفرنسية الإثنية و القبيلة مرادفين، أما عند الإنجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي، والاثنية حسب إريكسون "Erikson" تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق ، نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكار نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية مشتركة تجمعها .²

ويستخدم السوسيولوجي البريطاني "أنتوني .سميث" الكلمة الفرنسية : Ethnic ليصف جماعات تشترك في أساطير معينة عن أصلها ومنحدرها ، كما أنها ترتبط برقعة أرض معينة وتمتاز على الأقل ببعض العناصر الثقافية المشتركة وبوجود إحساس بالتضامن بين معظم أفرادها ، والوعي بالإنتماء المشترك، وهذا ما يميز الإثنية عن القوم ، فالقوم جماعة ذات ثقافة مشتركة وأساطير مشتركة عن الأصل، لكنها تفتقر إلى التضامن، كما تفتقر الى النزوع المقصود للحفاظ على حدودها المميزة .³

ويتناولها جورج قرم بقوله " الإثنية جماعة بشرية تؤكد على مستوى محدد، أفرادها نوعية خاصة موقوفة عليها دون غيرها من الجماعات، وأهم نقطتين في النوعية الإثنية هما الدين

¹ – Frederic Barth (ed.), *Ethnic Groups and Boundaries*, Boston : Little Brown, 1969 , p 11.

² –Victor realite shale , *Ethnic conflict in the horn of Africa* , the electoral institute of southern Africa , April 2004, p 2 : obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site:

<http://www.content.eisa.org.za/pdf/OP19.pdf>.

³ – مجموعة مؤلفين، *حفريات سوسيولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات*. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 202 .

واللغة، لأنهما تكفلان تواصلًا أمثل بين أعضاء الإثنية، وهذا بشرط أن يكون هذان العنصران نوعيين فعلا ، ولا تشاطرهما فيهما جماعات إجتماعية أخرى" ¹ .

ويمكن إرجاع إختلاف الدارسين في تعريف الإثنية إلى عنصرين:

• العنصر الأول : هو الإختلاف حول طبيعتها، هل هي موجودة فعلا أم لا تعدو أن تكون وحدة سيكولوجية ؟

• العنصر الثاني : إختلاف حول تحديد المعايير التي تقوم عليها الإثنية، والتي ترجع إلى إعتبارين :

1- بناء الباحثين لتعاريفهم على حالات محدودة ، ثم التعميم على باقي الحالات:

كالإعتماد على عامل الجنس، أو الدين، أو اللغة، وإهمال باقي العوامل الأخرى ، وهذا ما يجعل التعريف ضيقا، لأن عدم إنسجام الظاهرة وتشابهها في معظم الحالات يتطلب أخذ هذه الإختلافات بعين الإعتبار. فقد يكون عامل الدين أساسيا في النزاع العرقي في أيرلندا والهند وعامل الجنس في الو.م.أ وجنوب إفريقيا واللغة في الحركة الكيبكية بكندا... الخ، وقد تتداخل هذه العوامل فمثلا ، نجد الدين واللغة في الهند ، أو في قبرص أين تجتمع كل العوامل باستثناء العامل الفيزيولوجي.

2- يمكن أن يرجع الإختلاف إلى إعتبارات سياسية محضة :

كالجدل الذي دار بين الباحثين الألمان والفرنسيين، حول العامل الذي يجعل من إقليم الألزاس المتنازع عليه آنذاك من حق أي دولة، حيث يقول المؤرخ الفرنسي " فوستل دوكلانج " قد يكون الألزاسيون ألمانا باللغة ولكنهم فرنسيون بالنزعة والمشية " ، في حين يؤكد المفكرون الألمان على عامل اللغة والتاريخ، حيث يقول مرمسن " ربما يكون الألزاسيون قد فقدوا وعيهم

¹ - جورج قزم، "إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني"، مجلة دراسات عربية . بيروت: العدد 11، سبتمبر 1978، ص 11.

القومي لكنهم لا يزالون ألمانا باللغة، فمن حقنا نحن الألمان بل من واجبنا أن نوقظ هؤلاء من سباتهم ونعيد إليهم وعيهم ونحي شعورهم بقوميتهم " ¹.

ومن التعاريف التي تركز على عاملي الثقافة والدين مع إهمال العامل الفيزيولوجي تعريف "Will Moore" الذي عرفها بأنها: " جماعة تمتاز بلغة وتاريخ ودين مشترك يميزها عن الآخرين أو تتميز من خلالهم، أما قاموس OXFORD فقد جعل الإثنية تضم القبيلة والأمة والتي تمتلك ثقافة أو تقاليد ثقافية تميزها " ².

في حين تدمج تعاريف أخرى بين العامل الثقافي و الفيزيولوجي على غرار تعريف "Richmond Anthony" الذي يرى أن الإثنية هي " تجمع بشري يشترك أفراده في بعض المقومات الفيزيولوجية كوحدة الأصل، والثقافية، كاللغة و الدين والتاريخ وغيرها من المقومات غير المادية " ³.

من خلال هذه التعاريف يمكن إستنتاج مايلي:

• أن هناك معيارين أساسيان في تعريف الإثنية :

- المعيار الثقافي: الذي يضم اللغة التاريخ العادات و التقاليد.

- المعيار الفيزيولوجي : الذي يضم الجنس ، الأصل ، ولون البشرة

• العيش في مجتمع أرحب و أوسع، حيث يقول هانتغتون " نحن لا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا غيرنا، وذلك يتم غالبا عندما نعرف نحن ضد من. مع أنه ليس بالضرورة أن

¹ - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص ص 38 - 39.

² - Moore H.Will , Ethnic minority and foreign policy, Sais review, Volxxii ، no° 2, summer fall ، 2002، p77.

Obtained it on 14/07/2014، from a site:

<http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore/research/moore2002.pdf>.

³ - أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 56.

تتحقق كل هذه المعايير في جماعة معينة، لكي يطلق عليها إسمية، حيث يمكن أن يكون الإختلاف عن الآخر في المجتمع الواحد على أساس ديني أو لغوي أو فيزيولوجي فقط.¹

• يجب أن تكون الإسمية واعية بالإختلاف كشرط لتشكيل وحدة متميزة، وقد يساعد التمييز العنصري كثيرا في ذلك، فمثلا السود في الدول الإسلامية لا يشعرون بتمايزهم عن باقي المجتمع، الأمر الذي لا يدفعهم إلى التكتل في شكل جماعة في مواجهة الجماعات الأخرى على غرار السود في الولايات المتحدة أو في جنوب إفريقيا .

ومما سبق يمكن إستنتاج التعريف الأجرائي التالي:

الإسمية : هي جماعة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم سمات مشتركة، كالعادات والتقاليد، اللغة و الدين، والملاحم الفيزيائية والتي تساعدها في التميز و المحافظة على هويتها ومصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى أو في التعايش معها.

التعددية الإسمية : هي وجود جماعات إسمية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات إجتماعية ثقافية، عقائدية، وبيولوجية متنوعة، ولها نمط من العلاقات المتوازنة أو الصراعية فيما بينها داخل إقليم الدولة الواحدة .

المطلب الثالث : الإسمية والمفاهيم المتداخلة معها

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإسمية ومن ابرز تلك المفاهيم :

مفهوم العرقية **Racism**، والأقلية **Minority**، والقومية **Nationalisme**

1- العرقية **Racisme**:

يمكن القول إن المفهومين من أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً، على نحو ما تكشف عنه تعريفات البعض لمفهوم الإسمية، وقد استخدم عدد كبير من الباحثين الإسمية كمفهوم

¹ – Pasic Amir, Culture, Identity and security, Rockefeller: Brothers fund, 1998, p7.

مرادف أو مطابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية، كما نجد أيضا أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية، قد ذهبت في نفس الإتجاه، وهذا راجع إلى أن مصطلح العرق موجود كمصطلح أصلي في اللغة العربية، بينما مصطلح الإثنية فهو مأخوذ من اللفظة اليونانية . Ethnos

لذلك فإن أغلب التعريفات الخاصة بمفهوم العرقية قريبة إلى حد بعيد ومتداخلة مع مفهوم الإثنية مع الإختلاف في كون العرقية تشير أحيانا إلى فكرة عنصرية، وهي إرتقاء وسمو عرق معين على الأجناس الأخرى، ومن هذه التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم العرقية :

- تعريف المعجم الوسيط، حيث يقول إن " العرق هو أصل كل شيء، كل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك، ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يُرتقى لصعوبته.¹

- ويقصد به معجم المنجد " أعرق- أعرقا (عرق الرجل) صار عريقاً في الشرف والأعراق: هو ذو الأصل، يقال هو أعرق منك في كذا " أي أصل منك والجمع عروق وأعراق وهي أصل كل شيء.²

ويذهب معجم المصطلحات السياسية إلى تعريف العرق بأنه " مصطلح يطلق على مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيائية، مع فرضية إمتلاكهم لموروثات جينية واحدة " .³

وقد شهد المصطلح تطورا كبيرا في القرن العشرين، خاصة منذ الحرب العالمية الأولى حيث أصبح ينطوي على أساليب ومعايير تصنيف الكيانات البشرية، وتمايز هويتها وفقا

¹ - المعجم الوسيط ، معجم اللغة العربية . القاهرة : مجمع اللغة العربية، 1985، ص 618.

² - سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994 ص 27 .

³ - علي الدين هلال، نفين مسعد " محرران، معجم المصطلحات السياسية . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية 1996، ص215.

للخصائص العنصرية كأجناس أو سلالات متفوقة، وهذا ما يشير إلى ارتباط مفهوم العرقية بمصطلح العنصرية " Racism " التي تبرز السمات الجسمانية والبيئية والثقافية والاجتماعية لبعض السلالات، ومدى إحساسها بالتفوق على بعض السلالات الأخرى.¹

ويعرفه دينكن ميشيل على أنه إصطلاح " يطلق على مجموعة سكانية تتميز بصفات بيولوجية مشتركة، تقررها العوامل الوراثية، لكنه في المقابل لا توجد عوامل وراثية محددة تفصل الجماعات العنصرية الواحدة عن الأخرى " .²

وخلصة القول أن مفهوم العرقية إلى جانب إشتراكه مع مفهوم الإثنية في إنه جماعة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم سمات مشتركة، كالعادات، التقاليد، اللغة الدين والملاح الفيزيقية التي تساعد في التمييز و المحافظة على هويتها ومصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى أو في التعايش معها، فهو يتضمن كذلك الإعتقاد برقي وسمو بعض الأعراق على أخرى داخل المجتمع الواحد، وهذا ما يؤدي إلى المواجهة أكثر منه إلى التعايش والاندماج .

2- الأقلية Minority :

يختلف مفهوم الأقلية عن مفهوم الإثنية في كونها تخضع لمعيار قلة العدد، إلى جانب مميزاتها الفيزيقية والثقافية.

فمحمد جابر الأنصاري يعرفها بأنها: عبارة عن مجموعة عرقية أو دينية قليلة العدد في مجتمع معين تبعاً لخصوصياتها الثقافية.¹

¹ - محمود أبو العنين، إدارة وحل الصراعات العرقية في أفريقيا. ليبيا : الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، 2008 ص 28.

² - عبدالسلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1993 ص 180.

كما تعرفها موسوعة لاروس بالقول " أن يكون البعض في وضع أقلية، يعني أن يكون أقل أهمية من الناحية العددية بحيث لا يكون لهم إلا القليل من الأصوات " .²

أما السيد اسبيرون ايدي " Asbjorn Eide " المقرر الخاص للجنة الفرعية المكلفة بمكافحة التمييز وحماية الأقليات فقد عرفها بأنها : مجموعة من الناس يعرفون بمحددات عرقية أو وطنية ، الثقافة أو الدين " .³

وقد يتبنى أفراد الأقلية مجموعة من الإتجاهات والسلوكيات تؤدي إلى إنعزالهم ذاتيا نتيجة لإقصائهم عن مصادر السلطة والقوة، وخضوعهم للتمييز والتفرقة من جانب باقي جماعات المجتمع، وهذا ما يؤكد عليه تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، حيث عرف الأقلية "على أنها تلك الجماعات المهمشة أو الضعيفة التي تعيش في ظل أغلبية سكانية ذات أيديولوجيا ثقافية مختلفة، وقد تشترك هذه الجماعات في أنساق ومصادر تقدير الذات التي غالبا ما تستقى من مصادر مختلفة تماما عن مصادر ثقافة الأغلبية " .⁴

وهناك من عرفها بأنها " مجموعة تمثل أقلية عديدة مع باقي سكان الدولة يوجدون في وضعية غير مسيطرة، يتمتع أعضاؤها الذين هم من مواطني تلك الدولة من الناحية العرقية والدينية، واللغوية، بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان ويظهرون ولو بصورة ضمنية شعورا بالتضامن تجاه الإحتفاظ بثقافتهم، وتقاليدهم و دينهم ولغتهم " .⁵

وقد ذهب **جيل ديشان " Juls Deshenes "** إلى تدعيم هذا التعريف بقوله :

¹ - محمد جابر الأنصاري (وآخرون)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص - ص 146- 147.

² - Encyclopedia, Grand Larousse, Paris: Librairie Paris Larousse, 1978, p38.

³ - سالم برقوق، "الأقليات المسلمة وآليات حمايتها"، مجلة دراسات استراتيجية. الجزائر: العدد 10، مارس 2010، ص12.

⁴ - جابر عصفور، التنوع البشري الخلاق ، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ، المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة : المركز القومي للترجمة ، 1997 ، ص58.

⁵ - حسان بن النوي ، " تأثير الأقليات على إستقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط دراسة حالة لبنان " . رسالة ماجستير. (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 12.

الأقلية مجموعة مواطني دولة، تمثل أقلية عددية وتوجد في وضعية غير مهيمنة داخل تلك الدولة، تتمتع بخصائص عرقية، دينية أو لغوية مختلفة عن الأغلبية من السكان يتضامنون مع بعضهم البعض، تدفعهم إرادة مشتركة للبقاء، ويسعون لتحقيق المساواة الفعلية والقانونية مع الأغلبية".¹

ومما لا شك فيه أنه كلما قلت مستويات الإدماج برزت في المجتمع مسألة الأقليات وتداعياتها السياسية الاجتماعية والثقافية، بمعنى أن وجود الأقليات في أي فضاء اجتماعي يتحول إلى مشكلة حينما يفشل هذا الفضاء في تكريس قيم التسامح واحترام الآخر، وفق الآليات السياسية والاجتماعية والثقافية.² لذلك فقد عرفت البشرية عبر مختلف الحقب التاريخية إبادة كليا أو جماعية للأقليات برزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة مما جعل المجتمع الدولي يتحرك لوضع قوانين تحمي الأقليات وتعطيه الحق في التدخل لحمايتها إذا رأى أنها تتعرض لعملية الإبادة.³

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن : الأقلية هي تلك الإثنية قليلة العدد من الأفراد مقارنة مع العدد الإجمالي للسكان الذين يمثلون الأغلبية، ولهذا يمكن القول بأن كل أقلية هي عبارة عن إثنية ولكن لا يمكن القول بأن كل إثنية هي أقلية، فهناك إثنيات قد تشكل الأغلبية من السكان في دول معينة .

3- القومية : Nationalisme

القومية لغة مشتقة من كلمة قوم، وهم الجماعة من الناس الذين تجمعهم جامعة يقومون لها، وقوم الرجل أقاربه ومن يكونون بمنزلتهم، و القومة هي النهضة يقال قامو قومة واحدة

¹ - نفس المرجع السابق، ص 12.

² - محمود محفوظ ، الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة : السنة السادسة، العدد 23 يوليو 2006، ص 88.

³ - سالم برفوق، مرجع سابق ، ص 15.

والمتمعن في هذا المعنى اللغوي يستنتج أن هناك سمتين تميزان هذا المعنى، السمة الأولى هي إرتباط القوم بمكان الإقامة، والسمة الثانية هي إرتباط القومية بالقيام بالفعل والحركة من أجل تحقيق هدف معين، وهما سمتان اللتان تميزان هذا المفهوم عن بقية المفاهيم المشابهة له.¹

وفي اللغة الإنجليزية فإن كلمة " قومية (Nationalisme) مشتقة من كلمة أمة Nation وهي مشتقة من الفعل اللاتيني " Naxi " ، والذي يعني فعل الولادة to be born الذي يقصد به مجموعة من البشر المولودين في رقعة معينة من الأرض ".²

واصطلاحاً فهناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم القومية من زوايا مختلفة فقد ورد في تعريف موسوعة السياسة لمفهوم القومية، بأنها جماعة تجمع بينهم روابط موضوعية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل : اللغة ، العقيدة و الحضارة .³

ويعرفها هنسلي " Hinsley " حيث يقول: " القومية هي حالة عقلية في ظلها يصبح ولاء الفرد السياسي متجهاً لأُمته " ⁴ ، هذا التعريف يتميز بالعمومية حيث لم يوضح بصورة دقيقة طبيعة الروابط الأساسية المؤثرة في القومية، هل هي اللغة أم الدين أم الأصل المشترك أم يجب توفر كل هذه العناصر .

وثمة من يقول أن للقومية مفهومين، أحدهما إجتماعي والآخر سياسي، حيث يُبرز المفهوم الإجتماعي القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد ككائن إجتماعي بكيان يتحد أفراده في التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة، وهذا الكائن الإجتماعي هو الأمة، أما المفهوم السياسي للقومية حسب هذا الاتجاه، فهي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة

¹ - مهدي محمد عاشور، التعددية الإثنية إدارة الصراع واستراتيجية التسوية . عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية 2002، ص41.

² - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص6.

³ - عبد الوهاب الكيلالي، الموسوعة السياسية، الجزء 4، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990 ، ص831 .

⁴ - نفس المرجع السابق ، ص46 .

إلى الإعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات، لها كيائها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أن لها الحق في أن تنتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها.¹

وهناك من يرى أن القومية بمفهومها العام، تعني ميلا أو شعورا بالانتماء الى جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع والترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ظل احساس عام بوحدة المصير، ففي هذا التعريف يتبين أن أهداف القومية هي التجمع من أجل تحقيق البقاء والحفاظ على المصالح في مواجهة القوميات الأخرى.²

¹ - احمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 45.

² - اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية . القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 1971 ، ص 97 .

المبحث الثاني مفهوم عملية بناء الدولة :

إن عملية بناء الدولة هي تلك العملية الذاتية المتشعبة والمستمرة التي تستمد أسسها ومتطلباتها من طموح وعقلانية ودينامكية الفاعلين السياسيين في الدولة، إلى جانب قوة هيكلية مؤسساتها ومدى إنسجامها وتناسقها مع مطالب ورغبات مكوناتها المجتمعية ، وقد ارتبطت التعاريف الحديثة لمفهوم بناء الدولة بكيفية بناء الدول بعد موجة الاستقلال التي عرفها العالم في فترة الخمسينيات من القرن الماضي ، إضافة إلى إعادة بناء الدول المنهارة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

المطلب الأول : مفهوم بناء الدولة

قبل التطرق إلى مفهوم بناء الدولة، لا بد من المرور بتعريف الدولة ومقوماتها:

1- مفهوم الدولة :

أ- لغة:

إن كلمة دولة "State" تتحدر من الأصل اللاتيني "Status" الذي يعني موقف، وضع أو ظرف، وكلمة Status عادة تنطبق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه، ويدرك على أنه ثابت ودائم في وضعية معينة، وهذا ما تعبر عليه الكلمة الإنجليزية "SATIC"، والتي تعني جامد وثابت أو الكلمة الفرنسية "STABLE"، والتي تعني مستقر. أما حالياً فإن كلمة دولة في اللغة الإنجليزية تعني "State" وفي اللغة الفرنسية تعني "Etat".¹

أما الجانب اللغوي لكلمة " دولة " في اللغة العربية، فهو عكس معناه في اللغات الأجنبية فهي تعبر عن دوران الحال وانتقاله، حيث يقال: دالت الأيام أي دارت وتبدلت، ودالت دولة

¹ - أندرو فنسنت، نظريات الدولة، (تر: مالك ابو شهيو و محمود خلف)، ط 2. طرابلس ليبيا : دار الرواد، 2001 ص34.

فلان أي ذهب و جاء غيرها. وتختص " الدولة " بضم الدال بالانتقال والتعاقب في أمور الدنيا كالمال، أما " الدولة " بالفتح تعنى الانتقال في الحرب كأن ينتقل النصر من فئة إلى فئة.¹

ب - إصطلاحا :

تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الدولة، فقد أحصى "بهجت قرني" حوالي مئة وخمسون تعريفا للدولة، كلا منها يعرف الدولة من إتجاه معين، وكلمة الدولة هي كلمة حديثة نسبيا حيث استعملت في أوروبا إنطلاقا من عصر النهضة، وتحديدًا في القرن السابع عشر لتشير إلى ذلك الكيان المجرد الذي يستخدم كإطار وسند للسلطة السياسية، أما قديما فقد استعمل اليونان تعبير المدينة (polis- Cite) والرومان استعملو (Civatus-republique) وفي القرن السادس عشر أشار جون بودان في مؤلفه كتب الجمهورية الستة (1576) إلى الجمهورية التي تسمى اليوم الدولة، ويعتبر نيكولا ميكافيلي أول من استعمل مصطلح الدولة في مؤلفه الأمير (1515) ، ويمكن التطرق إلى بعض هذه التعاريف فيما يلي :

حيث عرفها الفرنسي **كارى دي مالبيرج Carre de Mailbag** بأنها مجموعة من الأفراد تستقر في إقليم معين تحت تنظيم خاص، يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه .

وعرفها أيضا الفرنسي "**بارتلي Bartheley**" بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة".²

والدولة كما عرفها ريموند فال (R-Duvall) وجون فريمان (J-Freeman) ، هي مجموعة من الأجهزة الإدارية التي تمثل كيانا متسقا، وهي تختلف عن الحكومة لأن الحكومة تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون أعلى المناصب في السلطة المركزية، ويكون بيدهم

¹ - عثمان هندي ونادية جبر، العولمة وسيادة الدولة الوطنية . القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 99 .

² - نعيم ابراهيم الظاهر، ادارة الدولة والنظام السياسي الدولي.الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010 ، ص45 .

سلطة إصدار القرار داخل النظام السياسي، أما الدولة فهي تجمع بين الجهاز البيروقراطي والجهاز الإداري في كل واحد، والدولة ليست مجموعة من الكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي، ولكنها ترتبط بالإقتصاد والمجتمع ارتباطاً تاريخياً، فهي مجموعة الأجهزة الفوقية التي تعكس المبادئ التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي للمجتمع، والتي تعمل على تحقيق أهداف وقدرات وتوقعات الدولة، فكلها نواتج تاريخية للبناء الاجتماعي وللأسس الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع.¹

ويرى سعد الدين إبراهيم أن الدولة كيان سياسي - قانوني ذو سلطة سياسية معترف بها في رقعة جغرافية محددة، على مجموعة بشرية معينة، هذا التعريف يركز على أركان الدولة المتمثلة في الإقليم - الشعب - السلطة السياسية.

لقد تكونت الدول الحديثة بطرق متعددة ، حيث نشأت عدة حالات على أساس زيادة الوعي الوطني القومي في غرب أوروبا ، على غرار بروز الدولة الايطالية والالمانية في القرن التاسع عشر ، ثم أدت صيرورة جلاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية إلى نشأة دول جديدة وخاصة دول العالم الثالث ، ولكنها كانت نشأة ناقصة بالنظر إلى مشكلة الحدود الموروثة عن الاستعمار والتي تسببت في الكثير من الصراعات والحروب البينية ، وقد استمرت نشأة الدول الحديثة خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي وانفصال العديد من المناطق في مختلف انحاء العالم.²

- أركان الدولة :

أولا - الشعب:

يتكون الشعب من مجموعة كبيرة من الناس تجمعهم الرغبة في العيش المشترك، ولا يمكن تحديد حد أدنى أو أقصى لعدد أفراد الشعب، ففي سنة 1980 كان ربع دول الأمم المتحدة

¹ - عثمان هندي ، نادية جبر، مرجع سابق ، ص 101.

² - باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي ، (تر: مصطفى الحسوني).الدار البيضاء : دار توبقال للنشر، 2011 ، ص7

يضم أقل من مليون نسمة ، وأكثر من نصفها يضم أقل من خمسة ملايين نسمة.¹ إلا أن كثرة عدد السكان تعتبر عاملا هاما في قوة الدولة، وعلو شأنها، خاصة إذا تزامنت مع القوة الاقتصادية، وقد يتطابق تعريف الشعب مع الأمة وقد يختلف عنها. فشعب الدولة قد يتكون من أمة واحدة كالشعب الألماني أو الياباني وقد يكون جزءا منها كالشعب الجزائري فهو جزء من الأمة العربية، وقد يتكون شعب الدولة من عدة أمم كشعب دولة الإتحاد السوفياتي السابق، فالشعب مجموعة من الأفراد تقطن أرضا معينة، أما الأمة فهي إلى جانب ذلك تتميز باشتراك أفرادها في عنصر أو عدة عناصر كاللغة والدين والأصل، أو الاحساس الوجداني بالمصير المشترك، أما بالنسبة للأمة والدولة فالإختلاف يكمن في أن الأمة هي جماعة من الأفراد تجمعهم روابط موضوعية وذكريات وآمال مشتركة ورغبة في العيش معا، أما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية وضعية، إضافة إلى أن الدولة هي عنصر من عناصر الأمة، وإذا كانت الدولة والأمة تشتركان في عنصر الشعب والإقليم، فإن الدولة تتميز عن الأمة بالحكومة التي تعد ركنا من أركان الدولة، ومن وظائف الدولة إخفاء التناقضات الداخلية بين أعضائها من صراع سياسي وطبقي وإضفاء صفة المشروعية أو الشرعية على السلطة الممارسة أو المفروضة من طرف مجموعة أو فئة أو طبقة على الأغلبية.²

ثانيا - الإقليم:

يستقر الشعب على أرض معينة سواء كانت هذه الأرض ذات مساحة كبيرة أو صغيرة وقد أصبحت الأرض كعنصر من عناصر الدولة الثلاث تسمى بالإقليم الذي يشمل اليابسة و المسطحات المائية والفضاء الذي يعلو الأرض والبحار الخاضعة للدولة، ووفقا لقواعد السلوك الدولي، فإن حق الدولة على إقليمها هو عبارة عن حق عيني نظامي يتحدد مضمونه بممارسة السيادة العامة متمثلة في إجراءات الرقابة وإدارة الشؤون العامة .

¹ - سعيد الصديقي، " العولمة والنظام الدولي الجديد"، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت : العدد38 ، نوفمبر 2010 ، ص113.

² - محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الازارطة، 2001 ، ص25.

ثالثاً - السلطة السياسية:

لا يكفي أن يكون هناك شعب يقيم على مساحة من الأرض لقيام الدولة، بل لابد من وجود قوة أو سلطة أو حكومة تفرض سلطتها على ذلك الشعب، وأن تعمل هذه الحكومة في إطار القوانين المتفق عليها، على تنظيم أمور مختلف الجماعات التي يتكون منها هذا الشعب وتحقيق مصالحها والدفاع عن سيادتها. وتستمد السلطة في أية دولة شرعيتها من رضا الشعب وقبوله لها، فإذا انتفى هذا الرضا والقبول فإن السلطة تصبح فعلية ولكنها ليست شرعية مهما فرضت من نفوذ أو قيود على المحكومين، فالشرعية هي صفة تكنى بها السلطة في أعمالها إذا تطابقت أعمالها مع الدستور والقوانين التي صادقت عليها مؤسسات الدولة المنتخبة بطريقة ديمقراطية.¹

2- مفهوم بناء الدولة : State-Building

لقد ارتبط مفهوم عملية بناء الدولة بالمفهوم التقليدي الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة، والذي تزامن مع موجة الإستقلال التي عرفتها الكثير من دول العالم الثالث، وكان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية والإستعمار الجديد، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهيكل سياسية تقود عملية التنمية .

إلا أن مفهوم بناء الدولة الذي شاع إستخدامه بعد الحرب الباردة، إرتكز أساساً على إعادة بناء الدول الفاشلة، التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والإستقرار الإقليمي والدولي وهذه الدول أيضاً تعاني من غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات وحقوق المواطنة الحقيقية المبنية على المساواة بين الأفراد، وهذا ما صاحبه انهيار الكثير من الدول في مناطق متعددة من العالم، مما أسفر عن تدخل الأمم المتحدة والدول الديمقراطية للإهتمام

¹ - المرجع نفسه، ص ص 29 - 30.

بشؤون هذه الدول ومساعدتها من أجل إعادة بناء مكوناتها على أسس صحيحة.¹ وانطلاقاً من ذلك هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم بناء الدولة منها : تعريف فرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama" الذي يعرف بناء الدولة بأنه: " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها".²

هذا التعريف يركز على أساس أن عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية مستمرة غير منتهية، ويجب أن تتكيف مع المدخلات الداخلية و الخارجية، وهذه العملية تخص تقوية المؤسسات الموجودة وخلق مؤسسات جديدة تسير الواقع وتتكيف معه. مما يساهم في نجاح بناء الدولة، وبالتالي الزيادة في قوتها وتماسك مؤسساتها .

وهذا المعنى يحيل عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها إلى أطر قانونية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام، من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع وإزالة الفجوة بين الحاكم والمحكومين من جهة، وبين مختلف مكونات المجتمع بمختلف تركيباته لتحقيق الاستقرار السياسي.³

ويعرف تشارلز تيلي (Charles Tilly) بناء الدولة على أنها : "عملية إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة، لها سلطة السيطرة على أقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".⁴

¹-Béatrice Pouligny, " State Building et Sécurité Internationale " . Critique International , n° 28 ، Juillet Septembre 2005, p-p. 119 – 69.

² - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي و العشرين، (تر: مجاب الإمام) الرياض:العبيكان . للنشر، 2007 ، ص ص 11-34 .

³ - محمد أمين بن جيلالي، " مشكلة بناء الدولة دراسة إبستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة. " رسالة ماجستير. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) ، ص 39 .

⁴ - نفس المرجع ، ص 40.

حسب هذا التعريف نستشف بأن عملية بناء الدولة تركز أساسا على إقامة مؤسسات مركزية تتميز بالاستقلالية في قراراتها عند تعاملها مع المؤسسات الأخرى، وفي نفس الوقت فهي تمتلك سلطة القرار والهيمنة على التنظيمات الإقليمية حتى وإن تميزت بنوع من الاستقلالية.

والمآخذ التي يمكن تسجيلها على هذا التعريف هي إرتكازه على بناء الدولة ذات السلطات المركزية، وإهماله لكيفية بناء الدولة ذات السلطات اللامركزية، وخاصة الدول ذات التنوع الإثني والعرقى، أي بالأحرى إرتكازه على بناء الدول البسيطة وإهماله للدول المركبة .

وتشير كذلك عملية بناء الدولة إلى الإجراءات التي تتناولها الأطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح أو تعزيز مؤسسات الدولة، وهو مصطلح يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة، وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى .

كذلك تعرّف مؤسسة التعاون الإقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها : "عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع"¹ . يبدو هذا التعريف قريب إلى المفهوم الحقيقي لبناء الدولة، لأن أساس بناء الدولة هو الإنطلاق من الرغبة الذاتية في التغيير. التي تكمن لدى مختلف الفاعلين الوطنيين لتقوية مؤسساتها وفي نفس الوقت تقوية علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع، مما ينعكس بالإيجاب على الإستقرار السياسي. وعليه يتضح من خلال المفاهيم السابقة أن عملية بناء الدولة (State-building) processes تتميز بمجموعة من الخصائص هي:

¹ - كلير كاستيليو، " بناء دولة تعمل من اجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان : تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول، مؤسسة فرايد، 2011، ص5. متحصل عليه بتاريخ 2014/04/12، من موقع :

- أنها عملية (process) : لأن عملية بناء الدولة ليست مرحلة (Stage) واحدة فقط، بل هي مجموعة من المراحل المستمرة والمتناسقة التي تشير إلى مجموعة التطورات والتغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها .
 - عملية بناء الدولة مفهوم دينامي: لأنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل والأبنية السياسية . قصد تطوير النظام السياسي لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة .
 - عملية بناء الدولة مفهوم نسبي: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية و الحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك لأن بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ، ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري و ثقافي.
 - عملية بناء الدولة مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه .
 - عملية بناء الدولة مفهوم عالمي، بمعنى أن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وليست خاصة بدول أو منطقة معينة دون غيرها من المناطق من جهة. ومن جهة أخرى فصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على إعتبار أن عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا¹
- و عليه يمكن استنتاج بأن عملية بناء الدولة: هي عملية ذاتية مستمرة ومتشعبة ومتناسقة تهدف إلى تحديث و تعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها في تفاعلها مع المجتمع.

¹ - محمد أمين بن جيلالي ، مرجع سابق ، ص 42.

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة الحديثة متعددة الإثنيات

إن إنجاز بناء الدولة الحديثة متعددة الإثنيات من خلال تعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها و تفعيل علاقاتها بالمجتمع، يمر عبر تحقيق عدة متطلبات أساسية تتمثل في :

1- زيادة قدرات التنظيم والإنجاز Capacity Building :

زيادة قدرات الدولة تعني تحسين القدرة الذاتية للدولة على التنظيم والإنجاز بأكثر فاعلية مما يسمح بتحسين أداء الدولة لوظائفها بشكل أكثر فعالية من خلال إعادة توزيع الأدوار وإعادة بناء المؤسسات وإصلاحها لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة¹، وتفعيل المحاسبة والمسائلة وذلك من أجل خلق علاقات إيجابية متبادلة بين الدولة والمجتمع، حيث تقوم الدولة من خلال هذه العلاقات بتوفير مختلف الخدمات لشعبها، كتوفير الأمن، العدالة، وتحسين الظروف المعيشية والخدمات العمومية، كالتعليم و الصحة، في المقابل فإن للمجتمع واجبات تجاه الدولة كدفع الضرائب والقبول باحتكار الدولة لقوة الإكراه و بالقيود على الحرية في إطار القانون .²

ومنه فإن عملية بناء الدولة تتطلب إعادة بناء مؤسساتها وتعزيزها من خلال عملية المأسسة ويمكن التعرف على مستوى المأسسة من خلال أبرز خصائصها ، التكيف - الإستقلال الذاتي - الترابط .

ومن المؤسسات الواجب إصلاحها وإعادة بنائها في هذا الصدد بشكل ملح، الجهاز البيروقراطي باعتباره الجهاز التنفيذي الذي يعطي للسياسة العامة للدولة مضمونا واقعيا حيث أشار "ماكس فيبر" إلى أن البيروقراطية هي ظاهرة إجتماعية صاحبت ظهور الدولة الحديثة، لأنه لا يمكن بناء الدولة بدون وجود الحد الأدنى من القدرة الإدارية .³

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 48.

² - علي مدوني، " قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها " .رسالة دكتوراه. (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013)، ص29.

³ - عمار بوحوش، الإتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، ط2 . الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 222.

2 - تفعيل التنمية السياسية :

من متطلبات بناء الدولة وجوب تفعيل التنمية السياسية الشاملة التي تتمحور حول تطوير قدرات مؤسسات الدولة على التعامل مع بيئتها الداخلية والخارجية، من أجل تحقيق المزيد من الديمقراطية والتنمية، فالتنمية السياسية تمكن الدولة من تحقيق أكبر قدر ممكن من الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تفعل الحوار الوطني، وتهيئ الظروف المناسبة للتنمية التي تساعد في توفير القيم المادية والمعنوية الأساسية للمجتمع ككل، وتساهم في تغيير المعتقدات من أجل التحول إلى المجتمع الحديث القائم على معايير المساواة والمواطنة من أجل تحقيق الإدماج الوطني **Integration National** ، البعيد عن مظاهر القبلية والعشائرية والعصبية¹.

3- بناء الثقة لدعم الشرعية وتحقيق الإستقرار السياسي :

إن الدولة الديمقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية لمواصلة عملية البناء حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل، إذا كانت هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون لخدمة المصلحة العامة وليس لخدمة فئة أو إثنية معينة في المجتمع، ومن ثمة فالثقة ترتبط بدرجة كبيرة بشرعية النظام السياسي، وبتأييده من قبل المواطنين فكلما زادت ثقة المواطنين فيه، كلما ارتفعت شرعيته وكلما إنعدمت الثقة الشعبية فيه فقد شرعيته مما يؤدي إلى زعزعة الإستقرار السياسي وبالتالي تعثر بناء الدولة .

كما أن إنعدام الثقة في النظام السياسي سينعكس حتما على انخفاض الثقة بين أفراد المجتمع ومكوناته، أي نقص ثقة الأفراد بين بعضهم البعض، مما يؤدي إلى عزوفهم عن المشاركة في الحياة العامة، ويخلق دولة هشة غير قادرة على تعبئة الموارد القومية أو وضع خطة شاملة للتنمية الوطنية بسبب إنعدام الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف، سلطة ومجتمع .

¹ - نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي . القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993، ص 264.

ويرجع إنعدام الثقة في النظام السياسي إلى عدة أسباب منها :

- إن الأوضاع الإقتصادية تحدد مستوى الثقة بدرجة كبيرة، فتدهور الأداء الإقتصادي يؤدي إلى إنخفاض الثقة السياسية والعكس صحيح .

- تصرفات القادة السياسيين وتوقعات أداء الحكومة وتقييم أداء مؤسساتها من العوامل المحددة لمدى الثقة فيها .

- إنتشار الفقر وتزايد معدلات التفاوت في توزيع المداخل بين الجماعات و المواطنين يتسبب في تزايد أزمة الثقة في الدولة.

- إنتشار الفضائح السياسية وتفشي الفساد في المجتمع.

- وجود فجوة بين توقعات المواطنين لأداء الحكومة وبين الأداء الفعلي لها يفضي إلى انخفاض الثقة فيها .¹

4- الإستمرارية والمرونة:

القدرة التنظيمية والمؤسسية و شرعية النظام السياسي، والسياسية العامة لتسيير التطلعات الشعبية، كلها أمور حاسمة لتنمية مرونة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء، فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تتلائم مع تطلعات المكونات المجتمعية، من المهم أن تكون الدولة مرنة في ردود أفعالها على مختلف المطالب، أي تكون قادرة على إدارة عملية التغيير والصمود أمام مختلف التحديات الداخلية والخارجية المطالبة بوجود التغيير ودون اللجوء إلى العنف، وهذا ما يساهم في تحقيق الإستمرارية التي هي شرط من شروط إنجاح عملية بناء الدولة .²

¹ - محمد أمين بن جيلالي، مرجع سابق ، ص68.

² - علي مدوني، مرجع سابق، ص300.

5- تقوية المركز:

يرى الباحث "إدوارد شيمس" إن بناء المركز وتقويته ضرورة ملحة لكل مجتمع، وخاصة إذا كانت هذه الدولة متنوعة الأعراق، وهذا ما يستدعي ضرورة العمل على تقوية الجهاز الإداري المركزي للدولة وفروعه الوطنية الذي يساهم في إنشاء حكومات قوية، تستطيع التحكم في مختلف الأقاليم والمجموعات العرقية، وهذا ماسينعكس بالتالي على تكوين دولة متماسكة و قوية .

وحسب الأستاذ برتراند بادي " Bertrand Badie " فإن هذه العملية ضرورية، لأنها تقود إلى بناء مؤسسات قوية تساهم في الحفاظ على النظام العام للمجتمع الذي يعيش حالة من تعدد مراكز القرار (Atomisation du pouvoir) وضعف التنسيق بين مكوناته المختلفة .¹

المطلب الثالث : بناء الدولة الوطنية الحديثة كضرورة لتحقيق الاندماج الوطني

ظهر مفهوم الدولة الوطنية nation state في مؤتمر وستفاليا سنة 1648م كنظام سياسي ابتكرته أوروبا، وقد مرّ بمراحل وتحولات كثيرة قبل أن يفرض نفسه في القرن التاسع عشر الميلادي على مستوى أوروبا كلها، وقد تعايش في البداية مع أشكال أخرى من الأنظمة السياسية (المدن، الامبراطوريات، والبابويات ...) ، ثم امتد بعد ذلك إلى القارة الأمريكية وبقية انحاء العالم في آسيا وإفريقيا بعد موجات التحرر الوطني، وهذا إستتساخا للنموذج السياسي الغربي²

والدولة الوطنية بهذا المعنى هي هيئة مصطنعة معتمدة على ثلاثة مكونات أساسية وهي الإقليم (الوطن) وشعب (أمة) وسيادة (حكومة) ، بينها شعبها وحكومتها، عن طريق تفويض الشعب للسلطة السياسية لتحتمك السيادة وممارسة السلطة على إقليمها، ولا تسمح لأي قوة

¹ - محمد أمين بن جيلالي ، مرجع سابق ، ص47.

² - سعيد الصديقي، مرجع سابق ، ص111.

داخلية خارجية بأن تمارس السلطة على مواطنيها، وهذا ما ينطبق مع تعريف "ماكس فيبر" للدولة حيث عرفها: بأنها جهاز يحتكر الإستخدام الشرعي للقوة المادية على السكان الخاضعين لسيادتها.¹ غير أن ذلك يتطلب قبول الشعب لهذه السلطة من أجل إكمال نجاح بناء الدولة لذلك وصف جورج بوردو الدولة بأنها : جهاز لتحقيق فكرة².

ومنه فإن تحقيق و إنجاز فكرة الاندماج الوطني بين مختلف المكونات المجتمعية، يتطلب عملية بناء الدولة الوطنية وفق عملية مخططة شاملة ومتكاملة على عدة مستويات، المستوى السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي والتي يمكن التطرق إليها في العناصر التالية:

- البناء السياسي للدولة :

يقوم البناء السياسي للدولة على تأسيس عقد اجتماعي (دستور توافقي) يجسد إجماع المواطنين حول النظام السياسي وقواعد اللعبة السياسية، ويكفل المساواة وتكافؤ الفرص في الوصول إلى مواقع صنع القرار والسلطة، وعدالة توزيع الموارد بما يحقق المصلحة العامة والتمييز الواضح بين الملكية الخاصة والعامة والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، وبناء مؤسسات فاعلة وفق الأطر الديمقراطية والإستقلالية، يكون لها الحق في الإستخدام الشرعي للقوة إذا لزم الأمر لذلك، ووضع قواعد اللعب في المجتمع وتشكيل قنوات ربط بين الدولة والمواطن، تؤسس لعلاقة سياسية مباشرة بين الدولة والفرد، بعيدا عن توسط النخب التقليدية التي قد تعمل على إذكاء عناصر الانقسام داخل المجتمع بما يخدم مصالحها الضيقة.³

¹ - Max Weber, " politics as a Vocation" ,in Hans Gerth and C.Wright mills (eds)from Max Weber.Essays in Sociology , New York : Oxford University Press,1946 , p78.

² - جورج بوردو، الدولة ، (تر سليم حداد). بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 20.

³ -Joel S,Migdal , "Strong Societies and Weak States :Soceity relations and State Capabilities in the Third World". Princeton , University Press , 1988 ,p14.

- البناء الاجتماعي والثقافي للدولة :

يرتكز بناء الدولة على المستوى الاجتماعي والثقافي على تجريد القرابة من وظائفها السياسية، والعمل على إضعاف الولاءات الأولية القبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية واستبدالها بروابط نفعية، تقوم على المصالح المشتركة والتعايش بين مختلف تركيبات المجتمع فبدون العمل على تغلغل فكرة الدولة وانتشارها على نطاق واسع في أوساط السكان فإن مؤسسات الدولة وأجهزتها ستجد صعوبات في الاستمرارية والتكيف مع بيئتها، وعلى الدولة إعداد سياسات عامة تعمل على تفعيل الحراك الاجتماعي والثقافي بشكل ايجابي، بعيدا على ثقافة الإقصاء والتهميش، التي قد تطال بعض مكونات المجتمع من طرف الفئة المسيطرة على الحكم، هذا الحراك قد يساهم في تكريس التعددية وحرية الأفراد واستقلاليتهم، مما يساهم في تنظيم المواطنين في روابط حديثة، تساهم في تحقيق اندماج مختلف الهويات وولائها لصالح الهوية الأم، وهي الولاء للوطن الجامع، فالشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو المجتمع الديمقراطي القائم على المساواة والعدالة الاجتماعية.

- البناء الاقتصادي للدولة :

على المستوى الاقتصادي ينبغي التحول من الاقتصاد الريعي والمعيشي البدائي، الذي يعتمد على الأساليب التقليدية لخلق الثروة، إلى اقتصاد السوق الحر المبني على تكنولوجيا المعرفة، وجلب الإستثمارات الخارجية، وتنمية قدرات الإدخار، ويكون مبني على أسس المنافسة الشريفة والنزاهة البعيدة عن أوجه الإحتكار، و يساهم في خلق القيمة المضافة و يعمل على تثمين مختلف القدرات والخبرات والمعارف، التي يمكن أن تساهم في ازدهار وتطور المجتمع.¹

¹ - عادل مجاهد الشرجبي، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الأمة. الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2013، ص.6.

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير الحراك الإثني

تعتبر ظاهرة التعددية الإثنية إحدى القضايا الهامة التي تثير الكثير من الجدل على مستوى العلاقات الدولية، وهذا راجع للتحديات والتهديدات الكبرى التي تفرضها على الكثير من دول العالم، مما جعلها محل دراسة من قبل العديد من الباحثين الذين توصلوا إلى مجموعة من الأطر و المقاربات النظرية التي حاولوا من خلالها معرفة أسباب الصراعات و الحركات الإثنية، التي تهدد وحدة وكيان الدول، وتنتدج الكثير من تفسيرات المختصين في دراسة الحراك الإثني ضمن واحدة من الرؤى الفكرية الآتية :

المقاربة الأولية أو النشوئية، التفاعلية ، البنائية ، و المقاربة الإثنو واقعية .

- المطلب الأول : المقاربة النشوئية (Primordialism)

تقوم المقاربة النشوئية على مفهوم محوري يدور حول أهمية القرابة و تماثل الأسر وقوة الروابط بين أفراد الجماعة في تحديد هوية الجماعة الإثنية، هذه الروابط وحسب دونالد هوروفيتز Donald horwitz تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في وجود الآخر المختلف، وعليه يكمن سبب النزاع الإثني حسب هذه المقاربة في وجود الحدود الافتراضية بين هذه الجماعات نتيجة عدم وجود قرابة و روابط بينها.¹

وحسب مجموعة من الباحثين هم: غريتش Greetz، شيلز Shills ، والكر Walker كونور Conner فإن أساس النزاع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة نحن ضدهم، والذي يؤكد على أهمية ودور المشاعر في تنمية الوعي وتعميق الإحساس بوجود الحدود بين الجماعات الإثنية، وحسب شو "Shaw" و وونغ Wong"، فإن قوة الروابط

¹ - Donald Horowitz, Structure and strategy in Ethnic conflict, the world bank, April 1998, p 5 on , Obtained it on

16/07/2014، from a site :

www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf .

والمشاعر بين أفراد الجماعة الإثنية، ناتجة عن وجود قواعد تحرم الأناثية والسلوك الفردي مع احترام أولوية الجماعة.¹

وقد ذهب المفكر كلان "kellen" في مقال له سنة 1915 م بعنوان **التعددية الثقافية** حيث فسر من خلاله التجانس الذي يجمع الإثنية الواحدة، بأنها جماعة أفراد تتقاسم نفس الصفات الوراثية والبيولوجية. إضافة إلى تقاسم الإرث الثقافي عن طريق الأسلاف.²

و يعتبر **سامويل هانتغتون (Samuel huntington)** من خلال كتابه **صدام الحضارات** أن أساس النزاعات هو الإختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية، أي أن أساس النزاع هو الثقافة.³

وقد ذهب كلاً من ، **كولير وبيتس وكاسفير Kasfir, Coler, Pits** في إطار الحجج القائلة بأن عدم التجانس الإثني هو في حدّ ذاته جذور للنزاعات والحروب، إلى التأكيد على أنّ سلوك الجماعة الإثنية تحدده الأحاسيس الإثنية ، لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن النزاع الإثني هو نتيجة تراكم الأحقاد والكراهية عبر القرون، مثل حالة السنهاليين و التاميل في سريلانكا.

وحسب البروفيسور **فانهان Vanhanen** " فإن المقاربة النشوئية هي مشروع بحثي صمّم لإختبار احتمال تزايد النزاع بين السكان المنقسمين إثنيا، والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم، وأن الدول المتجانسة هي أكثر إستقراراً لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل .

¹ – William.G. Cunningham. Theoretical Framework for conflict resolution, The University of Auckland, 1998.

Obtained it on 11/07/2014, from a site: <http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm>

² – حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق ، ص 23.

³ – سمية بلعيد " النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجاً ". رسالة ماجستير.(جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009) ، ص26 .

وقد وضع **فانهانن** مؤشرا من 0 - 200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع حيث تحصلت كوريا الشمالية على أدنى العلامة (0) و (2) لليابان والبرتغال، وكانت أعلى الدرجات للتشاد ب 144 والسودان 124 ، والبوسنة والهرسك 112 .

وقام بوضع مؤشر آخر من 0 - 200 للنزاع الإثني حيث شمل نوع ومستوى العنف وكانت النتائج كالتالي، 180 لكل من السودان ورواندا والبيرووندي، و160 لكرواتيا و200 للبوسنة والهرسك، لأن مدة الاختبار كانت مابين 1990 و 1996، واستخلص أنه كلما زاد التنوع كلما زاد احتمال وقوع النزاع الإثني.

وفي المقابل فقد أشار إلى عدم وجود النزاعات الإثنية في دولة موريشيوس رغم وجود التباين الإثني فيها، وذلك نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية في مختلف المؤسسات¹.

ومن هنا يمكن الإستنتاج بأن سبب النزاع حسب المقاربة النشوئية (الأولية) هو وجود التنوع الإثني داخل الدولة الذي يتسبب في حدوث إختلافات حتمية فيما بين الإثنيات هذه الإختلافات ستزيد من الشعور بالولاء نحو القبيلة وتراجعه نحو المركز، مما سيولد تعصبا نحو الآخر، وبالتالي حدوث النزاع، ولكن مع هذا يمكن نقد هذه المقاربة بكثير من حالات الدول التي تتضمن الكثير من التركيبات الإثنية المختلفة، ومع هذا فهي تعرف نوعا من الإستقرار والتعايش فيما بين هذه الإثنيات، نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية في المؤسسات السياسية، إلى جانب إهمال هذه المقاربة لدور العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تحقيق التوافق والتعايش بين مختلف الجماعات داخل الدولة، حيث ينفي **كايس** "keyes" هذه الفرضية إنطلاقا من فكرة مفادها أن إتحاد وتمائل الأسلاف الذي يعد أساس

¹ - سمية بلعيد ، المرجع نفسه ، ص 27.

الروابط النشوئية. قد يختفي بمرور الوقت نتيجة الإختلاط والتزواج والإندماج الاقتصادي والاجتماعي.¹

- المطلب الثاني : المقاربة التفاعلية Approche intractionalism

جاءت المقاربة التفاعلية لرفض الأسس التي قامت عليها المقاربة النشوئية القائمة على وحدة الأصل والعرق الذي يجمع الإثنية الواحدة، التي تحقق الحدود الافتراضية مع الجماعات الأخرى، مما يساهم في انكفاء الكثير من النزاعات بين الجماعات الإثنية داخل إقليم الدولة الواحدة، بحيث ارتكزت المقاربة التفاعلية على أساس أن وجود التفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية داخل إقليم الدولة الواحدة، يساهم بشكل كبير في تراجع حدة الصراع داخل المجتمع، وانعدام هذا التفاعل يؤدي إلى تأجيج الصراعات، وهذا ما ذهب إلى تأكيده معظم المختصين البريطانيين في العلاقات السلالية من أمثال :

DOUGLAS - LYMAN - BERTH - CHEZ JOHN - RESC

وحسب المقاربة التفاعلية، فإن معنى الإثنية هو جرد وإحصاء مجموعة من العناصر المتماثلة والمميزة لجماعة من الأفراد في إطار التعدد الإثني داخل المجتمع، وبالتالي فإن الإثنية تبرز كعنصر أساسي في إطار علاقات التفاعل بين مختلف مكونات المجتمع مع بعضها البعض .

لذلك فإن تجنب النزاع الإثني داخل المجتمع حسب هذه المقاربة، يرتكز بالأساس حول وجوب إيجاد علاقات للتفاعل بين مختلف الجماعات الإثنية، مع ضرورة محافظة كل جماعة على خصوصيتها وشعورها بالكيونة، دونما إقصاء أو تهميش للجماعات الأخرى وخاصة المسيطرة منها، وفي المقابل فإن علاقات التفاعل الإيجابي بين الجماعات داخل الدولة تتطلب وضع الإختيارات التكتيكية والإستراتيجية التي من شأنها تحقيق الأفضل لهذه الجماعات

¹ - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 26.

مما يساهم في بناء المجتمع بالشكل الإيجابي وتفاذي مختلف الإنزلاقات التي تؤدي إلى الصراعات، ومن بين هذه التكتيكات المتبعة حسب هذه المقاربة سيادة التناوب في التمثيل بين الجماعات.¹

ومنه ولكي تحقق الجماعة الإثنية كيانها داخل المجتمع المتعدد الأعراق، يجب على أعضائها أن يطوروا مفاهيم الوعي النوعي (الشعور بالكينونة) بشكل يكون مختلفا عن الجماعات الأخرى. والشعور بالنوع حسب هذه المقاربة يكون من خلال التفاعل مع مختلف الجماعات داخل الدولة.

لذلك فهذه المقاربة تعطي أهمية كبرى للترابط الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق درجة عالية من التضامن بين أفراد الجماعات المختلفة الأعراق في مجتمع موحد دون تعصب ودونما إقصاء لأي أقلية أو عرقية، ومنه فإن هذه المقاربة تعتبر ظاهرة التنوع الإثني عامل إضافي إيجابي لديناميكية المجتمع وبناء الدولة.²

وميز "Smith" أحد المختصين في دراسة السلالات البشرية في بريطانيا، بين وضعيتين للجماعة الإثنية:

- الوضعية التفاعلية: التي يسود فيها نوع من العلاقات التلازمية بين الجماعات الإثنية التي تلعب دورا مميزا في الحياة الاجتماعية المدنية المتحضرة، حيث تسعى إلى التخفيض من نسبة الأخطار داخل الدولة، وبالتالي التقليل من الإلتماعات الطبقية التي تساهم في دعم حالة الخطر.

¹ - Domian Moore ; " Ethnicité et politique de la ville". Paris : l'harmattan , 2001, p 43.

² - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 27.

- وضعية مناهضة الواقع: ترتبط هذه الوضعية بعامل الإجمام الذي ينتج من التنافس العنيف بين الجماعات الإثنية حول النفوذ داخل الدولة، مما يولد الكثير من الأحقاد التي تساهم في تفجر الصراعات الإثنية .

وقد عمل "Berth" على تطوير هذه المقاربة إنطلاقاً من رفضه للمنطق الإثني الكلاسيكي الذي يركز على أن استقرار الجماعة الإثنية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمسك المفرط للجماعة بثقافتها الخاصة إلى درجة التعصب، حيث دعا في المقابل إلى ضرورة وجود اتصال ثقافي بين الجماعات المكونة للدولة لتنمية روح المجتمع بما يخدم مصالح الجميع، في حين يصر في نفس الوقت على وجوب استمرار الجماعة كوحدة لها خصائصها المميزة، وذلك عن طريق الحفاظ على الحدود بين الجماعات المكونة للمجتمع، وعليه فإن التفاعل بين الجماعات الإثنية يعد مركز تحليل هذه المقاربة، حيث يساهم في بلورة وجود تفاعل بين الجماعات الإثنية مع الحفاظ على حدودها، لأن معرفة الآخر وإمكانياته وقدراته يساهم في إثبات التميز وخاصة في المواقف الفعالة¹.

- المطلب الثالث : المقاربة الإثنوواقعية (Approache Ethno-Réalisme)

جاءت المقاربة الإثنوواقعية كامتداد للنظرية الواقعية المفسرة للعلاقات الدولية، وخاصة بعد فشل هذه الأخيرة في التنبأ بالأحداث التي أعقبت إنهاء العديد من الدول في أعقاب نهاية الحرب الباردة، مما نتج عنه تفجر الكثير من الصراعات داخل الدول بين مختلف الإثنيات والقوميات، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تجزئة العديد منها واستمرار الصراعات في البعض الآخر إلى اليوم، أما الجديد الذي أتت به هذه المقاربة فهو أن الدولة التي هي وحدة التحليل الأساسية في النظرية الواقعية، لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بل هناك بروز لافت للظاهرة الإثنية، إلى جانب عدم إمكانية الفصل

¹ - Domian Moore ; op.cit .p 46 .

بين السياسة الداخلية والخارجية للدول، بسبب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول المنهارة، بحجة حماية الأقليات المهددة بالإبادة.¹

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين يساهمان في تفعيل الحراك الإثني وهما : الخوف ، واللاأمن .

1- الخوف : هناك نوعان من الخوف حسب دافيد لأك "David Lake"

أ- الخوف من التجانس (التماثل) : الخوف من التعرض للإستيعاب وهيمنة الآخر داخل المجتمع الواحد، مثل خوف سكان منطقة الكيبك بكندا من الأنجلزة، وكذلك الخوف من سيطرة ثقافة الأغلبية، مما ينجر عنه تآكل ثقافة الجماعة الإثنية قليلة العدد .

ب- الخوف على الحياة والبقاء : ينتج أساساً من التمييز العرقي أو الديني أو اللغوي والتهميش وإنتهاك الحقوق، الذي يؤدي إلى الشعور بالخوف من القضاء على الحياة والبقاء ككل وهذا الخوف يبرز أكثر في حالة غياب الإنسجام بين الجماعات الإثنية داخل الدولة الواحدة.²

2- اللاأمن :

يعرف باري بوزان " Barry Buzan " الأمان بقوله : " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمان المستقر إلا إذا إمتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ولا يتحقق ذلك إلا إذا نُظر إلى الأمان على أنه عملية تحرر.³

ويؤكد كوفمان "Kaufman" بأن الخوف من الآخر يمكن أن يقود إلى العنف، وأن تفاقم الخوف بين الجماعات من شأنه أن يحثها على الهجوم بدل الدفاع لحماية أمنها، وقد تتضاعف

¹ - جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي). المؤسسة الجماعية للكتاب، 1985، ص 62.

² - Lake David. A, Rotchild Donald, "The international spread of Ethnic conflict:fear,diffusion,and Escalation. Princeton, N.J, Princeton university press,1998,p.08.

³ - جون بيليس ، ستيف سميث عولمة السياسة العالمية. (تر : مركز الخليج للأبحاث) ، 2004، ص414.

مخاوف الجماعات عندما تقوم الدولة برد فعل قاس تجاه الأقليات التي لا تشاطرها الولاء مما يؤدي إلى تراجع فرص التعايش والاندماج وتفاقم المعضلة الأمنية.¹

ومنه فالمقاربة الإثنو واقعية ترى أن المعضلة الأمنية هي أساس اندلاع النزاعات وهي العقبة الرئيسية في إيجاد الحلول، لأن الولاء في النزاعات الإثنية لا يكون عابراً لأن الهوية الإثنية تتطوي على مشاعر أكثر عمقا، وهذا ما يفاقم المعضلة الأمنية ويصعب من إيجاد الحلول، وعليه فإن الحل الوحيد القابل للتطبيق حسب الإثنو واقعيين يكمن في الفصل (Séparation) بين المجموعات، لتقليص فرص الاحتكاك وتخفيف حدة المأزق الأمني.

فالصراعات حسب هذه المقاربة لا يمكن أن تنتهي حتى تنقلص المعضلة الأمنية عن طريق الفصل المادي بين الجماعات المتنافسة، فالحلول التي تهدف إلى إستعادة الإثنيات المتعددة حياتها السياسية عن طريق تقاسم السلطة وإعادة بناء الدولة، أو إعادة هيكلة الهوية بهدف تحقيق التعايش والاندماج غير فعالة، لأنها لاتقدم شيئا لكبح المعضلة الأمنية، ولأن المخاوف والأحقاد الإثنية تتزايد نتيجة الحروب، ومع هذا يمكن إنتقاد الحلول التي طرحتها المقاربة الإثنو واقعية لانتهاء الصراعات الاثنية داخل الدولة عن طريق التساؤلات التالية :

- ماهي الجماعات الإثنية التي ستسمح بتهجيرها ؟ وإلى اين ؟

- هل يمكن نقل أشخاص دون الوقوع في صدامات معهم ؟

- متى يكون الوقت ملائماً لذلك ؟²

¹ – Christian geiser ; Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés,19.11.1998 , obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site:

[www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie .pdf.p30](http://www.Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie .pdf.p30).

² – Ibid, pp 36 –37 .

- المطلب الثالث : المقاربة البنائية (Approche Constructivism)

يقوم التصور البنائي على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية بنية (Structure) وعضو (Agent) حيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية والمجموعات الإثنية كأعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من النظرية الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن المقاربة البنائية تركز على تأثير الأفكار و تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح .

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأنها إمتلكت القدرة على تفسير هذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك، فالنظريات البنائية متعددة ولا تقدم تصورا موحدًا لتوقعاتها حول مستقبل الدولة، فهناك اتجاه يعتبر أن الاتصالات عبرالوطنية وتقاسم القيم المدنية بين المجموعات، سيؤدي إلى التفويض التدريجي لدعائم الولاءات الإثنية التقليدية .

وبناءً على ذلك فإن التصور البنائي يقوم على تفكيك النمط الثنائي الذي يسير المناهج الوضعية العقلانية، ويقوم بتشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية (البنية والعضو) وينسحب هذا التحليل على الهوية التي تمثل المتغير الحاسم في إستقطاب الأطراف كونها تؤطر العمل المجموعاتي، وفي هذه النقطة بالذات يبين مدى صدق الإفتراضات البنائية التي تقضي بأن الهوية وكغيرها من الظواهر لا تعتبر معطى مسبق، بل هي بناء مستمر التشكل عبر التفاعل الاجتماعي مع الوحدات ذات الصلة. فقد تصاعدت حدة الحركات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة بفترة الحرب الباردة، ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية. فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة الإطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة كالقرابة والانتماء للقبيلة والعشيرة، وهذا مايمكن أن يخلق علاقات تفاعل

سلبية بين مختلف المجموعات الإثنية التي تؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي، بسبب إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضيف الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر.

وبخلاف المقاربة النشوئية primordialists التي تُرجع النزاع الإثني إلى الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد، فإن البنائين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الإثنية ليس معطى مسبقاً، بل تحكمي يديره القادة (الاتجاه الواسطي) أو الأنظمة الاجتماعية أو الظروف، وفي هذا الصدد يقول "Fearon" أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه ثلاثة عوامل :

- المنطق الخطابى السائد.

- الاتجاهات أو الميول النخبوية والكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري .

- طبيعة التفاعل مع المجموعات الأخرى .

وتقوم هذه العوامل كلها على القوة في شقها المعرفي، والتي تتحكم بها النخب الإثنية التي تسعى لتحقيق مصالح خاصة من خلال الاعتماد على الإطار الإثني، لأنه سهل التنسيق و متميز بانخفاض تكاليف عقد الصفقات وفرض الإتفاقات، وعلى هذا الأساس تقوم النخب بإعادة بناء الهوية بشكل يبرز عمق الاختلافات الإثنية، و يزيد من الإحتكاك السلبي مع الآخر وهكذا فإن الهوية تعتبر سلاح إيديولوجي في أيدي النخب تشكلها كيف ما تشاء اعتماداً على أساطير تؤسس لعلاقات تنازعية مع الآخر.

فالهوية التي تعتبر بناء اجتماعي يتشكل باستمرار عبر الخطابات الاجتماعية النافذة، يقوم المنظمون بالتحكم بها باستدعاء الأساطير وإعادة صياغة المفاهيم، وإعادة تفسير حقائق سابقة بل وحتى تلفيق قصص خيالية يدعمون بها وجهات نظرهم.¹

لقد اهتم البنائيون عموماً بدراسة وتحليل الظواهر الدولية، خصوصاً منها القضايا الأمنية والنزاعات الداخلية المتعلقة بالهوية، إذ يرون أن أزمة الهوية هي ظاهرة ديناميكية سيكولوجية والنزاعات الداخلية هي نتاج لهشاشة الهوية الإثنية، بناءً على الخطاب السيكولوجي والادبيولوجي لقادة إثنو-سياسيين، فلكي تحدث أزمة الهوية يجب توفر مجموعة من الظروف المساعدة على انفجار النزاع، والتي يلخصها "François hualt" في ثلاثة أزمات هي :

1- الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية:

إن إنعدام الرفاهية وتدني مستوى معيشة السكان، وارتفاع نسبة الفقر يزيد من درجة التوتر وعدم الاستقرار، ويعزز اللامساواة و التهميش داخل المجتمع، مما يدفع لتحريك المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويمهد لظهور النزاع وتصعيده سعياً لتحقيق الذات والبقاء للجماعات الإثنية داخل المجتمع ككل .

2- أزمة الدولة :

قد تنتج أزمة الهوية إذا كان هناك أزمة دولة، فالدولة التي لا تستطيع تقلد وظائفها الدلالية بشكل فعال، وتقف عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات، وتعمل على خدمة أقلية أو جماعات معينة تحتكر السلطة والثروة (شخصنة الدولة) هذا ما سيخلق دولة ضعيفة وهشة يسيطر عليها العامل الإثني. فغالبا ما يخلق التمييز بين الجماعات الإثنية نزاع الهوية، حيث توصلت الدراسات في هذه المجال إلى أن المطالبة بالحقوق السياسية ينبثق في الأساس من سياسات

¹ - إكرام بركان، " تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية " . رسالة ماجستير . (جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009) ، ص 49 .

التهميش والتمييز والإقصاء التي يمارسها النظام السياسي أو الطبقة الحاكمة ضد مختلف الأقليات .

3- أزمة التجانس الداخلي الإثني- ثقافي :

يرتبط بروز أزمة الهوية على مستوى الدولة بعامل فقدان التجانس الداخلي بين مكوناتها الإثنية، وهذا انطلاقاً من فرضية وجود أقليات أو إثنيات مختلفة تعتقد بوجود جار داخلي عدواني، وهذا ما يجعل الإثنيات تعيش منغلقة على نفسها في نفس المجال الجغرافي، ويخلق فجوة تعمل على تقسيم الجماعات المختلفة الهوية إلى " نحن " و " هم " ، كما تنقسم إلى أهل البلد و الغرباء، ومن هم " داخل الجماعة " ومن هم " خارج الجماعة " ، ومنه كلما زادت الفوارق بين الجماعات الإثنية، كلما اتسعت هوة عدم التفاهم وانعدام التجانس الداخلي ونمت الأحقاد التي تؤدي إلى العنف.

وبالرغم من أن البنيويين يركزون على عنصر الهوية في تحليل النزاعات الإثنية، إلا أن اختلاف الهوية الإثنية (الطرح النشوئي) لا تعتبر العنصر الأساسي في النزاعات الإثنية في نظرهم، وإنما يتعلق الأمر بمختلف التصرفات و الخطابات والإدراكات و التصورات القائمة في أذهان أفرادها. فأزمة الهوية ماهي إلا ابتكار للنخب الحاكمة التي تعمل على إبراز مظاهر ثقافة الجماعة التي تمثلها للحفاظ على وجودها، وكسب امتيازات سياسية واقتصادية، وهذا يعني أن الهوية الإثنية كظاهرة طبيعية، ليست مصدراً للعنف والصراعات الإثنية حسب الطرح البنائي، وإنما طريقة استخدامها من قبل القادة السياسيين هو السبب الرئيس في حدوث أزمة الهوية داخل المجتمع، إذ يقوم القادة الإثني-سياسيون باستغلال الأوضاع المتردية للدولة ومؤسساتها و أوقات التوتر والفوضى للتحريض وإثارة العنف مستخدمين الرموز الإثنية لتعبئة الدعم الشعبي.

ويرى " Thual François " أن أزمات الهوية تتميز بامتدادها في الزمن الطويل لانها خالدة ومغروسة في أعماق الخيال الاجتماعي، وتتجسد من خلال إنبثاق نزاعات إثنية دامية تدافع فيها الجماعات أو أطراف النزاع عن ثقافتها وهويتها الخاصة قد تصل إلى حد الانفصال .

هذا التشريح العميق للنزاعات الإثنية ساعد الطروحات البنائية على تقديم أكثر برامج إدارة النزاعات طموحا، وهو الإدارة بتحويل النزاع، وذلك عبر إقناع الإثنيات المتعددة بأن هويتها تتحدد وفق انتماءات واسعة، حيث تم إقناع الجميع في البوسنة ولو نسبيا بأنهم أوريبيون قبل أن يكونوا مسلمين أو كروات أو صرب، غير أن المشكلة تتمثل في صعوبة إعادة توجيه الولاءات، بالنظر إلى أن المعاناة اليومية تحول دون إيجاد النداءات المسالمة لطريقها نحو التجسيد، ولهذا فإن تدخل الطرف الثالث في مهمة تتضمن تبني إقرار السلام ولو بشكل مؤقت سيسمح للأجنحة المسالمة بإعادة بناء تصور المجموعات نحو تبني عقلية التعايش عبر إبعاد الهوية الإثنية التي تقوم على إقصاء الآخر، واستبدالها بهوية مدنية إدماجية تحتوي الآخر.¹

ومع هذا فإن تركيز مختلف المقاربات النظرية على جانب معين في تفسير أسباب الحراكات والنزاعات الإثنية، وإهمالها للجوانب الأخرى يجعل منها مقاربات قاصرة في عملية التفسير والتحليل، فالمقاربة الأولية ركزت على أن النزاع يكون بسبب الاختلاف في وحدة الأصل و الهوية، الذي يتجلى في متلازمة نحن ضدهم بسبب الأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد، والمقاربة التفاعلية التي حصرت أسباب النزاعات الإثنية في انعدام علاقات التفاعل الإيجابي بين الإثنيات، والذي يمكن أن يولد المعضلة الأمنية المجتمعية (الخوف واللامن) حسب المقاربة الإثنو واقعية، وحتى المقاربة البنائية التي حاولت التوفيق

¹ - عادل زقاغ ، تدخل الطرف الثالث في التراعات الإثنية ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، ص ص، 27- 28 على الموقع:

بين مختلف الإتجاهات والخروج بمفهوم متناسق لتفسير النزاع الإثني، لم تسلم هي الأخرى من الإنتقاد وذلك بسبب عدم تحديدها للفاعل الأساسي والفاعل التابع في الحراك الإثني، هل هو النخب داخليا أو الدول خارجيا أم الجماعة العرقية، ومع ذلك تكمن قيمة المقاربة البنائية في كونها نموذج مفتوح، يراعي عدم انسجام الظاهرة العرقية. فتحديد الفاعل ومستوى التحليل يرتبط أساسا بالحالة المدروسة، فهناك نزاعات عرقية تلعب الفواعل الخارجية فيها الدور الرئيسي على غرار النزاع العرقي في كشمير و أبخازيا وهناك ما تلعب الفواعل الداخلية الدور الأساسي فيه مثل النزاع العرقي في أيرلندا و الباسك والكيبيك... الخ.¹

لذلك ومن أجل التحليل و الإحاطة بمختلف حيثيات الظاهرة الإثنية التي تتميز بشدة التعقيد يمكن الاستناد إلى منظور مقارباتي شامل وجامع يحوي الاتجاهات السابقة الذكر إلى جانب مقاربات أخرى فسرت الظاهرة الإثنية من زوايا مختلفة والتي يمكن أن نذكر منها :

- مقارنة الحاجات الأساسية:

تقوم على إفتراض أن جميع البشر لديهم إحتياجات أساسية يسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن إحتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها، أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها، وتشمل الإحتياجات ما هو مادي كالسكن والوظيفة وتحسين مستوى المعيشة وما هو معنوي كالحاجة للحرية والعدالة والديمقراطية.²

- مقارنة الحرمان النسبي:

التي ترى أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة، حين تكون هناك مجموعة أو إثنية معينة تعاني الحرمان الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي، وهو نفس الوقت سبب لكثير من الحروب

¹ - دندان عبد الغاني، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وإبستمولوجي، متحصل عليه بتاريخ 2014/12/25 من موقع :

download.mrkzy.com/do.php?down=786207

² - إيدابير احمد ، " التعددية الإثنية والامن المجتمعي : دراسة حالة مالي. " رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2011) ، ص101 .

الداخلية في الوقت الراهن، فالنفاوت بين المجموعات الإثنية، والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضع العامة السائدة تؤدي إلى انفجار الأوضاع . و قد أستخدم مفهوم الحرمان النسبي أول مرة في أربعينات القرن العشرين، من قبل مؤلفي كتاب الجندي الأمريكي The American Solidier للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما، أو إلى ظروف جيدة يعتقد أنه يجب أن تتوفر له.¹

- مقارنة الأمن المجتمعي:

تري مدرسة " كوينهاغن " أن أحد أكبر مصادر اللا أمن المجتمعي يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية، الناتجة من محاولة جماعة إثنية معينة زيادة أمنها المجتمعي على حساب الجماعات الأخرى، وهذا ما قد يتسبب في رد فعل الجماعة الثانية التي تسعى كذلك إلى زيادة أمنها للمحافظة على التوازن مع الجماعة الأولى، وهذا ما يتسبب في حدوث المعضلة الأمنية والتي يسميها " باري بوزان " B.Buzan " بالمأزق الأمني الناتج من إحساس مجموعة إثنية ما باللا أمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم.

فغياب الأمن المجتمعي مرتبط أساسا حسب مولر " Muller " بعدم قدرة المجموعة الإثنية على الإستمرار في المحافظة على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها. وهذا ما يجعل من الأمن المجتمعي مرادف للبقاء الهوياتي، ومنه فإن غياب الأمن المجتمعي قد يتسبب في تفكك الدولة كما حدث ليوغسلافيا في تسعينيات القرن الماضي .

وقد لخص " وايفر " تصنيف " بوزان " في شقين أساسيين : الأمن القومي والأمن المجتمعي فالأول يعني به السيادة وبقاء النظام والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع، و بتركيزه على الأمن المجتمعي إقترح " وايفر " نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، وعلى هذا الأساس

¹ - تيد روبرت جير، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة : مركز الخليج للأبحاث). دبي : مركز الخليج للأبحاث ، 2003 ، ص68.

فإن المقاربات الأمنية تركز على تبني فهم "ثنائي" للأمن، يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لسيادتها، وفي نفس الوقت المحافظة على هوية المجتمع بمختلف مكوناته الهوياتية.¹

- مقارنة الأمن الإنساني:

بما أن الأمن في المجتمع مرتبط في الأساس بأمن الفرد، فقد ظهرت مقارنة الأمن الإنساني التي تعني " التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة " حسب تعريف التقرير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية المستدامة في 1994م، وقد عدّ التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن المجتمعي، والأمن السياسي.²

1 - نفس المرجع السابق ، ص ص 80 81.

2 - علي مدوني ، مرجع سابق، ص99.

خلاصة الفصل الأول :

نستخلص مما سبق أن الإثنية ظاهرة تاريخية قديمة قدم الإنسان، يتطلب تحليلها والسعي لفهمها، ضرورة الإحاطة بأبعادها المادية والنفسية والاجتماعية، التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة، و تمنح كل جماعة إثنية طابعها المميز ودوافع قيامها، وتتميز الرابطة الإثنية عن ما عداها من الروابط الاجتماعية، في كونها وراثية وليست مكتسبة وتعتمد الروابط الإثنية على عوامل بيولوجية لتكريس استمرارها وبقائها، ويمكنها أن تتلاءم مع المواقف والصياغات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

إلى جانب ذلك فإن التعدد الإثني هو ظاهرة تعبر عن وجود جماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة، ذات هويات اجتماعية متنوعة داخل إقليم الدولة الواحدة، وكل جماعة تستند إلى ممارسات ثقافية معينة، ومعتقدات متفردة، والإعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين .

ويتداخل مفهوم الإثنية مع مفهوم العرقية إلى درجة الترادف، مع وجود فرق في الإعتقاد بارتباط مفهوم العرق بسمو بعض الأعراق على البعض الآخر، إلى جانب أن الإثنية قد تكون الوعاء الأمثل الذي تتحرك من خلاله الحركة الإثنية، من أجل تأسيس الدولة القومية المستقلة أما الأقلية فتشير إلى المعيار العددي المتميز بالقلة و الذي يميز جماعة إثنية معينة وبالتالي شعورها بالتهميش داخل الدولة .

وتتميز العلاقات بين المجموعات الإثنية داخل المجتمع والدولة على السواء، بنوعين من العلاقات، علاقات متناغمة ومنسجمة تساعد في تقييد إحتكار السلطة من طرف مجموعة عرقية معينة، إلى جانب أنها تعطي الفرصة لممارسة الحقوق الفردية والالتزام بالقيم والعناصر المشتركة، وتساعد في استقرار الدولة وبنائها وفق أسس متينة وعلاقات تنافسية قد تجر إلى الصراع العنيف الذي يؤدي إلى تفكك الدولة وزوالها، إذا لم تفعل الآليات المناسبة لإدارتها

لذلك فعملية بناء الدولة هي عملية معقدة ومتشعبة، تركز على عدة متطلبات منها الاستمرارية والاستقرار السياسي والمرونة، وبناء المؤسسات على أسس شرعية .

وترتكز الأطر النظرية المفسرة لظاهرة الحراك الإثني داخل الدولة، على العديد من المقاربات، منها المقاربة الأولية (النشوئية) وهي ارتباط الحراك الإثني داخل الدولة بعنصر التجانس الذي يجمع الإثنية الواحدة، لأنها جماعة أفراد تتقاسم نفس الأصل المتمثل في الصفات الوراثية والبيولوجية الموروثة من الأسلاف إضافة إلى تقاسم نفس الإرث الثقافي والتاريخي، والمقاربة التفاعلية التي تركز على إكتشاف الجماعة الإثنية لذاتها من خلال ازدياد الوعي بين أفرادها، نتيجة تفاعلهم مع الجماعات الأخرى داخل الدولة، ومنه السعي لإيجاد المكانة المناسبة لهم داخلها، لذلك فهذه المقاربة تعطي أهمية كبرى للترابط الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق درجة عالية من التضامن بين أفراد الجماعات مختلفة الأعراق في مجتمع موحد، دون تعصب ودونما إقصاء لأي أقلية أو عرقية، ومنه فإن هذه المقاربة تعتبر ظاهر التنوع الإثني عامل إضافة إيجابي لديناميكية المجتمع وبناء الدولة، أما المقاربة الإثنو واقعية فقد ركزت على عنصر الخوف، المرتبط بعملية إدراك الطرف الآخر على أنه تهديد فعلي ووشيك، وهذا ما يؤدي إلى اللا أمن وتفاقم المعضلة الأمنية، وأخيرا تذهب الافتراضات البنائية إلى الإقرار بأن الهوية تعتبر بناء مستمر التشكل، عبر التفاعل الاجتماعي ذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد بشكل مرتبط بالهوية، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة قد تدعو للعنف وعدم العقلانية، ومع هذا فإن تفسير ظاهرة التعدد الإثني والحركات الناجمة عنها، يتطلب الإلمام بمختلف المقاربات النظرية التي وضعت من طرف الباحثين وعدم الإقتصار على إتجاه واحد وذلك بسبب تعقد الظاهرة الإثنية .

و منه فإن عملية بناء الدولة متعددة الأعراف، هي عملية ذاتية تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة بطرق شرعية وتعزيز قدراتها الديمقراطية في تعاملها و تفاعلها مع مختلف مكونات المجتمع.

الفصل الثاني

إستراتيجية إدارة المطالب الإثنية ودورها
في بناء الدولة

تمهيد:

لقد برز التعدد الإثني كمشكلة رئيسية وضعت ضغوطا متزايدة على الدولة، من أجل إعادة النظر في صياغة المجال الاجتماعي و الثقافي و تقاسم الموارد والقيم وهياكل الحكم للمحافظة على الاستقرار المجتمعي، وهذا انطلاقا من حتمية وضع آليات واتباع سياسات رشيدة تهدف إلى تحقيق إستقرار الدولة واستمرارية عملية بنائها.

إن إيجاد ووضع الآليات المناسبة لإدارة التعدد الإثني على مستوى الدولة، يتطلب التعرف على نوع وطبيعة الجماعات الإثنية وأهم المطالب التي تسعى إلى تحقيقها، لأن آليات التعامل مع الجماعات التي تسعى إلى الاندماج داخل الدولة سيختلف بالضرورة على كيفية التعامل مع الجماعات التي تسعى إلى الانفصال .

وعموما تختلف الدول في طرق إدارتها للتعدد الإثني حسب ظروفها المكانية والزمانية وحسب فلسفة نظامها السياسي ومعتقداته الفكرية والقيمية، فهناك من الدول من تلجأ إلى آلية الاستيعاب بمختلف أشكاله ومنها من تلجأ إلى تقاسم السلطة بين مختلف مكوناتها الإثنية ومنها من يلجأ إلى الأساليب القصرية العنيفة، وهناك من يختار توليفة مركبة من مختلف هذه الآليات.

المبحث الأول : أسس تصنيف الجماعات الإثنية

لقد اختلفت الآراء في تصنيف الجماعات الإثنية، ويرجع ذلك الاختلاف إلى الأسس التي يركز عليها الباحثون في عملية التصنيف، فهناك تصنيفات تركز على الخصائص الذاتية كالسلالة والدين واللغة، وتصنيفات أخرى مرتبطة بالمكانة والوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للجماعة، إلى جانب وجود تصنيفات أخرى مرتبطة بأهداف هذه الجماعات، ومنه يمكن تصنيف الجماعات الإثنية وفق ثلاثة اتجاهات رئيسية، تتمثل فيما يلي :

المطلب الأول: تصنيف الجماعات الإثنية وفق مقوماتها الذاتية

ويستند أنصار هذا الإتجاه في تصنيفهم للجماعات الإثنية إلى المقومات الذاتية للجماعة كوحدة السلالة أو اللغة والثقافة أو الدين.

1- السلالة:

يعتمد هذا التصنيف على التباين السلافي بين الجماعات العرقية، التي يتكون منها المجتمع ويقوم على وجود إختلاف ظاهر في السمات والملاحم الجسمانية بين المجموعات المكونة للمجتمع، ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات التي أعتد عليها طويلا في تصنيف الجماعات الإثنية، حيث يقوم هذا التصنيف على الاعتقاد بوجود نقاء سلافي بين الجماعات البشرية يركز على الإختلافات الفيزيكية بين الأفراد، التي تؤدي بدورها إلى إختلافات قيمية تتعلق بدرجة النشاط وانضباط الجماعة ودرجة نكاح أفرادها وكفاءتهم، مما يساهم في إعتقاد هذه الجماعات بسموها عن بقية الجماعات الأخرى.¹

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص43.

2- اللغة والثقافة:

يمثل هذا العامل واحداً من أبرز العوامل المساهمة في تصنيف الجماعات الإثنية إذ يذهب "كارتلون هيز" إلى اعتباره أبرز العوامل، وذلك لأن من شأن وحدة اللغة والثقافة أن تؤدي إلى تيسير عملية الإتصال بين أفراد التجمع البشري، كما أنها تساهم في المحافظة على التراث اللامادي المتمثل في الأدب و الأخلاق والقيم والتقاليد و الافكار، مما يساعد على خلق شعور بالتجانس والتجاوب بين أفراد الجماعة الإثنية ذات اللغة الواحدة.¹

فاللغة ليست وسيلة للتخاطب مع الآخرين فحسب، بل هي أيضاً من أقوى عوامل نمو الشخصية الفردية والجماعية، على اعتبارها وعاء للثقافة ونمط للتفكير ومخزن للتراث وهذا ما يدل على أن من يتكلمون لغة واحدة أصلية، يشتركون في الموارد الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان، اللغة الأم **Mother longue** تميزا عن اللغات الأخرى التي يمكن اكتسابها في مراحل عمرية تالية، فاللغة الأم تمثل دعامة أساسية في تنشئة أفراد الجماعة، وتعكس نسق القيم وقواعد السلوك السائدة فيها.²

3- الدين

يعد الدين من أهم الروابط و العوامل التي تؤدي إلى توحيد الشعوب، حتى وإن اختلفت سلالاتهم، الأمر الذي جعل البعض مثل " نيفين مسعد" تقول: بأن الديانات العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة تمهد لخلق الأممية الدينية التي تجمع مختلف الأقوام، فالجماعة الدينية هي كل جماعة إثنية يمثل الدين الرابط و المقوم الرئيسي لذاتيتها وتمايزها عن غيرها من الجماعات الإثنية التي تشاركها ذات المجتمع.³

¹ - أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 65.

² - سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية 1994 ، ص21.

³ - إيدابير أحمد ، مرجع سابق ، ص38 .

ويبرز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات في المجتمعات المتعددة الأديان فالذين ينتمون إلى دين واحد يعتبرون أنفسهم أفرادًا متميزين مقابل الأفراد الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر في نفس المجتمع، إلى جانب ذلك فإن "دوركايم" يرى أن الدين يدعم البناء الاجتماعي للجماعة عن طريق منع الانحراف، وإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيم الثابتة داخل الجماعة الإثنية.¹ و يندر أن يوجد تجانس ديني تام في أي من المجتمعات البشرية المتكونة من عدة جماعات، فالغالب أنه توجد جماعات دينية رئيسية ينتمي إليها القطاع الغالب من المجتمع، وإلى جوارها جماعة أو أكثر ينتمي أفرادها لديانة أو مذهب آخر.²

المطلب الثاني : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة الأهداف

ينطلق هذا التصنيف من طبيعة الأهداف التي تضعها الجماعة الإثنية في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، التي تتعايش معها داخل نفس الوحدة السياسية، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين أشكال الجماعات التالية :

1- جماعات إنصهارية :

الإنصهار هو نوع من الذوبان تحققه الجماعة الإثنية داخل المجتمع الكلي، حيث تسفر هذه العملية على تخلي أفراد هذه الجماعة عن خصائصهم ومقوماتهم الذاتية لصالح الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة، التي تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى مكانة منها، وهذا يكون بهدف إزالة العوائق التي تمنع الاختلاط وتفاعل أفراد الجماعة الإثنية مع باقي مكونات المجتمع، وفي كثير من الأحيان تتم عملية الإنصهار عبر فترات زمنية

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص46.

² - سعد الدين ابراهيم، مرجع سابق، ص34.

طويلة وبصورة تلقائية وتدرجية، ومع هذا فإنه من النادر أن تتدثر كافة سمات الجماعة المنصهرة.¹

2- جماعات إندماجية :

تهدف الجماعات الإندماجية إلى التقارب مع الجماعات الأخرى، خصوصا إذا كانت لا تشعر بالدونية تجاهها، ومن أهم آليات الاندماج بينها، تفعيل علاقات التزاوج بين أفراد مختلف الجماعات، وهذا انطلاقا من الإحساس بوجود المصالح المشتركة والمصير الواحد غير أن عملية الإندماج تفرض بأن تكون الجماعات الداخلة فيه متقاربة في السلطة والمكانة حيث لا يكون الشعور لإحداها بالترفع والاستعلاء على الجماعات الأخرى، ويسفر الإندماج بين الجماعات على تكوين جماعة جديدة تحمل خصائص وسمات الجماعات المندمجة.²

3- الجماعات التعددية :

تعمل هذه الجماعات على المحافظة على خصوصيتها الإثنية داخل المجتمع، مع المطالبة بالمساواة مع الجماعات المختلفة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية، وينطلق عمل الجماعات التعددية "Groupe pluralisme" من رفضها الذوبان والانصهار في الجماعات الأخرى، مع المطالبة باحترام الخصوصية الإثنية والتنوع الحضاري في ظل وحدة المجتمع السياسي، وإذا فشلت تلك الجماعات الإثنية في الحصول على إقرار من طرف الأغلبية بمشروعية التنوع، فأنها قد تلجأ إلى إعلان التمرد والعصيان واتباع العنف ضد النظام القائم من أجل تحقيق الإقرار بالتنوع الإثني أو المطالبة بالإنفصال.³

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 55.

² - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 18.

³ - سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 40.

4- الجماعات الانفصالية :

لهذا النمط من الجماعات ثلاثة أهداف، الهدف الأول هو المطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي داخل الوحدة السياسية، والثاني هو السعي للانفصال وتكوين وحدة سياسية مستقلة تماما عن الكيان السياسي القائم، أما الهدف الثالث فهو الانفصال التام والانضمام إلى كيان سياسي آخر.¹

وترجع الرغبة في الانفصال لاعتقاد الجماعة الإثنية أن استمرار تعايشها مع غيرها في نفس المجتمع السياسي لا يليب طموحاتها ومطالبها، بل يؤدي إلى الأضرار بمصالحها وامتيازاتها وهذا ما يولد نزعة لدى أفراد تلك الجماعة الإثنية للمطالبة بالانفصال سواء التام أو بالحكم الذاتي.²

5- الجماعات الإستعلانية :

تقوم هذه الجماعات على فكرة الاعتقاد بالسمو والتفوق على غيرها من الجماعات التي تعيش معها في نفس المجتمع، وبالرغم من إدراكها بضرورة تعايشها مع الجماعات الأخرى في إطار مجتمع سياسي واحد، فإنها تعمل في نفس الوقت على تنمية وترسيخ شعور التفوق والاستعلاء لدى أفرادها في مواجهة الجماعات الأخرى بكافة الوسائل المتاحة كالإستئثار بالسلطة وتسخيرها لخدمة أغراضها مع تقديم مختلف التبريرات التي تجيز هذا الإحتكار كالتبريرات الدينية (الحق الإلهي، الشعب المختار، الوعد السماوي....) والتبريرات العنصرية العرقية كتفوق العنصر الأبيض، أو التاريخية كالتاريخ الحافل بالأمجاد أو أسبقية التواجد في الأقليم و الاقتصادية المتعلقة بالإسهام الاقتصادي في قوة الوحدة السياسية والكفاءة والجدارة الاقتصادية.³

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق ، ص57.

² - حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق ، ص 19.

³ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق ، ص57.

إن الجماعات الإستعلائية وبالرغم من سعيها إلى التفرّد والتميز عن غيرها من الجماعات الأخرى، فهي لا تسعى في الكثير من الأحيان إلى الانفصال عن الوحدة السياسية، ولكنها لا تقبل بمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية.¹

المطلب الثالث : تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لمواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

يصنف باحثون آخرون المجموعات الإثنية وفقاً للعلاقات التراتبية داخل المجتمع حسب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل جماعة، فهناك مجموعات إثنية أفضل من غيرها من حيث المستوى المعيشي، أو من حيث مستوى المشاركة السياسية، يمكن تقسيمها إلى جماعات مسيطرة وأخرى غير مسيطرة.

1- الجماعات المسيطرة:

هي تلك الجماعة الإثنية التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعها، والتي يتبوأ أفرادها أرقى المواقع الاجتماعية، كما يشكلون الفئة الأكثر ثراء في ذلك المجتمع الذي يعد بمثابة تعبيراً عن هويتهم، ويقوم هذا التصنيف على أساس هرمية العلاقة بين الجماعات القائمة داخل المجتمع الواحد، ففي حالة وجود جماعة إثنية تتمتع بمركز اجتماعي مرموق تستحوذ من خلاله على مقومات القوة والثروة بدرجة أعلى من الجماعات الأخرى، نكون أمام جماعة مسيطرة.²

¹ - شعبان الطاهر الاسود ، علم الاجتماع السياسي : قضايا الاقليات بين العزل والاندماج ، ط2 . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003 ، ص 38.

² - David Mason , ethnicity and politics, in Mary Hawkesworth and Murice Kogan (eds) Encyclopedia Of Government And Politic ,Vol 2. London : Routledge , 1992 , p 577.

2- الجماعات غير المسيطرة:

هي الجماعة أو الجماعات التي تكون بمنأى عن السلطة التي يحتل أغلب أفرادها مواقع اجتماعية غير رئيسية، كما يشكل أغلبهم الفئة الأقل ثراء في المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه، وتهيمن عليه جماعات أخرى، وهناك الكثير من الجماعات الإثنية غير المسيطرة التي تعاني من الإضطهاد و التمييز من الجماعات المسيطرة، غير أنه يمكن أن توجد جماعات إثنية غير مسيطرة ولكنها تتمتع بالمساواة مع الجماعات المسيطرة في بعض الدول ذلك فضلا عن وجود جماعات غير مسيطرة تتمتع بالحكم الذاتي.¹

إن تصنيف الجماعات الإثنية إلى جماعات مسيطرة وجماعات غير مسيطرة يمكن أن يتطابق مع تصنيفها إلى جماعات أغلبية وجماعات أقلية، ذلك بأن الجماعات المسيطرة غالبا ما تكون جماعات أغلبية في مجتمعاتها في حين أن أغلب الأقليات تشكل جماعات غير مسيطرة، ومع ذلك فالأقليات الإثنية ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة، فأقلية التوتسي في رواندا كانت تشكل 10 % من السكان في مقابل 90% من الهوتو، إلا أنها كانت تتمتع بدرجة عالية من السيطرة على دولة رواندا .²

والتاريخ يثبت أن هناك أقليات تمتعت بوضع مسيطر في مجتمعاتها، ففي عام 1876 وعلى إثر إنقسام " إمبراطورية الهابسبرج " **Habsbourg empire** " إلى قسمين : غربي (نمساوي) وشرقي (مجري) وعلى الرغم من أن المجريين كانوا يشكلون أقلية في القسم الشرقي إلا أنهم كانوا يتبعون موقع الأغلبية المسيطرة، كما كانت لغتهم هي اللغة الرسمية الوحيدة في شتى أقاليم القطاع الشرقي ماعدا الإقليم الكرواتي السلوفيني، الذي كان يتمتع بدرجة معينة من درجات الحكم الذاتي .

¹ - وفاء لطفي حسين عبد الواحد، " التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية دراسة لحالتي الأفارقة الزوج في جنوب السودان والأكراد في العراق " . رسالة ماجستير . (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009) ، ص37.

² - إيدابير أحمد، مرجع سابق، ص 40.

المبحث الثاني : أنواع المطالب الإثنية.

إن مطالب الجماعات الإثنية تتعدد وتتباين بدرجة كبيرة قد تغطي كافة الحياة السياسية فقد تقتصر الجماعة الإثنية على المطالبة بنصيب من موارد البلاد وثرواتها، وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشكيل دولة مستقلة خاصة بها، أو الانضمام إلى دولة أخرى، وبالرغم من التعدد السالف الذكر في المطالب الإثنية، إلا أنه غالباً ما تركز على المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية وشكل وسياسات الدولة ومؤسساتها، والمطالبة بالمساواة الاجتماعية بين مختلف الجماعات .

وتكمن أهمية وجوب مراعاة المطالب الإثنية من طرف الدولة، في أن تجاهلها قد يؤدي إلى سعي تلك الجماعات للانفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل خاص بها، أو الانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيراً عن هويتها وأكثر إنصافاً على الصعيد المادي .

المطلب الأول : المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية

ترتكز المطالب الإثنية الخاصة بالهوية على حمل الدولة والمجتمع ككل على الاعتراف بالقيم الرمزية المتعلقة بالجانب المعنوي والأخلاقي للجماعة، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القيم العامة للدولة، وتعمل الجماعة لتحقيق هذا المطالب عن طريق العمل على ضمان إتقاف أبناء الجماعة خلفها والحد من إمكانية الخلاف داخلها بشأن تلك المطالب، وكلما اتسع الخطاب الرمزي واحتمل التأويل كلما كان اقدر على جمع الأنصار حوله ومقاومة محاولات إحتوائه إلى جانب أنه كلما زاد اتساق وانسجام قيم وهوية الجماعة الإثنية مع الهوية العامة للمجتمع كلما زاد اندماجها فيه. وكلما زاد تبيان قيمها وهويتها عن قيم وهوية المجتمع زاد ميل الجماعة الإثنية للخروج والتمرد عليه، وتتنوع المجالات التي تكون موضوعاً للمطالب الرمزية المتعلقة

بالهوية. فقد تركز على الاعتراف بلغة الجماعة أو بالنشيد الوطني أو بالدين والثقافة والعادات والتقاليد .¹

1- اللغة :

يعتبر عامل اللغة المحرك الأساسي للمطالب الإثنية المتعلقة بالهوية، ومنه يشكل الاعتراف بلغة الجماعة كلغة رسمية في الدولة مؤشرا هاما على مكانة الجماعة وموقعها داخل الدولة وأن لها شرعية أكبر و موقعا أكثر أهمية من مواقع الجماعات الأخرى داخل المجتمع .²

وتختلف مطالب الجماعات الإثنية المتعلقة باللغة حسب وزن الجماعة في الدولة، حيث تكون المطالب عالية بالنسبة للجماعات السائدة والغالبة، وقد تتعلق بالمطالبة بان تصبح لغتها هي اللغة الرسمية للدولة، وهذا استناد إلى أن لغات الجماعات الأخرى ، ليس لها تأثير على نطاق واسع أو تتميز بتخلفها وعدم مواكبتها للعصر لعدم اكتمال قواعدها، ومع هذا فإن الجماعات قليلة العدد لا تستسلم بل تعمل دون هوادة على تحقيق المكاسب وتغيير الواقع بالرغم من إقتناعها أحيانا بتخلف لغتها، وهذا سعيها منها لتحقيق التعددية اللغوية على مستوى الدولة، لذلك لجأت الكثير من الدول شديدة الانقسام إثنيا إلى تبني لغة المستعمر كلغة رسمية في الإدارة والتدريس والمعاملات الرسمية، وهذا تقاديا للصراعات التي قد تنجم بين الإثنيات حول مسألة اللغة .³

2- الدين :

يعتبر متغير الدين من أهم المتغيرات التي تركز عليها الجماعات الإثنية في تفعيل مطالبها، لأنه كثير ما يستخدم كأداة للحشد والتعبئة ضد أو مع النظام السياسي القائم، وغالبا ما تركز المطالب الدينية للجماعات الإثنية وخاصة الكبيرة منها، على إعتبار ديانتها

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص ص 79 - 80.

² - إلبا حريق، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط. بيروت: دار الساقى، 1998، ص283.

³ - Donald, Horowitz, Ethnic group in conflict .London: Uneiversity of California Press ,2000, pp 223 - 224 .

هي الديانة الرسمية للدولة، وعلى العكس تطالب الجماعات الأقل وزناً على تبني العلمانية وهي فصل الدين على الدولة و المساواة بين مختلف الديانات والمذاهب.¹

3- الاعتراف بالثقافة والعادات والتقاليد:

يشكل الاعتراف بثقافة وتقاليد الجماعات الإثنية واحدة من أهم المطالب التي تعمل هذه الجماعات على تحقيقها داخل الدولة، لأن اعتراف الدولة بتلك القيم واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراث الحضاري للدولة ككل، من شأنه أن يزيد من قيمة المجموعة الإثنية داخل الدولة ويكسبها مزيداً من الثقة وفرض الوجود القيمي داخل الدولة، ويدخل في هذا الباب الاعتراف بلغة الجماعة وأعيادها ومختلف طقوسها ورموزها وشعاراتها، وإدخالها في الاحتفالات الرسمية للدولة إلى جانب ذلك الاعتراف بالقيادات والشخصيات التاريخية للجماعة، واعتبارها جزءاً من التاريخ الجماعي للدولة ككل.²

المطلب الثاني : المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة

الهدف من المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة هو سعي بعض الجماعات الإثنية داخل الدولة إلى تحقيق الإستقلال الإداري عن الجماعات الإثنية الأخرى، أو تحقيق الإستقلال والإنفصال التام عن الدولة عند البعض الآخر، وهذا انطلاقاً من الارتباط المزدوج بين المطالب المعنوية والمادية .

1- مطالب الإستقلال الإداري:

تذهب الجماعات الإثنية إلى المطالبة بالاعتراف بالإستقلال الإداري أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة، فالإستقلال الإداري للجماعة الإثنية، علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع

¹ - مهدي محمد عاشور مرجع سابق، ص 83.

² - نفس المرجع السابق ، ص84.

فإنه يتيح لها قدرا من المخصصات المالية من موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة، إلى جانب ما يشكله ذلك من إرتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشاريع للإقليم، وهذا ما يفسر سعي العديد من الجماعات إلى تحويل أقاليمها إلى وحدات إدارية مستقلة ذات تسيير لا مركزي.¹

2- مطالب الاستقلال والإنفصال :

تعبّر هذه المطالب عن الرغبة في إقامة كيان سياسي مستقل، ومعبر عن الهوية الخاصة بالجماعة الإثنية أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة، وذلك على الرغم مما قد يصادف عملية الإستقلال والإنفصال تلك، من صعوبات ناجمة من عدم توفر القدرات الاقتصادية والتنظيمية اللازمة لقيام دولة مستقلة في الإقليم الساعي لعملية الإنفصال .

وقد تتخذ المطالب الإنفصالية أحد الشكلين، أولهما إقامة كيان مستقل تماما عن الدولة الأم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في أندونيسيا، والشكل الثاني هو السعي للانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها الأقدر على تحقيق آمالها ومصالحها كما حدث مؤخرا في شبه جزيرة القرم الأوكرانية .

إن المطالب الإنفصالية تشكل تهديدا فعليا يهدد بقاء الدولة، وهذا راجع إلى أنه غالبا ما تلجأ الجماعات الإثنية إلى تحقيقها عن طريق الأدوات القسرية، بدءاً من المظاهرات وإشاعة الإضطرابات وصولاً إلى العنف المسلح ضد النظام القائم بمختلف رموزه ومؤسساته وقد يؤدي نجاح جماعة إثنية معينة في تحقيق هدف الإستقلال إلى مطالبة الجماعات الأخرى بنفس المطلب، مما قد يؤدي إلى تفكك الدولة كما حدث لدولة يوغوسلافيا في فترة التسعينيات من القرن الماضي.²

¹ - إبراهيم احمد نصر الدين ، " الاندماج الوطني في افريقيا: نيجريا نموذجا " ، دراسات المستقبل الافريقي. القاهرة : العدد3 1998، ص 54.

² - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص ص 88 - 89.

المطلب الثالث : المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته

ترتكز المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته على قضية توزيع الموارد بين الجماعات الإثنية، حيث تسعى كل جماعة إثنية للاستفادة من أكبر قدر ممكن من الموارد، ولهذا تصبح أجهزة صنع السياسات العامة هدفا لمختلف الجماعات، حيث تسعى كل جماعة للسيطرة على تلك الأجهزة، أو على الأقل ضمان وجود ممثلين دائمين داخلها، ويمكن التطرق لهذه المطالب في ثلاثة جوانب، الجانب الأول يتعلق بمطالب حق التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، والثاني يتعلق بالمطالب الخاصة بنصيب الجماعة من الإنفاق العام، أما الجانب الثالث فيتعلق بالمطالب الخاصة بحق الأرض.

1- التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة :

تسعى مختلف الجماعات الإثنية لأن تكون ممثلة تمثيلا فعليا في السلطة، لأن عدم التمثيل في السلطة يعني أن الجماعة خارجها، وبالتالي فهي خاضعة لجماعة أخرى وتابعة لها وأن إقليمها يحكمه حاكم إقليم آخر، لذلك يشهد العديد من المجتمعات المتنوعة الكثير من التنافس والصراعات السياسية بين مختلف الجماعات، حول التمثيل في مؤسسات الدولة وما يمثله ذلك من مكاسب مادية ورمزية للجماعة المسيطرة، وهذا ما يجعل النظام أمام مطالب متعارضة، حيث هناك جماعات تسعى للحفاظ على الوضع القائم، خاصة إذا كان في صالحها وجماعات أخرى ناقمة وساخطة على التوزيع القائم للمناصب والوظائف .

وعموما عادة ما تلجا الجماعات الإثنية الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظائف الخدمة المدنية بسبب ضعف قدراتها التعليمية المؤهلة، إلى المطالبة باتباع سياسات التخصيص والحصص الإثنية في تولية الوظائف، مما يضمن التمثيل في الأجهزة الحكومية

وفي المقابل تميل الجماعات الأكثر تعليماً وتأهيلاً إلى جعل المهارة والكفاءة هي القاعدة في تولي المناصب العمومية.¹

2- نصيب الجماعة في الإنفاق العام :

تواجه الأنظمة السياسية العديد من الصعوبات المعقدة في عملية توزيعها للموارد على مختلف الجماعات الإثنية، ويزيد من خطورة تلك الصعوبات ضعف الموارد والتخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الكثير من الدول، وتتعلق مطالب الجماعات الإثنية الخاصة بنصيبها من الإنفاق العام، بالمطالبة بزيادة المخصصات المالية الخاصة بالجماعة، والمنطقة التي تقطنها، ومشاريع البنية القاعدية و الإستثمارية. وعموما تحرص الجماعات الإثنية المسيطرة داخل الدولة على المحافظة على مكانتها ووضعها المتميز داخل منظومة المجتمع في حين تسعى الجماعات الأقل نفوذاً داخل هذه المنظومة إلى المطالبة بزيادة نصيبها في الإنفاق العام وذلك بزيادة الفرص التعليمية في صورة إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات في منطقتها، وكذلك المطالبة بتحسين الخدمات الصحية وتوفير الإسكان والمياه الصالحة للشرب والطاقة، ولكن مع عدم القدرة الاقتصادية للأنظمة السياسية على تلبية الكثير من هذه المطالب خاصة في الدول النامية، يؤدي إلى تجاهل الكثير منها، الأمر الذي يجعلها تتحول في الكثير من الأحوال من مطالب سلمية (تفاوضية Négociable)، إلى مطالب عنيفة (غير تفاوضية Nonnegotiable)، تجد من خلالها الجماعات الإثنية المهمشة نفسها مضطرة عبر سلسلة من الممارسات إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال التام.²

¹ - Jacques Maquet, power and society in Africa, translated: by Jeannte kupferman .London: World University library, pp 1971, 117.

² - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 96.

3- المطالب الخاصة بالأرض :

ترجع المطالب الإثنية الخاصة بالأرض إلى مخلفات الظاهرة الإستعمارية والحروب التي شهدتها مختلف المناطق في العالم، حيث أسفرت هذه الظواهر على الكثير من المعضلات للدول المستقلة حديثاً، تمثلت في سيطرت فئات قليلة العدد على أراضي شاسعة وفي المقابل حرمت جماعات كبيرة من حقها في الأرض، إلى جانب زرع جماعات عرقية في أراضي غيرها من الجماعات الأخرى، وهذا ما ولد الكثير من النزاعات العرقية والمطالب التي تخص قضية الأرض في مختلف الدول الحديثة العهد بالإستقلال، وخاصة في قارة إفريقيا. ففي زيمبابوي سيطر البيض على حوالي 50 % من الأراضي الصالحة للزراعة في حين لا يمثلون أكثر من 5 % من إجمالي عدد السكان، وهذا ما جعل الحكومة تواجه مطالب متزايدة من السكان الأصليين لإعادة توزيع الأراضي، في حين هددت الجماعات البيضاء المسيطرة بتصفية أعمالها ومغادرة البلاد إذا ما تم المساس بمصالحها، وقد تسببت سياسات دولة زيمبابوي لتأميم أراضي البيض وإعادة توزيعها على السكان الأصليين في تأليب القوى الأوروبية عليها ولاسيما بريطانيا، خاصة بعد إستيلاء بعض الجماعات من السكان الأصليين على المئات من مزارع البيض بقوة السلاح وخاصة بعد سنة 1998.¹

ويرجع عموماً تشدد الجماعات المستبعدة و لجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها، إلى تجاهل النظام السياسي لمطالبها وعدم إقراره بها أو عجز مؤسسات النظام عن إستيعاب كل المطالب المتصاعدة. ويذهب "برهان غليون" في هذا الصدد إلى التأكيد على أن التعددية الإثنية لا تتحول إلى مشكلة تهدد الديمقراطية و الحياة الوطنية إلا عندما يتغلب الإنتماء للطائفة أو العشيرة على الإنتماء للجماعة الوطنية، أو يمحوه أو يتنازع معه أو عندما يصبح هو الإطار الوحيد للتضامن، ولا يحصل ذلك إلا نتيجة نقص وعطب في النظام السياسي العام. وتساعد النخب الإثنية السائدة على شحن التمايز الطائفي والقبلي

¹ – New African, "Land Issue: the Legal History since 1980, Why MOGAABE HAS waited till now ". New African, No 386, June 2000, p20.

بمفاعيل ومدلولات سياسية و تستخدمه في النزاع على السلطة، وبالتالي فإن غياب الإطار الوطني الحقيقي الذي يجمع بين الأفراد ويوحدهم سياسيا وقانونيا يؤدي بالجماعات إلى العودة إلى نظمها التقليدية التي كانت قائمة على التضامات الأهلية، الطائفية أو العشائرية لذلك تعبر عودة الولاءات الطائفية و العشائرية عن إنهيار التضامن الوطني الذي يجمع الأفراد على صعيد أعلى و أشمل هو صعيد الدولة و يعبر في نفس الوقت عن ضعف الدولة نفسها و قصورها في تكوين رابطة وطنية فعلية.¹

و تختلف الجماعات الإثنية في نوعية مطالبها إنطلاقا من مركزها في الدولة، فهناك أربعة أنماط تبين مطالب الجماعة الإثنية إنطلاقا من وضعها في الدولة، مع الإشارة إلى أن الجماعة المتقدمة، يقصد بها تلك الجماعات الأكثر إستفادة من توزيع الفرص ومخصصات الدولة في مختلف المجالات المادية والمعنوية، على العكس من ذلك فإن الجماعة الفقيرة هي تلك الجماعات التي لم تحظى بالنصيب الكافي من هذه المخصصات والإعتمادات .

- جماعة متخلفة في إقليم فقير:

تطالب عادة بتوزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية والنفقات العامة، و قد يؤدي تجاهل مطالبها أو رفضها إلى المطالبة بالانفصال، رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك وغالبا ما تكون هذه المطالب في مرحلة مبكرة و متكررة، و من أمثلة هذه الحالة الطوارق في شمال مالي والنيجر ومملكة " التوروني "، "أوغندا"، و " أوغادين"، و " أمورومو " في " إثيوبيا " و الهوسا في نيجيريا.²

- جماعة متقدمة في إقليم فقير:

تطالب بعدم التمييز في توزيع الفرص و الحصص، وأن يترك إختيار الوظائف والتسهيلات على أساس الكفاءة و المساواة، وتعاني هذه الجماعات عادة من العنف الذي يستهدفها من الجماعات الأخرى، وقد تطالب أحيانا بالانفصال في حال مواجهة أعباء البقاء في إطار

¹ - برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. القاهرة : سيناء للنشر، 1988 ، ص 10 .

² - مهدي عاشور محمد، مرجع سابق، ص 19 .

الوحدة أو في حال تعاضم فوائد الانفصال، وتكون مطالبها عادة في مرحلة متأخرة، ومن أمثلة هذه الحالة جماعات السكان الأصليين في القارة الأمريكية وأستراليا، والسكان الأصليين في إقليم "كاتنغا" بالكونغو.

- جماعة متقدمة في إقليم غني:

تطالب عادة بعدم التمييز في الإنفاق وتوزيع الفرص، وتعاني من التمييز ومع ذلك نادرا ما تطالب بالانفصال، وقد تطالب به إذا كان ذلك لا يكلفها كثيرا ومن أمثلة هذه الحالة الجماعة "الصينية في ماليزيا، والجماعة البيضاء في زيمبابوي و اللوزي" في زامبيا، وجماعة "الإيبو" في نيجيريا، و"البالويا" في الكونغو.

- جماعة متخلفة في إقليم غني:

تطالب بنسبية الوظائف والإنفاق وتعاني من تجاهل مطالبها ورفضها واستبعاد من المناصب، وقد يكون الاستبعاد مرده إلى أسباب موضوعية، وتطالب عادة بالانفصال بغض النظر عن الفوائد والخسائر المترتبة على ذلك، ومن أمثلة هذه الحالة جماعة "اليوروبا" في نيجيريا، و"الباغندا" في أوغندا، و"الكيكويو" في كينيا.¹

وقد أرجع العديد من الكتاب والمراقبين إزدياد النشاط العرقي، خاصة في فترة التسعينيات من القرن الماضي إلى أسباب عديدة منها. إنهيار الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفيتي.² ويمكن التطرق إلى أنواع المطالب الإثنية حسب نمط الجماعة في الجدول التالي :

1 - مهدي عاشور محمد، مرجع سابق، ص 20.

2 - أبو العينين محمود، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا. القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص 24.

الفصل الثاني : استراتيجية إدارة المطالب الإثنية ودورها في بناء الدولة

نمط الجماعة الإثنية والإقليم	المطالب الأساسية	الأحداث والترسبات السابقة	الأثار المترتبة	توقيت المطالب ومعدل تكرارها
جماعة متخلفة في إقليم فقير	توزيع نسبي لوظائف الخدمة المدنية والنققات العامة	تجاهل ورفض مطالب الجماعة فيما يتعلق بالخدمة المدنية من جانب النظام وتدفق موظفي الخدمة المدنية من الجماعات الأخرى واستمرار عدم التجاوب مع مطالبها	المطالبة بالانفصال رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك.	غالبًا ما تكون المطالب الانفصالية مبكرة ومتكررة.
جماعة متقدمة في إقليم فقير	عدم التمييز وعدم التوزيع النسبي ورفض فكرة حجز الوظائف والحصص.	تميز شديد ضد الجماعة وعنف متكرر تجاهها وعودة جماعية من أبناء الإقليم في الأقاليم الأخرى ونهب ممتلكاتهم وتهديد إرواحهم	المطالبة بالانفصال في حالة تعاظم فوائد الانفصال في مواجهة اعباء البقاء في اطار الوحدة .	متأخرة ولكنها متكررة غالبًا
جماعة متقدمة في إقليم غني	عدم التمييز ، وانفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم، عدم التوزيع النسبي للفرص والموارد.	تميز شديد، عنف ضد الجماعة تهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم ممثلة في الأعمال والوظائف والممتلكات في الاقاليم الأخرى.	المطالبة بالانفصال حال انخفاض التكلفة المترتبة على ذلك.	متأخرة ونادرة الحدوث .
جماعة متخلفة في إقليم غني	نسبة في وظائف الخدمة العامة منخفضة، انفاق عوائد الاقليم على أهل الإقليم.	تجاهل مطالب الجماعة ورفضها، واستبعاد ابناء الجماعة - ولو على أسس موضوعية من المناصب الرئيسية في البلاد.	المطالبة بالانفصال بصرف النظر عن العوائد او الخسائر المترتبة	مبكرة، ولكنها نادرة الحدوث لقلّة عدد الجماعة بالاقليم وضعف قدراتهم السياسية والعسكرية .

جدول 2 : يوضح أنواع المطالب الإثنية حسب نمط الجماعة والإقليم .

المصدر : مهدي عاشور محمد، مرجع سابق، ص 123

المبحث الثالث: أثر تطبيق آليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة

تختلف إدارة الدول للتنوع الإثني فيها، فهناك من الدول من تتبع آليات مؤسساتية سلمية ومنها من يتبع آليات قصيرة عنيقة من أجل ضبط والتحكم في هذه المطالب أو رفضها وتتمثل هذه الآليات والسياسات فيما يلي :

المطلب الأول: الآليات الاستيعابية Assimilation mechanisms

يعتبر الاستيعاب إحدى آليات الدولة في إدارتها للتعددية الإثنية، من أجل توحيد المجتمع وإلغاء الاختلافات داخلها لإذابة الخلافات واحتوائها من خلال التركيز على القواسم المشتركة وذلك من أجل تكوين مجتمع واحد . ومع تواصل نجاح عملية الاستيعاب تظهر طبقات الاندماج البناءة، وينتقل بذلك المجتمع إلى بناء التقدم والتنمية. حيث يستخدم الاستيعاب أساساً لخلق هوية ثقافية وطنية مشتركة للمجتمع، عن طريق استخدام بوتقة الصهر **melting pot** ، الذي تتبناه الجماعات القوية تجاه الجماعات الفرعية أو الضعيفة لاستيعابها.

فالاستيعاب يقصد به فقدان مجموعة ما جزءاً معيناً من هويتها الأصلية عن طريق تشجيعها على اعتماد لغة الأكثرية وثقافتها، وعليه فإن هذه الآلية تهدف إلى إلغاء الاختلافات من خلال السعي إلى دمج الجماعات الإثنية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد تحقيقها عبر سياسات تتمثل في:

- تبني قانون اللغة الرسمية للمجموعة المسيطرة على أنها اللغة الرسمية الوحيدة للدولة.
- بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي يقدم الرواية التاريخية والقومية للمجموعة المسيطرة.
- مركزية القوة السياسية واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي.
- نشر ثقافة المجموعة المسيطرة من خلال المؤسسات الثقافية والإعلامية القومية .
- تبني رموز الدولة والإحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.

- إنشاء نظام قضائي يعمل من خلال لغة الجماعة المسيطرة وتراثها القانوني.

- تبني سياسات هجرة واستيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة .

- الإستيلاء على الحيز العام الذي كان يملكه السكان الأصليون¹.

ويشير الباحثون إلى أن هناك عدة أنماط لسياسة الإستيعاب منها :

- الإستيعاب الثقافي :

يقوم على تدويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة ، فغالبا ما يفضل المؤيدون للسياسات الاندماجية تخفيض حجم الاختلافات بين الكيانات الإثنية و يؤكدون على أن الدولة تمتلك من الإمكانيات و الآليات ما يسمح لها من تحقيق هذا النمط من الإستيعاب. وترتكز هذه الآلية على إلحاق أبناء الإثنيات المختلفة بنظام ومنهج تعليمي واحد، بواسطة لغة واحدة، وصهر مختلف التنوعات والاختلافات الثقافية في قالب واحد يمثل ثقافة الدولة .

- الإستيعاب المادي :

يقوم هذا النوع من الإستيعاب على صهر الهويات الإثنية داخل هوية أكبر هي هوية المجتمع والدولة القائمة، كمحاولة إستيعاب الإتحاد اليوغسلافي لمختلف الإثنيات المكونة له في زمن الحرب الباردة، ومن قبله الإتحاد السوفياتي في هوية جديدة هي الهوية الوطنية التي كانت أيضا هدفاً لمعظم الدول في مرحلة ما بعد الإستعمار، ويرى الباحثون أن إنجاح هذا النوع من الإستيعاب يتطلب تفعيل وزيادة نسب التزاوج بين الجماعات الإثنية .

¹ - ويل كيمليكا أوديسا التعددية الثقافية: سير السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام 2011

الناشر: عالم المعرفة، الكويت 271 : من متحصل عليه بتاريخ 05-12-2014 من موقع :

- الإستيعاب المؤسسي:

ترتكز هذه الآلية على إنشاء مؤسسات إجتماعية وسياسية يشارك فيها الجميع على أسس غير إثنية، والتي تهدف إلى تحقيق رضا الأفراد وموافقتهم على إكتساب هوية مدنية جديدة .¹

ويمكن تمثيل آليات الإستيعاب في الجدول التالي :

إستيعاب مؤسسي	إستيعاب مادي	إستيعاب ثقافي
يقصد به إنشاء مؤسسات سياسة وأيضا اجتماعية يشارك فيها كل الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير عرقية.	يهدف إلى صهر الهويات العرقية داخل الهوية القائمة من أجل إكتساب هوية جديدة وقد يرى بعض الباحثين في هذا الصدد أن أحد مؤشرات نجاح هذا النمط هو ازدياد التزاوج بين الجماعات العرقية بعضها البعض على نحو يؤدي إلى تآكل الحدود بين هذه الجماعات ومن ثم زوالها.	يقصد به تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعة السائدة، ففي الغالب يفضل مؤيدو هذه السياسة خفض حجم الإختلافات بين الكيانات العرقية، مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات ما يؤهله لتحقيق ذلك النمط من الإستيعاب.

جدول 3 : يبين أنماط آلية الإستيعاب

المصدر : وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزوج في جنوب السودان والأكراد في العراق. القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 46 .

¹ - محمد مهدي عاشور، مرجع سابق، ص ص 129 - 130.

كما أن هناك سياسات تنتهجها الدول لدمج الإثنيات وهذا ما يتضح من الجدول التالي :

الاتجاه العام	الثقافة	الاقتصاد	السياسات
الإمتصاص	- اندماج اجتماعي وسكني طبقا للطبقات. - تعليم إصلاحى للغة والثقافة السائدة. - سهولة الوصول للتعليم الجامعي.	- اعتماد مالية للتطوير. - برامج صحية وترفيهية. - تدريب في العمل. - القوانين المضادة للتمييز.	- حقوق مدنية وسياسية مضمونة. - تعزيز انتقائي للحزب السائدة والمناصب الحكومية. - مصالح مجموعات الاقليات.
التعددية	- حماية الاختلافات الثقافية والدينية. - التعليم والإعلام بعدة لغات.	- تأهيل اجتماعي واقتصادي للمجموعة. - تمثيل للمجموعة في الوظائف الخاصة والعامة	- مجموعة الأحزاب السياسية والمجموعات المستفيدة. - تمثيل المجموعات في المجالس الشرعية والائتلافات الحاكمة
المنع	- العزل الاجتماعي السكني - إمكانيات تعليمية منفصلة أو غير متساوية - تقييد الوصول إلى التعليم الجامعي . - قيود على الممارسات الدينية .	- عمالة مكرهة. - قيود على الإقامة والملكية . - قيود على مكان السكن. - قيود على تنظيمات العمل و نشاطها .	- مشاركة سياسية مقيدة أو غير موجودة. - تحريم المنظمات السياسية. - منع اونقييد شغل المناصب الهامة.
المشاركة في السلطة	- فصل سكني واجتماعي. - مدارس وإعلام منفصل. - معاهد علمية منفصلة أو تحديد أعداد المقبولين من المجموعات الكومنيونية.	- الأنشطة الاقتصادية تنظم كوميونياً. - الخدمات تكون داخل الكوميون. - أعداد محددة للمجموعات في الوظائف العامة والخاصة.	- الأحزاب السياسية للمجموعة و المجموعات المستفيدة. - ضمان المشاركة في جهات إتخاذ القرار. - حق الفيتو للكميون على السياسات المؤثرة على المجموعة. - إستقلال بالمهام الإدارية الخاصة بالخدمات العامة.

جدول 4 : يوضح سياسات الدولة تجاه دمج الأقليات العرقية .

المصدر : تيد روبرت جار ، أقليات في خطر : أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. القاهرة: مكتبة

مدبولي، 1995، ص ص 269 - 270.

من هذا الجدول يوضح " تيد روبرت غار " إختلاف الآليات الإستيعابية التي تتبعها الدول لدمج الاثنيات في النسيج العام للمجتمع، فهناك سياسات إستيعابية تنفذ عن طريق الإمتصاص التدريجي للإثنيات، وأخرى تعمل على دعم التعدد الإثني عن طريق تفعيل المشاركة السياسية وسياسات المنع التي تهدف إلى الإستيعاب القصري للجماعات المختلفة. ومما سبق يتضح أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة، من خلال السعي إلى دمج واستيعاب الجماعات العرقية الموجودة في إطار الهوية العامة المراد لها الوجود والسيطرة التي تمثل في العادة هوية الجماعة المسيطرة في المجتمع¹.

المطلب الثاني : آليات تقاسم السلطة

تهدف آليات إقتسام السلطة **Power Sharing** إلى إرساء ودعم علاقات التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع، وفق أطر مؤسسية تسمح بحفاظة كل مكون على هويته وخصائصه التي تميزه عن بقية المكونات الأخرى، لهذا فآليات إقتسام السلطة تقوم أساسا على الإعتراف بالتعددية الإثنية، وترتكز في مجملها على مجموعة من الأطر والصيغ التوافقية **Consociatif** والتكاملية **Intégratif** التي تكون في إطار الدولة الفيدرالية حيث تقوم هذه الأطر على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة يمثل مختلف الأقاليم والجماعات الإثنية الموجودة في الدولة، مما يولد جوا من التعايش والثقة المتبادلة بين مختلف هذه المكونات، وقد عرّف " Sisk " تقاسم السلطة سنة 1996 م بأنه " تبني إئتلافات حكومية شاملة في الأغلب من أجل تنظيم الجماعات الإثنية في المجتمع ".²

وذلك يعني تأسيس صيغة حكم ذي قاعدة عريضة تحتوي على أهم الجماعات الإثنية الموجودة في المجتمع، حيث تحظى كل جماعة بنصيب من المشاركة في الحكم على نحو

¹ - تيد روبرت جار، أقليات في خطر : أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص 59 .

² - حنان بن عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص 42.

يخفف من مخاوفها من الإستبعاد الدائم في حالة تطبيق نظام حكم الأغلبية التعددية، ويرى الباحثون أن تفعيل إقتسام السلطة كأداة لإدارة التعددية الإثنية يتطلب ما يلي :

- أولاً: ألا تكون الجماعات الإثنية المتعددة مجبرة على الإستيعاب والإندماج داخل جماعات أخرى، وهذا يعني وجود قانون حماية الأقليات .

- ثانياً: أن يقتنع القادة السياسيون بعدم جدوى الإحتكار الإفرادي للسلطة، وأن المكاسب والمغانم المتأتية من آلية إقتسام السلطة، أكبر بكثير من تلك المترتبة من عدم وجودها .

- ثالثاً : أن يتمتع قادة الجماعات الإثنية داخل الدولة بقدر من الكاريزمية والحرية والصرامة في اتخاذ القرار أثناء مواجهتهم لجماعتهم، على نحو يسمح لهم بإجراء التسويات اللازمة لتقاسم السلطة مع الجماعات الأخرى .

- رابعاً : إن نجاح ترتيبات إقتسام السلطة يتطلب وجود مجتمعات أقل إنقساماً، لأن شدة الإنقسام الداخلي تؤثر بالسلب على إمكانية إيجاد الآلية المناسبة لإدارة ذلك الإنقسام¹.

وتتمثل آليات إقتسام السلطة المتعلقة بإدارة التعددية الإثنية في :

¹ - D, Horowitz , op cit , p5.

1- آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية) Décentralisation politique

أولاً- مفهوم الفيدرالية :

تعتبر الفيدرالية Fédéralisme (*) من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لإدارة التنوع العرقي، واحتواء الخلافات بين مختلف الجماعات الإثنية ، ويأتي أسلوب الإحتواء الفيدرالي مخالفا كليا للأسلوب والهيمنة، فهو يشجع ويؤيد مبادئ تنضيم الجماعات والأعراق، ويقوم على مبدأ التفاوض أو الحوار بين الهوية والوحدة، ولهذا فهو يقدم مجالا واسعا للتقاسم المشترك للسلطة والثروات والفرص بين مختلف المكونات .

وترتكز هذه الآلية على توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات، قد تكون متوافقة أو غير متوافقة مع الإنقسامات العرقية وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة بحكم نظام المجلسين، ومن خلال تمكين السلطات المحلية والإقليمية من الإستحواذ على درجة من سلطة الحكم الذاتي يمكن للنخب في المركز السياسي أن تبعث الثقة بين القادة المحليين .¹

وتشير كلمة فيدرالية إلى المجهودات الفكرية والمبادئ الفلسفية المختلفة التي طورها بعض المفكرين الذين اهتموا بالبحث عن إيجاد نوع من التوازن بين الحكومة الوطنية و السلطات

(*)- تدل الكلمة اللاتينية فيدرالية Foedus في أصلها التاريخي على العمل التوافقي الذي تشكل بموجبه مجموعات سياسيتان أو أكثر كيانا سياسيا مشتركا، فهي أحد الأشكال الدستورية للدول و تتميز بإحلال علاقات التعاون محل علاقات التبعية والهيمنة أو على الأقل تحد من هذه العلاقات بقدر الإمكان، فتننازل كل دولة عن جانب من سلطتها لجهاز مشترك يخول سلطات واسعة أو محدودة على أن تحتفظ كل دولة بسلطاتها واستقلالها في المسائل التي يحددها دستور الفدرالية وتعتمد الفدرالية عادة في الدول كبيرة الحجم او الدول متعددة الاعراق والهويات وذلك من اجل التوفيق بين مختلف الفروقات الدينية والثقافية واللغوية البارزة وقد أطلق على مصطلح الفدرالية تسميات عدة مثل : تعهدية، - اتحادية - لا مركزية سياسية .

المرجع :

Ibrahim Najjar, Ahmed Zaki, Youssef Chellalah, Dictionnaire juridique, Français-Arabe . Liban: Edition Librairie du Liban, 1983, P.137.

¹ - رابحة حاجيات " الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي". رسالة ماجستير.(جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003) ، ص33.

المحلية، بين الدولة المركزية (l'Etat central) والتجمعات القاعدية (les Communautés de base) بين الاندماج والاستقلالية بين الوحدة والاختلاف، فالفدرالية تتجاوز البعد التنظيمي للدولة و تتعداه لتشمل العلاقات الاجتماعية و النشاطات الإنسانية الاقتصادية و الثقافية .

حيث يرى جورج سيل "Georges Scelle" وهو من كبار منظري الفيدرالية أن الفيدرالية (*) عبارة عن قانون ثابت لتطور المجتمعات البشرية يوفق بين الإحتياجين المتكاملين للاستقلالية والحرية لدى مجموعة من أجل تحقيق ذاتيتها من جهة و الرغبة في فرض سلطة ضرورية لتحقيق التضامن الأوسع بين الجماعات من جهة أخرى .

ويعتبر الثوسسيوس "Althusius" (1562 - 1638) أول من طور نظرية حول الفيدرالية كنمط من أنماط تنظيم الدولة بغية تجاوز نمط التنظيم الإقطاعي، و حدها بعد ذلك كل من ج. ماديسون "G.Madison" و ج. جاي "J.Jay" و أ. هاملتون "A.Hamilton" في كتابهم الشهير: "The federalist" سنة 1787-1788 المبادئ التي كان يجب أن تبنى عليها الفيدرالية الأمريكية الجديدة، حيث دافع هؤلاء على فكرة تأسيس دولة-أمة مزودة بسلطة مركزية قوية.¹

(*) - يميز بعض الباحثين بين استراتيجية اقتسام السلطة والفيدرالية ، حيث يعتبرون أن الفدرالية هي آلية مستقلة بذاتها وليست آلية من آليات اقتسام السلطة ، ومع الاعتراف بوجاهة هذا الرأي ، ألا أن طبيعة التقسيم الفيدرالي ومدى إستناده إلى الاعتراف بالكيانات الأثنية هو الأساس في اعتبار الفيدرالية آلية من آليات اقتسام السلطة، لأنه في أغلب حالات الدول الفدرالية، تأتي التقسيمات الفيدرالية مستندة إلى أحد العوامل الإثنية ، سواء كانت : لغة - دين - عرق - إقليم ، وهذا ما يجعل من اعتبار الفدرالية كآلية من آليات اقتسام السلطة له مبرراته أيضا .

المرجع : محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 133.

¹ - رابحة حاجيات ، مرجع سابق ، ص 34 .

ويعرفها هيغاز بورتيلي "Hugues Portelli" بأنها دولة مركبة من مستويين دستوريين بارزين : أحدهما الدولة الفدرالية والآخر الوحدات أو الدول الفدرالية، هذه الأخيرة لها استقلال تشريعي في ميدانها ومشاركة على مستوى الدولة عبر الغرفة العليا".¹

إن الحديث عن نظام فيدرالي، يشير إلى نظام سياسي يشمل نوعاً من المشاركة في السلطة التي تتكون من نظامين حكومة مركزية و حكومات المقاطعات، وكل نظام ينال حصة من الموارد المالية التي تحدد طبقاً لمتطلباتها المعينة.²

وعليه فإن الفيدرالية : هي تجمع لعدة دول تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح الدولة الفيدرالية، والتي تشارك الولايات الإقليمية في إعداد القوانين، وفق مبدأ المشاركة، مع تمتعها في نفس الوقت باستقلال ذاتي واسع يمكنها من تسوية مسائلها الخاصة.³

ثانياً - دور آلية الفيدرالية في إدارة التعدد الإثني:

تعتبر آلية الفدرالية من أهم الآليات التي تساهم في الإدارة الناجحة للتعدد الإثني، حيث ينظر للفيدرالية عموماً باعتبارها آلية أكثر فعالية في تسيير التنوع في السياقات المتعددة الأعراق⁴ ، وهذا ما أكده العديد من الباحثين من أمثال: (1998 Ghai) - (1995 Bose) (1998 Young) حيث يؤكد "Bose" أنه من المفيد العمل معاً لازدهار ديمقراطية تعددية قوية، ولا يتأتى ذلك إلا بإقامة نظام فيدرالي والذي يعتبر حلاً تفاؤلياً للدول المتعددة الإثنيات .

¹ - Hugues Portelli, "Droits constitutionnel", Serie hupper cours, Normandi Roto IMP, 3ème Ed . Paris, 1999, PP 17-18.

² - سلين اوكلير ، "الفدرالية : مبادئها، مرونتها وقصورها"، مجلة الاتحادات الفدرالية ، كندا : العدد 05 ، عدد خريف 2005 ص 3 .

³ - أحمد سعيغان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. بيروت: مكتبة لبنان ، 2004، ص 249.

⁴ -Daniel Rodrigues, Fédéralisme, conflit ethnique et sécessionnisme : Le fédéralisme comme instrument de sécession non-violente : obtenu le 02/10/2014 on parcourant le site:

<http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=903>

ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أن الفيدرالية ارتبطت بمبادئ الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات، والمحافظة على الهويات والخصوصيات التي تميز مختلف مكونات الدولة الفيدرالية فالمجتمع الفيدرالي هو المجتمع التعددي السياسي الناتج عن مجموع المكونات العرقية الطائفية الإثنية التي تشكّل الدولة. فعندما يتم الإقرار بالتعددية المجتمعية على أساس كونها تعددية مكونات، ويعطي لكل مكون مجتمعي إقليمياً سياسياً، فهذا يعني إيجاد مجتمعاً فيدرالياً يتألف من مجموع مكوناته، ويستند كل واحد منها إلى ثلاثي : الإثنية - الأرض - السلطة . وبهذا يكون المجتمع الفيدرالي هو مجتمع المجتمعات السياسية التي تمزج بين الأصل (الهوية) والأرض والسلطة، لتشكل وحدات سياسية تامة وشبه سيادية، وهذا ما يساهم في تكوين الدولة التوافقية التي يوجبها المجتمع الفيدرالي.¹

فالمجتمع الفيدرالي شبه السيادي وشبه المستقل يتطلب نظاماً توافقياً يحقق التوازن بين مركز الدولة الفيدرالية و مكوناتها الإقليمية، ويحافظ على مصالح جميع الأطراف وهي صيغة لا تتم إلا بتوزيع السلطة والثروة على مختلف المكونات المجتمعية للدولة الفيدرالية وإدارة هذا التنوع في العادة أفضل وأكثر فعالية في إطار اللامركزية السياسية التي تسمح بتحقيق مركز ديمقراطي عادل، يحترم الحقوق والحريات ويلتزم بتحقيق العدالة بين مختلف الأقاليم والإثنيات.²

لذلك فإن آلية الفيدرالية تساهم في تحقيق التعايش بين الوحدة و التنوع على أرض واحدة جنباً إلى جنب بصورة منسجمة، أي أنه في الوقت الذي تهدف إلى تحقيق وحدة البلاد على أساس الخيارات الحرة للمواطنين، تعترف دون لبس بالخصوصيات الإثنية سواء اللغوية الدينية أو الثقافية، فالفيدرالية تهدف إلى تحقيق اندماج الأجزاء واستقلالها في آن واحد من خلال الإقرار بهذه الخصوصيات، و توفير الأرضية المناسبة للمصالح الاقتصادية

¹ - حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 38.

² - عبد الجبار أحمد، ورقة سياسات الفدرالية واللامركزية في العراق . بغداد : مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2013، ص15.

و السياسية و الاجتماعية المشتركة، لتسهيل عملية الاندماج بين الأقاليم و المناطق من أجل مواصلة بناء الدولة وتحقيق التنمية.¹

والفدرالية كنظام يعترف بالتعددية الإثنية وخصوصياتها يقوم على ثلاثة مبادئ هي :

أ- مبدأ الوحدة :

تظهر هذه الفكرة بوضوح في كيان النظام الفيدرالي في شكل :

- وحدة الشعب و الجيش و الإقليم و الجنسية.

- طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية و حكومات الأقاليم الأعضاء، وكذلك في السياسة الخارجية للدولة الفيدرالية، وتظهر مظاهر الوحدة في الهيئات الدستورية العليا للدولة الفيدرالية كما تظهر في بروز الدولة الفيدرالية كدولة واحدة على الصعيد الدولي. حيث تتمتع الدولة الفيدرالية بالسيادة الخارجية الكاملة وجزء من السيادة الداخلية ومن مظاهر هذه الوحدة عدم قدرة الولايات على الانفصال، حيث تؤكد أغلب الدساتير الفيدرالية على وحدة كيان الدولة الفيدرالية و تمنع احتمال الانفصال.²

ب- مبدأ الاستقلال الذاتي :

يرتكز هذا المبدأ على ضرورة تمتع أقاليم الدولة الاتحادية باستقلال ذاتي حقيقي وبحقها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية، ولكن بشرط احترام المبادئ الأساسية للدستور الفيدرالي حيث يتيح هذا المبدأ سن القوانين حسب الخصوصيات الثقافية والدينية لكل إقليم، وبالتالي

¹ - جبار قادر الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة و التنوع على سطح واحد، متحصل عليه بتاريخ 2014/10/12 من موقع :

<http://www.alhiwartoday.net/node/6842>.

² - محمد عبد الرقيب نعمان ، الفيدرالية وضرورتها لقيام الدولة المدنية في اليمن . القاهرة : المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2012 ، ص 6 . متحصل عليه بتاريخ 2014/10/15 من موقع :

<http://www.hritc.net/cairo/hritc7.pdf>.

الفصل بين الثقافة والسياسة من خلال الفيدرالية المناطقية التي تتيح لكل مجموعة اقليمية إدارة شؤونها الثقافية دون التعدي على شؤون المجموعات الأخرى.¹

ج- مبدأ المشاركة :

هو مشاركة الأقاليم باعتبارها كيانات دستورية مميزة في تكوين إرادة الدولة الفيدرالية مما يحقق التوافق والإرتباط بين مبدأي الوحدة و الإستقلال الذاتي، فضلا عن ذلك يساعد في ظهور الدولة الفيدرالية بمظهر الدولة الموحدة، فالدولة الفيدرالية لا توجد إلا إذا ساهمت الجماعات المشتركة بواسطة ممثليها في إعداد القرارات والقوانين، إستنادا إلى الدستور الفيدرالي الذي يعبر عن توازن دقيق بين متطلبات المصلحة العامة والمصالح الذاتية للأقاليم، فإن مشاركة الأقاليم تعتبر تجسيدا لهذا التوازن الذي يقوم على أساس التعاون بين المركز والإطراف و ليس التبعية.²

- دور آلية الفيدرالية في إدارة التنوع والاختلاف المجتمعي في الدولة :

مما لاشك فيه أن الفيدرالية تعتبر مدخلا ملائماً و فعّالاً لإدارة التعددية الإثنية، حيث يؤكد أنصار الفدرالية على أنه إذا كانت الحدود بين أقاليم الدولة الفيدرالية تتوافق مع حدود توزيع المجتمعات العرقية أو الدينية أو اللغوية، فإن الفيدرالية يمكن أن تعمل كجهاز فعّال لضبط الصراعات.³

¹ - دانيال بروميرغ ، التعدد وتحديات الاختلاف : المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر . لبنان : دار الساقى 1997 ، ص 210- 211.

² - محمد عبد الرقيب نعمان مرجع سابق، ص ص 6-7.

³ - عبد الحافظ احمد ، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتارستان 1991- 2000 القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2005 ، ص 48 .

فحسب "Burgess" تكمن عبقرية الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنوعة والمتنافسة، في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة.¹

و يمكن إجمال الدور الإيجابي لآلية الفيدرالية في النقاط التالية:

1- تحقق الفيدرالية للأقليات إترافا دستوريا بوجودها و حقها في العيش بهويتها والتي عبر عنها قوتمان Gutman سنة 1994 بالهوية السياسية Identity Politic.²

2- هذه الآلية تمكن مختلف الإثنيات من التعايش في كنف الدول الإتحادية الواحدة خصوصا مع إشاعة وجوب إترام الخصائص الثقافية، الدينية واللغوية لكل مجموعة، وهذا ما يساهم بدوره في إشاعة الإستقرار السياسي الذي يتحول تدريجيا إلى تنمية شاملة.

3- يساعد إتباع النظام الفيدرالي على منع حدوث ما يهدد كيان الدولة، من جراء المنازعات التي قد تنشأ بين المكونات المختلفة.

4- يخفف إتباع النظام الفيدرالي من الواجبات الكثيرة المرهقة الملقاة على عاتق الحكومة المركزية، حيث تسمح هذه الآلية للأقاليم إجراء تجاربها وسياساتها الخاصة التي تراها مناسبة.

5- إن سيطرة الحكومة الفيدرالية المركزية على المصالح العامة وترك المسائل المحلية للأقاليم، يؤدي إلى دعم الترابط والتفاعل بين الأجزاء في الشؤون الخارجية والقضايا الوطنية .

6- تمكن هذه الآلية من خلق التنافس الإيجابي بين مختلف الأقاليم، من أجل إحتلال مكانة محترمة داخل الدولة مما يساهم في تطور الدولة ككل .

7- يساعد زيادة عدد الأقاليم الفيدرالية في عزل الصراع الإثني عن تهديد الدولة بأكملها، حيث يقوم بعزله داخل حدود الإقليم الفيدرالي، فمثلاً في نيجيريا أثناء الجمهورية الأولى

¹ - أبو العينين محمود، مرجع سابق، ص 9 .

² - ARTHUR W. MCMAHON, Federalism Mature and Emergent, Double Day and Company, New York, 1995, P6.

(1960 - 1966) كانت النزاعات الإثنية تهدد الدولة بأسرها عندما كانت البلاد تتكون من ثلاثة أقاليم فيدرالية، ولكن في الجمهورية الثانية والثالثة، وبعد زيادة عدد الأقاليم الفيدرالية أصبحت العديد من القضايا الإثنية مقصورة على إقليم فيدرالي واحد دون غيره، كمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية التي اقتصر على الأقاليم الشمالية فقط .

8- إن هذا النظام ينمي الاحساس بالمواطنة والولاء للدولة ككل، فإعطاء الأقاليم حق المحافظة على الهوية الخاصة بها، يقابله ولاء مواطني هذه الأقاليم للدولة التي تمثلهم على المستوى الخارجي لأنها تدافع عنهم بما أنهم يحملون هويتها .

11- تساعد هذه الآلية على تفعيل التنافس داخل الجماعات وليس بين الجماعات الأمر الذي يوفر على الدولة الجهد والوقت والتكلفة التي يتطلبها تسيير وإدارة الاختلاف لأن إعطاء الإستقلال لمختلف الجماعات في تسيير أمورها بعيدا على تدخلات المركز، يقلل من احتمالات الضغط المتواصل على السلطة المركزية أو خطر الانفصال¹.

- نقد آلية الفدرالية :

على الرغم من الجانب الإيجابي الكبير لهذه الآلية في إدارة التعدد الإثني إلا أن الفيدرالية من وجهة نظر بعض الباحثين هي الخطوة الأولى تجاه الانفصال، نظرا لما تتمتع به الأقاليم الفيدرالية من استقلالية في حماية هويتها، مع وجود دستور وحكومة وموارد وعلم خاص بها، وهذا ما يجعلها دولة قومية مستقلة Nation state مكتملة الأركان، ويمكن تسجيل بعض المآخذ على آلية الفدرالية في النقاط التالية :

- إن الاستقلالية المتزايدة للأقاليم تكسب المجموعات المتميزة شعورا أكبر و ثقة في قدرتها على حماية تميزها وتفوقها على الصعيدين المادي والمعنوي، فإذا تم تطبيق الفيدرالية بطريقة ديمقراطية فعلية، فإنها قد تؤدي إلى المطالبة بالانفصال، مما يشكل خطرا على وحدة الدولة

¹ - Horowitz, Donald, "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham, Vol 55, no 153, March 2008, p.p. 106 - 107.

لذلك عندما اعتمد الإثيوبيون اتحادهم الفدرالي الحديث والمتعدد القوميات إثر فترة طويلة من ديكتاتورية الحزب الواحد وسلسلة من الحروب الأهلية، فقد حرصوا على إدراج بنود شرطية في الدستور الجديد حول الحق القانوني بالانفصال.¹

- هذه الآلية تصلح لإدارة الجماعات الإثنية غير المتداخلة مع بعضها البعض، على العكس فإنه من الصعب تطبيقها لإدارة الجماعات الإثنية المتداخلة في نفس الإقليم بسبب إمكانية سيطرة الأغلبية على الأقلية على المستوى الإقليمي، مما قد يتسبب في اندلاع أحداث عنف خصوصا إذا قلت الموارد أو ظهرت إشكاليات في التسيير.²

2- الآليات التوافقية لاقتسام السلطة :

تلعب الآليات التوافقية دورا كبيرا في إدارة التعددية الإثنية، فمن خلال ارتكاز هذه الآليات على الديمقراطية التوافقية (*) كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتنوعة مجتمعا التي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية، وتواتر في الأزمات السياسية. لذلك فعملية إشراك

¹ - BATKUS (V. O.), the Dynamic of Secession, Cambridge, Cambridge University Press, 1999, p 8 .

² - مهدي احمد عاشور مرجع سابق، ص134.

(*) - الديمقراطية التوافقية. **consensual democracy** : هي صيغة للحكم يتم التوافق عليها بين الفئات المكونة للأمة، هذه الصيغة هي بمنزلة إستراتيجية لإدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، فلا يتخذ قرار من الأغلبية بدون موافقة الأقلية وهذه الصيغة تحتاج إلى التعاون بين الفاعلين السياسيين لصياغة قرارات جماعية.

المرجع: حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011، ص167.

- ويعرفها لبيهارت من خلال أركانها ويقول "يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استنادا إلى أربع خصائص : ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي، والفتو المتبادل أو حكم الأغلبية المترضية، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، النسبية كمييار للتمثيل السياسي، درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة".

المرجع: ارنت لبيهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (تر حسني زينة). بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006 ص 47.

مختلف المكونات سواء كانت إثنيات أو أحزاب أو جماعات ضغط في صنع القرار السياسي يعد ضمانه جيدة لإدارة هذا التنوع وتفايدي الانزلاق إلى مواجهات وحروب أهلية .

و تركز المقاربة التوافقية لتقاسم السلطة على مجموعة من الآليات والنظم الانتخابية التي تمكن من إشراك مختلف مكونات المجتمع في الحكم والمتمثلة في :

1- إيجاد حكومة ائتلافية كبيرة (*) و واسعة تتيح فرص المشاركة في السلطة لأغلب المكونات المجتمعية في الدولة .

2- تعتمد على التمثيل النسبي بدلا من قاعدة الأكثرية .

3- تتميز بالفيتو المتبادل كوسيلة لحماية الأقليات ضد قرارات الأغلبية، لأن المشاركة في الائتلاف لا تكفي وحدها لحماية مصالح الأقليات، لذلك تعطى هذه المجموعات حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية.

4- تسمح هذه الآليات بإدارة ذاتية للمجموعات الإثنية في الشؤون المحلية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (الاستقلال القطاعي).¹

وتتمثل أهم الآليات التوافقية التي تساهم في إدارة التعددية الإثنية فيما يلي :

أ- آلية الائتلاف الكبير **Grand Coalition** :

يعد الائتلاف الكبير السمة الأساسية في المقاربة التوافقية، حيث عبر عنه ليهارت بقوله " إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد، ومن

* - **الائتلاف الكبير** : يعد الائتلاف الكبير السمة الأساسية في الديمقراطية التوافقية، وعبر عنه ليهارت بقوله "إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع التعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد، والذي يقابله نمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية هزيلة ومعارضة واسعة وفي سياق الائتلاف الكبير تطرح قضايا عدة للمناقشة لعل من أهمها: ا- حجم الائتلاف. ب- شكل الائتلاف ج- وظيفة الائتلاف.

المراجع : أرنت ليهارت الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد تر حسني زينة بيروت معهد الدراسات الاستراتيجية 2006 ص

الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية الذي ينقسم فيه الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية بسيطة ومعارضة واسعة ¹.

وفي سياق الإئتلاف الكبير تطرح قضايا عدة للمناقشة لعل من أهمها:

حجم الإئتلاف - شكل الإئتلاف - وظيفة الإئتلاف.

1- حجم الإئتلاف.

يلعب حجم الإئتلاف دور هاماً في إدارة التعدد الاثني، فكلما كبر حجم الائتلاف بضم أكبر قدر ممكن من الجماعات المختلفة، كلما ساهم ذلك في تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة، نتيجة تفعيل التعاون والشراكة بين هذه الجماعات، وتتضح أهميته من خلال نظرية المباراة، إذ تبعا لهذا المبدأ فإن الأفراد اللذين لا يعرفون بعضهم البعض، لا يرون المباراة حصيلة صفرية، وإنما ذات عائد مشترك، وبما إن المخاطر السياسية عالية جدا في المجتمع المتعدد، فإن توسيع المشاركة في الحكم تعد حافزا قويا للاعتدال والتوافق للوصول إلى حلول وسط وضمن الأمن لجميع الأطراف .

2- شكل الإئتلاف :

ليس هناك شكل مؤسسي واحد للإئتلاف الكبير لإدارة المجتمع المتعدد، حيث هناك أشكال مختلفة منه، ففي سويسرا يضم المجلس الفيدرالي السويسري سبع أعضاء يمثلون الأحزاب الرئيسية والمناطق واللغات المختلفة، وفي النمسا تتخذ القرارات الهامة داخل اللجنة الإئتلافية العليا غير الدستورية التي يتساوى فيها تمثيل الكاثوليك والإشتركيون، وفي هولندا فإن نفوذ المجلس الاجتماعي والاقتصادي له دور حاسم يتجاوز الوظيفة الاستشارية، وتجدر الإشارة إلى إن طبيعة النظام السياسي من حيث كونه برلماني- رئاسي أو ملكي، له دور حاسم

¹ - ارنت ليبهارت، مرجع سابق ، ص 48.

في عملية تكوين الائتلاف الكبير، فالنظام الرئاسي أقل ملائمة للديمقراطية التوافقية من النظام البرلماني لوجود مجلس وزراء منتخب يسمح بتمثيل كل القطاعات .

3-وظيفة الائتلاف :

للائتلاف وظائف عديدة يمكن تحديد أبرزها فيمايلي :

- القيام بالحكم على قاعدة الإجماع حيث أشار إليه ليهارت بقوله: يمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع في سياق مبدئين متنافسين، هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية، حيث يؤكد إن الاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية.
- تفعيل المشاركة في الحكم و تشكيل حافز للاعتدال والتوفيق بين مختلف الإثنيات .
- ضمان الوحدة الوطنية عن طريق إلزام مختلف الأطراف الداخلة فيه بقطع صلاتها بالخارج من أجل إنجاز العملية التوافقية وتحقيق الإجماع الوطني.

ويرى "LIJPHART" بأن وجود إئتلاف كبير واسع يتمتع أعضائه بحق النقص المتبادل من شأنه تفعيل عمل الأحزاب والمجموعات الإثنية الصغيرة، من خلال تمكينها من صوت متكافئ في المداولات داخل البرلمان أو الحكومة على السواء.¹

ب- آلية نظام التمثيل النسبي: propositional representation

تقوم على نظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة في السلطة التشريعية والوظائف العامة، وفق نظام الحصص المتحصل عليها من طرف كل مجموعة في الانتخابات العامة، حيث تتيح هذه الآلية مشاركة جميع المكونات الإثنية الموجودة في الدولة وحتى خارجها، كلّ حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي في المؤسسات السياسية للدولة، فلا تقتصر إقامة مؤسسات الدولة وتشكيل الحكومة على جهة دون أخرى وإنما تكون هناك محاصصة للوظائف الحكومية والإدارية بين الأطراف. ومن شأن هذه العملية أن تبعد

¹ - بن عبد الرزاق حنان، مرجع سابق، ص46.

صنع القرار عن الكثير من المشاكل والتخفيف من أعباء النظام السياسي بيد أن التمثيل النسبي لا يضمن تحقيق النفوذ أو التأثير، إذ أن القرارات تحتمل القبول أو الرفض فإذا لم يكن ثمة إجماع فلا مفر من وجود رابحين وخاسرين .

وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي، وهما نظام القائمة النسبية، (List PR) ونظام الصوت الواحد المتحول (STV) حيث يتطلب تنفيذ نظام التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ففي بعض البلدان كهولندا يشكل البلد برمته دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل، وتستند الدوائر الانتخابية في بلدان أخرى، كما في الأرجنتين أو البرتغال إلى التقسيمات الإدارية القائمة، حيث تشكل كل واحدة من المحافظات دائرة انتخابية واحدة متعددة التمثيل، بينما في إندونيسيا هناك دوائر انتخابية متفاوتة الأحجام لا علاقة لها بالتقسيمات الإدارية.¹ وترتكز هذه الآلية على:

- **نظام الحصص QUOTA** : التي تعني الحد الأدنى من الأصوات اللازمة لضمان الفوز بمقعد تمثيلي واحد في كل دائرة انتخابية في ظل نظم التمثيل النسبي، وتشمل كل من حصة هاري وحصة دروب وحصة إمبيرالي.²

- **حق النقض المتبادل VITO** : توفير بعض الحقوق والضمانات لمختلف المجموعات الإثنية وخاصة الصغيرة منها في مواجهة المجموعات الإثنيات الكبيرة وكلمة **Veto** ، هي كلمة لاتينية وتعني "أنا لا أسمح" وهو الحق في إجهاض وعدم تمرير أي قرار أو تشريع قد لا يكون في صالح الجماعة التي لها حق النقض، ولكن في نفس الوقت لا يضمن هذا الحق تمرير أو تبني مشروع معين، وتساهم آلية حق النقض المتبادل تأمين المصالح الحيوية لكل جماعة وتمكن في نفس الوقت الأقلية من الصمود أمام تصويت الأغلبية، وهذا ما يساهم في صنع القرار التوافقي الذي يخدم مصالح الجميع دون أقصاء لأي طرف وخاصة الأقلية منها .

¹ - أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (تر أيمن أيوب). ستوكهولم : بولز غرافيكس، 2007 ، ص 83.

² - المرجع نفسه ، ص 222.

وتجدر الإشارة إلى أن الفيتو قد يكون رسميا كما هو في النمسا وغير رسمي كما هو في هولندا، كما أنه قد يكون تفاهما عرفيا غير مكتوب أو قاعدة متفق عليها دستوريا.¹

ويتفرع نظام التمثيل النسبي بدوره الى نوعين أساسيين :

أولا - نظام القائمة النسبية:

يقوم نظام القائمة النسبية على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بالاقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الانتخابية تتناسب مع حصته من أصوات الناخبين ويفوز بالانتخاب المرشحون على قوائم الأحزاب، وذلك بحسب ترتيبهم التسلسلي على القائمة وقد تم وصف حق النقض المتبادل على أنه السلاح الأخير المتوفر للأقليات في نظام اقتسام السلطة في المجتمعات المنقسمة إثنيا، حيث يوفر لها ضمانات متينة للمحافظة على مصالحها في مواجهة الأغلبية.²

ثانيا - آلية الصوت الواحد المتحول STV :

يقوم نظام الصوت الواحد المتحول على أساس وجود دوائر انتخابية متعددة التمثيل حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية وفي أغلب الأحوال تكون عملية الترتيب اختيارية، حيث لا يطلب من الناخبين ترتيب كافة المرشحين، ولهم إن أرادوا اختيار مرشح واحد فقط، وبعد الانتهاء من فرز وعد الأفضليات الأولى لأوراق الاقتراع، يتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد.

¹ - كمال المنوفي ، نظريات النظم السياسية . الكويت: وكالة المطبوعات، 1985، ص 226.

² - ارنست لبيهارت ، مرجع سابق ، ص 65.

ج- الإستقلال القطاعي (segmental Autonomy)

يكون الإستقلال القطاعي في حالة الفيدرالية ذات فاعلية كبيرة في إدارة التنوع الإثني إذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإثنية، بمعنى تركيز كل مجموعة إثنية في إقليم معين وانفصالها عن الجماعات الأخرى، وهذا يعني حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تشغلها، بواسطة إدارة شؤونها المحلية المتعلقة بالنواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتعد آلية الفيدرالية الإثنية شكلا من أشكال الاستقلال القطاعي لأنها تعمل على تقسيم الدولة إلى قطاعات جغرافية تتناسب مع توزيع مختلف الإثنيات، و تمنح لها إستقلا لا في شؤونها الخاصة من ناحية، وتضمن لها التمثيل النسبي في البرلمان الفيدرالي من ناحية أخرى .¹

لقد كانت الآليات التوافقية لإدارة التنوع الإثني أو بتعبير آخر تقاسم السلطة التوافقي أحد أهم النماذج و الميكانيزمات التي تم الإستناد والإعتماد عليها لإدارة التنوع الإثني غير أن هذا النموذج تعرض إلى مجموعة من الانتقادات يمكن إجمالها فيما يلي:

- نقد الآليات التوافقية لتقاسم السلطة :

- الآليات التوافقية لإقتسام السلطة لا تحقق الديمقراطية الحقيقية، و ذلك بسبب غياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي، والتي هي ركن أساسي من أركان الديمقراطية فالإئتلاف الكبير لا يتيح معارضة فاعلة، وإنما ضعيفة أو ربما غيابها بصورة رسمية.

- لا تخلو الآليات التوافقية من الدكتاتورية، إذ تسيطر نخبة قليلة من الفئات الاجتماعية على صنع القرار، لأنهم يساومون بعضهم البعض للوصول إلى حلول توفيقية .

- قد تعجز عن ضمان الإستقرار السياسي بسبب المساومات التي تسبق اتخاذ القرارات، ولأنها تتطلب الكثير من الوقت بسبب تعدد القيادات.

¹ - رشيد عمارة، "الديمقراطية التوافقية : دراسة في السلوك السياسي العراقي"، مجلة زانكوى سليمانى. العراق : العدد 30، أكتوبر 2010، ص 138 .

- قد تعطي وزناً للأقليات أكثر من حجمها الحقيقي من خلال استعمالها حق الفيتو الذي يمكنها من تعطيل القرارات وفرض الآراء، والحصول على مكاسب أكثر من حجمها.
 - إن الآليات التوافقية قد تؤدي إلى تفكيك الدولة إذا فشلت في إستيعاب كل القطاعات حيث يقول "أرك نورد لنفعر" إن قيام قطاعات متميزة إقليمياً، إذا ما اقترنت بما تمنحه الفدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعاً إضافياً للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما تُرفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال والحرب الأهلية.¹
 - أنها تربط مصير الدولة بالنتخب السياسية، وإذا لم يتوفر ذلك النوع من النخب المؤمنة بوحدة الدولة ومصيرها فإن ذلك يعرض الدولة لخطر التقسيم.
 - تمثل الآليات التوافقية إنحرافاً عن حكم الأثرية لاسيما التمثيل النسبي والفيتو المتبادل.
 - أنها ليست نظاماً مثالياً لتحقيق الديمقراطية، لأنها مجرد تعايش مؤقت بين الإثنيات قد يتحول إلى ديمقراطية غير مستقرة، إذا تفكك التحالف وتقدمت المعارضة.
 - أن الآليات التوافقية تقوم على أسس متناقضة مع الديمقراطية، لأن الأغلبية محددة مسبقاً لأنها تعبر عن الإثنية الأكبر، والمسؤوليات توزع وفق وزن كل منها، فالجماعات تمثل عبر أحزاب إثنية وليس عبر أحزاب مدنية، وبالتالي لا يبقى من الديمقراطية سوى الانتخابات والحريات السطحية.²
- لذلك بدأت أدبيات إدارة التنوع تطرح بديلاً لتقاسم السلطة التوافقية لمعالجة تداعياته السلبية ويمثل هذا البديل في نموذج تقاسم السلطة التكاملية (نظرية القوة الجاذبة).

¹ - ارنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 80.

² - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص 249-250.

3- الآليات التكاملية (الاندماجية) لتقاسم السلطة :

تعرف الآليات التكاملية (الاندماجية) لإدارة التعدد الإثني بمسميات مختلفة ، إذ أنها تعرف باقتراب دعاة المجتمع المدني، نظراً لأنهم ينظرون إلى المجتمع المدني على أنه القاطرة التي يتم من خلالها إدارة التعدد الإثني، كما تعرف كذلك بنظرية القوة الجاذبة، نظراً لسعيها إلى هندسة مركز واحد تدور حوله التفاعلات السياسية، بطريقة تدفع الأحزاب إلى الاعتدال للتوصل لحلول تعالج الانقسامات المجتمعية، وذلك بتفادي إعادة إنتاجها في مؤسسات الدولة حيث أن الإستقرار السياسى سوف يتحقق بطريقة أفضل إذا كانت الصيغ الانتخابية (Electoral Formulas) ، قد تم تصميمها بطريقة تشجع النواب للحصول على دعم عابر للإثنية قبل الانتخابات وتكافئهم على إعتدالهم ¹.

تتعلق هذه الآلية من رفض كون البيئة السياسية في المجتمعات التعددية توفر حوافز قليلة للسياسيين للانخراط في سلوك تعاوني، وبأنهم سوف يكسبون القليل ويخسرون الكثير لو انخرطوا في حوار مع أعدائهم، فهم يطرحون فكرة الهندسة المؤسساتية كأساس للآليات التكاملية لإدارة التعدد الإثني، من خلال ضبط و تفعيل القواعد المؤسسية، بإدخال نظم إنتخابية تشجع على الإعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الإثنيات وتعزز الحوار للتوصل لحلول وسط. ²

وترتبط هذه المقاربة من الفكر بكتابات : دونالد هورويتز (Donald Horowitz) وتيموتى سيسك (Timothy Sisk) وبنجامين ريلى (Benjamin Reilly) ، حيث قام هذا الأخير بجهد منظم لتطوير وتفصيل نظرية القوة الجاذبة (Theory Of Centripetalism) التي تهدف

¹ – Sisk, Timothy, Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible Obtained it on 14/01/2015 from a site :

http://www.beyondintractability.org/essay/power_sharing/

² – Reilly, Benjamin, Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management, New York: Cambridge University press, 2nd edition: 2003, pp-9-10.

إلى إعادة تصميم المؤسسات السياسية في المجتمعات التعددية من خلال ثلاث خطوات مترابطة هي:

- تقديم حوافز للفاعلين السياسيين للقيام بحملات إنتخابية، من أجل دفعهم لجذب أصوات الناخبين المنتمين لجماعات إثنية تختلف عن الخلفية الإثنية للمترشحين للانتخابات، وهذا ما يؤدي إلى الإعتدال في المواقف السياسية.
- خلق مساحات للمساومة والحوار في البرلمان أو الأجهزة التنفيذية من أجل التوصل إلى صفقات لتجميع الأصوات العابرة للإثنية .
- إقامة إئتلافات أو أحزاب سياسية معتدلة على أسس غير إثنية من أجل السعي للحصول على دعم عابر للإثنية.¹

أن هذا الإقتراب يشجع تأثير الأقلية على آلية صنع القرار وفق أسلوب الأغلبية ، وذلك من خلال القواعد الانتخابية التي تشجع القادة السياسيين للحصول على أصوات من إثنيات مختلفة فهو يتميز بعدم مأسسة الطائفية، وبالتالي فإنه إذا عملت المؤسسات بطريقة مثلى فإن الإنقسامات الطائفية ستزول تدريجياً² ، وتتمثل أبرز الترتيبات المؤسسية التي يقوم عليها هذا الإقتراب على مايلي:

- تكوين إئتلافات عابرة للطائفية.
- رئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي.
- نظم إنتخابية تدعم الإعتدال.
- الفيدرالية الإدارية.

¹ – Wolff, Stefan, Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David (eds.), Power sharing: new challenges for divided societies, London: Pluto press, 1st edition: 2005, p. 60

² – Bogaards, Matthijs, Democracy and power sharing in multinational states: Thematic introduction, International Journal on Multicultural Societies, Vol 8, no 2, 2006, p 122.

1- تكوين إئتلافات عابرة للإثنية (هندسة النظام الحزبي):

تقوم هذه الآلية على إقامة نظام حزبي (إئتلاف) قد يتكون من حزبين أو أكثر، يضم في عضويته إثنيات مختلفة ذات توجهات معتدلة، مما يساعد في عدم تسييس الإنقسامات المجتمعية و يشجع على إقامة روابط أكثر متانة بين مختلف المجموعات الإثنية.

- شروط الإئتلاف:

- يجب أن يكون الإئتلاف العابر للإثنية قد تشكل في مرحلة ما قبل الانتخابات وليس بعدها وذلك من أجل الحصول على دعم انتخابي عابر للإنقسام الطائفي، فيما تنشأ الإئتلافات التي تتكون بعد الانتخابات كأمر واقع يستند إلى نتائج الانتخابات¹.

- منع الأحزاب القائمة على أسس إثنية من خلال استخدام القيود القانونية لإعاقة تكوينها على أسس إثنية، حيث يمكن أن يوجد هذا الحظر في دستور الدولة أو قانونها الانتخابي أو القوانين المتعلقة بإنشاء الأحزاب السياسية على أسس إثنية أو دينية أو لغوية أو عرقية أو طائفية أو على أساس الوضع الاجتماعي أو الجنس.² وقد يمتد هذا الشرط لتسجيل الحزب حيث يشترط أن يكون للحزب وجود مؤسسى عبر مختلف أقاليم الدولة وله أعضاء من مختلف أنحاءها.³

وضع شروط للأحزاب من أجل جذب أصوات الناخبين على نطاق واسع من الجماعات الإثنية الأخرى خارج جماعتهم من خلال شرط التوزيع الإقليمي (Distribution requirement)

¹ - Horowitz, Donald, Conciliatory institutions & constitutional process in post conflict states, Duke Law school legal studies research paper, Vol. 49, no. 195, May 2008, p 7.

² - Reilly, Benjamin and Per Nordland and Newman, Edward, Political parties in conflict prone societies: encouraging politics and democratic development, Policy Brief (United Nation University), no. 2, 2008, p 3

³ - شادى أحمد محمد عبد الوهاب ، "النظم الانتخابية: تقاسم السلطة الاندماجي" ، مجلة الديمقراطية . القاهرة : اكتوبر 2014، العدد 56 ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/03. من موقع :

[تقاسم-الانتخابية-النظم/...](http://democracy.ahram.org.eg/.../تقاسم-الانتخابية-النظم/)

حيث تنص المادة (223) الفقرة (1/ب) من دستور نيجيريا، لسنة 1999م بأنه يجب أن تعكس الهيئة التنفيذية أو غيرها من الأجهزة الحاكمة للحزب الطابع الفيدرالي لنيجيريا وتوضح الفقرة (ب) ، ذلك بالقول أن أعضاء الجهاز التنفيذي بالحزب يجب أن يكونوا من ولايات مختلفة لا تقل عن ثلثي عدد ولايات الإتحاد الفيدرالي، ووفقا لهذا تم منع 32 حزبا لعدم قدرتهم على إستيفاء هذا المعيار، وفي إندونيسيا فإن الحزب يجب أن يكون له فروع في 14 إقليم فيدرالي على الأقل من أجل أن يكون مؤهلا لخوض الانتخابات¹.

2- نظم إنتخابية تدعم الإعتدال :

ترتكز الآليات التكاملية لإدارة التنوع على إتباع ترتيبات إنتخابية تشجع على تكوين تحالفات إنتخابية عابرة للإنقسامات الإثنية قبل الانتخابات، تجعل السياسيين يعتمدون على أصوات الطوائف الأخرى خارج إثنيتهم². ويتم هذا من خلال إختيار النظم الانتخابية التالية، نظام التصويت البديل (Alternative Vote) ، نظام تجميع الدوائر الانتخابية (Constituency Pooling)، نظام الصوت الفردي القابل للتحويل (Single Transferable Vote) .

- نظام التصويت البديل (Alternative Vote) كمثال لأنظمة الإعتدال :

أيد دونالد هورويتز هذا النظام الذي يعتمد على دوائر فردية، الذي يتطلب الحصول على الأغلبية المطلقة (50% + 1) من الأصوات للفوز بالإنتخابات. وبموجب هذا النظام يقوم الناخبون بترتيب مرشحيهم، وتحديد مرشحهم المفضل رقم (1)، ثم رقم (2) لإختيارهم الثاني ورقم (3) لإختيارهم الثالث، وأي مرشح يحصل على الأغلبية المطلقة (50% + 1)

¹ - Bogaards, Matthijs , op.cit. p 58 .

² - Reilly, Benjamin , Institutional design for diverse democracies: consociationalism, centripetalism and communalism compared , Center for democratic institutions: The Australian National University, accessible

Obtained it on 16/01/2015 , from a site :

[http://www.metropolis2009.org/Presentations/Reilly %20chapter.pdf](http://www.metropolis2009.org/Presentations/Reilly%20chapter.pdf).

من أصوات التفضيل الأول (رقم 1) يكون فائزاً، أما إذا لم يحصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة، فيتم حذف المرشحين الذين حصلوا على أقل الأصوات، ويتم احتساب الخيار الثاني لتلك الأصوات الملغاة ، ويتم تكرار هذه العملية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، أو حتى لا تبقى أى أصوات لم يتم احتسابها. وتعد الحكمة من وراء هذا الخيار هي تحقيق الاعتدال، لأنه إذا اختار الناخب مرشحه الأول (التفضيل الأول) من الإثنية التي ينتمى إليها، فإنه قد يكون هناك ميل لاختيار التفضيل الثاني أو الثالث من خارج إثنيتهم، إذا لمسوا فيهم الكفاءة و الاعتدال.¹ ومن الملاحظ أن هذا النظام يدعم الأحزاب الوطنية الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة و يعمل على تقليل التشرذم السياسى.²

3 - رئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي:

حيث لا يعد المرشح الرئاسى ناجحاً عندما يفوز بالأغلبية، ولكن يشترط كذلك أن يحصل على نسبة مئوية محددة من الأصوات فى عدد محدد من الأقاليم، والتي غالباً ما تكون كبيرة ومتناثرة، مما يجعله رمزاً لوحدة الدولة وليس عاملاً لتقسيمها.³ فقد اتبعت نيجيريا فى 1978 نظام انتخابى يشترط ألا يكون الفائز فى الانتخابات حاصلاً على أغلبية الأصوات فقط ، ولكن كذلك يجب أن يحصل على نسبة 25% على الأقل من أصوات الناخبين فيما لا يقل عن ثلثي الولايات النيجيرية، الأمر الذي يؤدي إلى إنتخاب رؤساء ذوي توجهات عابرة للإثنية ويجعل المنافسة أمراً صعباً على الأحزاب الطائفية.⁴

¹ - أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق ، ص 83 .

² - Reilly, Benjamin, "Political engineering in the Asia pacific", Journal of democracy, Vol 18, no 1, January 2007 p. 62.

³ - Bogaards, Matthijs, op.cit. p 55 .

⁴ - Horowitz, Donald, Conciliatory institutions and constitutional process in post conflict states, op.cit. p 12.

- الفيدرالية الإدارية غير الإثنية:

ترتكز هذه الآلية على تبني الشكل غير الإثني للفيدرالية، حيث أكد كل من تيموتي سيسك و بنجامين على هذا النوع من الفيدرالية، وذلك اتساقاً مع المنطق العابر للإثنية الذي تقوم عليه المدرسة التكاملية لتقاسم السلطة، غير أن "دونالد هورويتز" يرى أنه إلى جانب إقامة الفيدرالية على أساس غير إثني إمكانية إقامتها على أساس إثني، إذا زادت حدة الاختلافات والصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة على مستوى إقليم معين، وذلك من أجل عزل وتحويل النزاعات بين الجماعات المختلفة إلى تنافس داخل الجماعات من أجل الحصول على تمثيل لها في السلطة المركزية.¹

ويرفض هذا الإتجاه الفيتو المتبادل لأنه يؤدي غالباً إلى الإبتزاز السياسي، وفي ظل العجز عن الوصول إلى توافق، فإن الحكومة تصبح غير قادرة على صنع أو تنفيذ السياسات نتيجة تزايد الخلافات بين الأطراف، مما يؤدي في النهاية إلى فشل النظام ككل وتعثر بناء الدولة.

كما يفضل أنصار هذا الاتجاه النظام الرئاسي، حيث يتم إختيار الرئيس الذي يمثل كل الجماعات والذي يؤكد على الاعتدال والوسطية، كما في حالة رئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إختيار نظام انتخابي يشترط ألا يكون الرئيس حاصل على الأغلبية وحدها ليكون فائزاً في الانتخابات، ولكن يشترط أن يكون حاصلًا كذلك على نسبة معينة من أصوات الأقليات المختلفة .

نقد الآليات التكاملية لتقاسم السلطة :

- إن إعتداد المقاربات التكاملية (الاندماجية) لتقاسم السلطة على آليات ونظم تشجع على تجاوز واحتواء الخطوط الإثنية، يتناقض مع فلسفة تقاسم السلطة ومبادئها التي ترتكز على الإعتراف بالتعددية الإثنية وعدم طمس الهوية .

¹ - Ipid; p 6.

- ليس من السهل إقناع الإثنيات التي تعرضت إلى العنف والإبادة، بالتعاون والإتحاد مع الطرف الآخر من أجل التوصل لاتفاق لتقاسم المناصب الرسمية، خاصة في مرحلة ما بعد الصراعات، لأن عنصر الثقة اللازم للقيام بعملية تعبئة وتجميع أصوات الناخبين من الطوائف المختلفة غالباً ما يكون غائباً في مرحلة ما بعد الصراعات الإثنية.¹

- إن الخصائص المؤسسية الأربع لنظرية تقاسم السلطة الاندماجية لم تطبق معاً في أية دولة ومن ثم فإن غياب تطبيق هذا النموذج على أرض الواقع، يجعل منه نموذجاً قاصراً لإدارة التعدد الإثني.²

ويمكن القول أنه على الرغم من هذه التحفظات والانتقادات الموجهة لآليات تقاسم السلطة إلا أنه من إستقرار الأنظمة المختلفة التي تبنت أسلوب تقاسم السلطة لإدارة التنوع، يمكن إستنتاج أنها لجأت إلى المزج بين الترتيبات المؤسسية لكلا النموذجين (التوافقي والتكاملي) لأن الإعتقاد على نموذج واحد لا يكفي لإدارة هذا التنوع، نظراً لإختلاف خصوصيات الدول والجماعات والظروف الزمكانية.

المطلب الثالث : الآليات القصرية

قد تلجا بعض الدول وخاصة الشمولية منها إلى إتباع آليات وأساليب قصرية لإدارة التعدد الإثني الموجود فيها، إعتقاداً منها بأنه من السبل الناجعة لوقايتها من تصاعد التهديدات الأمنية التي قد تشكلها ظاهرة تنامي المطالب الإثنية خصوصاً مع عجز الدولة على تلبيةها وتتمثل أهم هذه الآليات في مايلي :

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص133.

² - Wolff, Stefan, op.cit, p 70.

1- آليات هيمنة الدولة:

يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة أحد أكثر الآليات شيوعا لإدارة الإثنية، وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف تشيستر كروكر "Chester Crocker" ، بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ وفي نفس الوقت إقامة ما يضمن التحكم في الأقليات "control hegemonic" عن طريق اتخاذ الحكومة في الدولة المتعددة الإثنيات من الإجراءات ما يجعل إمكانية قيام الجماعات الإثنية بالنضال العلني العنيف أمرا لا يمكن التفكير أو القيام به، و لا تقتصر هذه الآلية على النظم السلطوية، بل قد تمارس أيضا من طرف النظم الديمقراطية عندما تسيطر جماعة أقلية على الدولة، مثل جماعة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا، الذين أسسوا نظاما يرتكز على القواعد الديمقراطية الليبرالية داخل جماعتهم فقط، وفي المقابل العمل على السيطرة الإستيطانية المبنية على التمييز العنصري على الجماعات الإثنية الأخرى من السود.¹

وتقوم هيمنة الدولة على مظهرين:

- المظهر الأول : تعمل الدولة من خلاله على إستقطاب كافة الولاءات، بحيث لا تسمح بأي تعبير عن الإختلاف، ويتم تسويق الهيمنة المركزية بواسطة تشجيع سياسة التعليم، اللغة والثقافة الواحدة.
- المظهر الثاني : لا تمنع الدول التنوع والاختلاف فقط ، وإنما تعمل على القضاء عليه من خلال السيطرة واستخدام القوة والقهر، حيث يلاحظ أن العديد من الأنظمة العسكرية في عالم ما بعد تصفية الاستعمار، قد طبقت الحلول العسكرية لمواجهة تحديات التنوع الإثني. فالنظم الشيوعية ركزت على سحق الخلافات العرقية أملا منها في بناء هوية فوقية جديدة.²

¹ - إيدابير أحمد مرجع سابق، ص ص، 42- 43.

² - أبو العينين محمود، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية القاهرة : 2000 ، العدد 59، ص 5 .

إن نموذج الهيمنة يمكن اعتباره تعبيراً عن آلية الاستيعاب في صورتها القصرية خاصة في استخدام سياسة إخضاع و عزل الجماعات المناوئة للسلطة، وعلى الرغم من دفاع الكثير من السياسيين عن آلية الهيمنة ومحاولة تبريرها على أساس أن الرضوخ لتزايد المطالب الإثنية سيؤدي في النهاية إلى إضعاف قوة الدولة واحتمال تفككها، إلا أن الراضين لها يرتكزون على أنها آلية تتخذ من طرف الأنظمة التسلطية للبقاء في السلطة من خلال إضفاء الشرعية على ممارساتها ضد معارضيها، ومنه يمكن أن تتحول آلية الهيمنة الكلية للدولة على مجموعاتها العرقية والأثنية إلى آليات أكثر عنفاً، تسعى من خلالها إلى تهريب وحتى إبادة الجماعات التي لا تخضع لهيمنتها كآليات التطهير الإثني .

2- آليات التطهير الإثني :

تمثل آليات التطهير العرقي واحدة من أعنف وأقدم سياسات التعامل مع مشكلات التعددية الإثنية، ويقصد بسياسة التطهير العرقي ذلك الإجراء العمدي للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم عن طريق التهجير أو الإبادة الجماعية .¹
أولاً - آلية التهجير والتعديل السكاني :

ويقصد بها نقل جماعة عرقية من موطنها الأصلي إلى مكان آخر، وتقوم تلك السياسات على أساس التخلص من الجماعات الإثنية المستهدفة عن طريق الطرد والإقتلاع جبراً من مناطقها، ودفعها للعيش في مكان آخر داخل الدولة أو خارجها .²

ولقد استخدمت هذه الآلية من طرف الصرب في دولة يوغسلافيا سابقاً، باسم سياسة التنظيف العرقي **Cleansing Ethnic** ، وتعتبر عمليات النقل الإجباري للسكان في الغالب جزءاً من سياسات توسعية أو تعبيراً عن إدراك الدولة لمخاطر التنوع الإثني، أو رغبة في تغيير

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 139.

² - المرجع نفسه، ص 140.

التوازن الديمغرافي في منطقة معينة، ومثال ذلك ما جرى بين اليونان وتركيا، وترحيل جماعات التوتسي في روندا إلى الدول المجاورة عند سيطرة الهوتو على السلطة.¹

ثانيا - الإبادة الجماعية الاستئصال Destruction or extermination

يقصد بالإبادة الجماعية (*) استئصال العنصر أو السلالة الإثنية عن طريق التدمير المنهج لجماعة من الناس تدميرا كليا أو جزئيا بدافع الأحقاد العنصرية، الدينية، الثقافية السياسية أو الاستعمارية²، وتنقسم الإبادة الجماعية إلى عدة أنواع هي :

أ - الإبادة الجسدية: وتعني القضاء على الجماعات البشرية، عن طريق الغازات السامة الإعدامات الجماعية و القصف بالطائرات ومختلف الأسلحة وحتى دفن الاشخاص وهم أحياء .

ب - الإبادة البايولوجية : وتتم بعدة طرق منها تعقيم الرجال وإجهاض النساء للقضاء على العنصر البشري .

ج -الإبادة الثقافية: تتم بعدة طرق منها محاصرة لغة وثقافة وعادات الجماعة من خلال المنع في وسائل الاعلام والتعليم والتعامل الإداري، وقد ذهب خبراء القانون الدولي إلى أن ارتكاب الإبادة الثقافية، بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعات إثنية معينة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء السلم أو الحرب، وهي جرائم ضد الإنسانية .

¹ - أبو العينين محمود ، مرجع سابق ، ص 72.

(*) - إعتبرت الأمم المتحدة في قرارها رقم 91 تاريخ 1946/12/11، إبادة العنصر البشري جريمة يحظرها القانون الدولي، وهي جريمة ضد الإنسانية وضعت بشأنها اتفاقية دولية أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 09 كانون الأول 1948 ، ودعت لإنزال أقصى العقوبات بالمجرمين، حيث عرفت المادة الثانية من هذه الاتفاقية جريمة الإبادة بأنها ، " تعني مختلف الأعمال التي تمارس بغية الإبادة الكلية أو الجزئية لأية جماعة قومية أو عرقية أو دينية : قتل أفراد جماعة معينة أو تشريدهم والاستيلاء على أملاكهم ، أو إلحاق أضرار جسدية أو عقلية وخلق ظروف معيشية للقضاء عليهم، أو فرض إجراءات تحول دون إنجاب الأطفال، أو تؤدي إلى نقل الأطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى .

المرجع : إيدابير أحمد ، مرجع سابق ، ص 49 .

² - ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011 (ص 7.

وفي معظم الأحوال لا تتجح الإبادة الجماعية في تحقيق أهدافها، لأن أحد نتائج تعرض جماعة معينة للإبادة، هو ارتفاع معدل المواليد بشكل ملحوظ فيها إلى جانب توارث الأجيال للأحداث المأساوية التي حلت بأبائهم وبقائهم عالقة في الأذهان.¹

3- آلية تقرير المصير (التقسيم أو الانفصال) self-determination :

يعتبر تقرير المصير سواء بالتقسيم الكلي للدولة بين الإثنيات المشكلة لها كما حدث في دولة تشكوسلوفاكيا السابقة بطريقة سلمية، أو في يوغسلافيا السابقة بطريقة عنيفة أو انفصال بعض الأقاليم كما حدث لإقليم تيمور الشرقية في إندونيسيا، من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات الإثنية، وذلك بتقسيم الدول المتعددة الأعراق أو السماح للجماعة الإثنية التي تتواجد على أطراف الدولة بالانفصال عند الوصول إلى درجة من استحالة التعايش معها في إطار دولة واحدة .

وبوجه عام يعتبر حق تقرير المصير بمثابة المرجعية السياسية والقانونية لعمليات التقسيم والانفصال ، ويعني مبدأ حق تقرير المصير بوجه عام، حق الجماعة الإثنية في تقرير وضعها السياسي داخليا وخارجيا، وكذلك متابعة تطورها الاجتماعي والاقتصادي بحرية تامة دون تدخل خارجي أو إكراه من جانب أي قوة أو جماعة أخرى.²

- المطلب الرابع : دور السياسات العامة للدولة في إدارة التعددية الإثنية

تلعب سياسات التنمية العامة التي تتبعها الدولة دورا لا يستهان به في إدارة التعددية الإثنية، فنجاح هذه السياسات في تحقيق تنمية المجتمع ككل وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاجتماعي لكافة المكونات، يعبر عن الإدارة الإيجابية للتنوع الإثني، ويمكن التطرق إلى السياسات العامة للدولة وسياسات التنمية بتحليل الإشكالية التالية. كيف تساهم السياسات العامة للدولة وسياسات التنمية في إدارة التعدد الإثني ؟

1 - أبو العينين محمود ، مرجع سابق ، ص71.

2 - ايدابير احمد ، مرجع سابق ، ص51.

1- السياسات العامة للدولة :

السياسات العامة للدولة هي مجموعة القرارات التي تتخذها الدولة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لتلبية المطالب الصادرة من مختلف المكونات المجتمعية عبر برامج وخطط معينة .

ومن أجل الإحاطة بمفهوم السياسة العامة يمكن تناول هذا المفهوم من زاويتين. زاوية التعاريف التي أركزت على الجانب التشريعي التي وصفت السياسة العامة على أنها قرار أو مجموعة قرارات سياسية. وزاوية التعاريف التي أركزت على الجانب التطبيقي والتنفيذي الذي ينظر للسياسة العامة كونها خطط وبرامج عمل تنفيذية .¹

أ- تعريف السياسة العامة في إطار التشريع :

عرفت بأنها مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام ، وهنا تبدو الإشارة إلى الفاعلين المعروفين بدلالة المؤسسات التي تكون مهمتها اتخاذ القرارات. وهذه المسألة ترتبط بالأجهزة العليا في النظام السياسي التي تكون مهمتها الأساسية هي سن التشريعات كالسلطة التشريعية. فالسياسة العامة هي اتخاذ العديد من القرارات التي تستلزم الاختيار بين البدائل المطروحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وبالتالي فهي تتبع من القوانين والتشريعات الصادرة من المؤسسات التشريعية للدولة.²

ب- تعريف السياسة العامة من الناحية التنفيذية والتطبيقية :

عرفت السياسة العامة على أساس الأداء الحكومي وتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئات التشريعية، بأنها برنامج عمل هادف ويوجه ويرشد الفاعلين للتعامل مع مشكلة أو قضية تثير الإهتمام. وعرفت أيضا بأنها خطط أو برنامج أو أهداف عامة تبين عمل الحكومة لفترة زمنية

¹ - محمد فايز توهيل ، علم الاجتماع السياسي. القاهرة : مكتبة الفلاح ، 1999 ، ص167 .

² - كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة : قضايا منهجية . القاهرة : دار النهضة المصرية 1988 ، ص13.

معينة، حيث يكون لها مبرراتها، وهذا ما يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي لموارد الدولة.¹

وعليه فالسياسة العامة تصاغ لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات، وهي تشير إلى إطار عام للفعل. هذا الفعل يقوم على تحديد أو تعريف المشكلة التي تواجه المجتمع وصياغة الحلول لها، واتخاذ القرار وتطبيق البرنامج وتقييم نتائج الأداء الحكومي منذ بداية اتخاذ القرار مروراً بعملية إعداد الخطط والموازنات والتنفيذ، مع مراعاة البيئة الداخلية والخارجية لأن إهمال تلك البيئة بما تحتويه من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يؤدي إلى فشل السياسة العامة في الوصول إلى تحقيق الأهداف.²

وتنقسم السياسات العامة في الدولة إلى خمس سياسات هي:

أ- السياسات الإستخراجية :

وهي تشير إلى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية، واستخراج الموارد من البيئة الداخلية والخارجية، ومن أكثر السياسات الإستخراجية شيوعاً تفعيل تحصيل الضرائب وجلب الموارد والأموال من مختلف الأنشطة الصناعية و الفلاحية و الخدماتية . ونجاح السياسات الاستخراجية لا يكون إلا باتباع سياسات اقتصادية فعالة تساهم في زيادة الناتج القومي الخام الذي بدوره سينعكس بالإيجاب على الوضع العام للدولة، فنجاح السياسة الاستخراجية يتطلب تحفيز وجلب الاستثمارات الخارجية ودعم الإنتاج المحلي والإحلال التدريجي للصادرات محل الواردات، وذلك من أجل تحقيق تسريع النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن والعمل على ثبات الأسعار.³

¹ - جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، (ترجمة : عامر الكبيسي). عمان: دار المسيرة، 1999، ص23.

² - خيرى عبد القوي، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل، 1988، ص45.

³ - عباش عائشة ، "اشكالية التنمية السياسية في دول المغرب العربي - تونس نموذجا " ، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والاعلام ، تخصص رسم السياسة العامة ، 2007) ، ص27.

ب- السياسات التوزيعية:

ويقصد بها عملية توزيع القيم سواء المادية أو المعنوية على مختلف مكونات المجتمع فالقيم المادية قد تتمثل في إعانات الأموال والسلع والخدمات والمناصب والفرص. والقيم المعنوية تتمثل في التشريفات، الترقيات، الجوائز و الأوسمة، وتخص السياسات التوزيعية الأفراد أو الجماعات على حد السواء، ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وزع ، والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع ، والعلاقة بين الاحتياجات البشرية و التوزيعات الحكومية الرامية إلى تلبية تلك الحاجات، وفي المقابل لن تتمكن الدولة من ايجاد الموارد الكافية لتوزيعها إلا من خلال تفعيل برامج التنمية ونجاحها.¹

ج- سياسات إعادة التوزيع:

وتتمثل في إعادة توزيع الموارد والقيم على الجماعات الأقل حظا في الدولة من خلال برامج التنمية، وتخص سياسات إعادة التوزيع مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية وفي نفس الوقت لا تهدف سياسات إعادة التوزيع إلى الاقتطاع من نصيب جماعات معينة لصالح جماعة أخرى، وإنما تهدف إلى توسيع عملية توزيع القيم إلى الجماعات التي لم تحظى بالاهتمام. ولكن مع هذا قد تجر الدولة عليها تصاعد المطالب مما يجعلها في مأزق أمام تزايد المطالب خصوصا إذا كانت الموارد قليلة، مما يضطرها أحيانا إلى استعمال السبل القصيرة للحد من تلك المطالب .

وتعتبر سياسة إعادة توزيع الأراضي من السياسات المتبعة في الدول التي تعرضت للاستعمار، والتي بقيت فيها مجموعات قليلة من المستعمرين تسيطر على مساحات واسعة من الأرض، حيث قامت الدولة في زيمبابوي وبضغط من المقاتلين القداماء بإعادة توزيع العديد من الأراضي الزراعية على السكان الأصليين بعد استعادتها من المعمرين البيض .

¹ - المرجع نفسه ، ص 28.

د- السياسات التنظيمية:

وهو ممارسة النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، ويتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها، وقد اتسع النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية، وتزايد المعارضة وحوادث المرور والأمن الصناعي و التلوث البيئي واستغلال العمال و مطالب الإسكان...الخ.¹

هـ- السياسات الرمزية :

ويقصد بها خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة الواعية، وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.²

2- سياسات التنمية:

برزت سياسات التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في مجال الاقتصاد حيث ارتكزت على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفرادها، ثم انتقلت في ستينيات القرن الماضي إلى حقل السياسة، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، وتطورت لاحقا لترتبط بالعديد من المجالات أين أصبح هناك مجال التنمية الثقافية التي تسعى لرفع المستوى الثقافي في المجتمع، و التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين مكونات المجتمع و التنمية المستدامة التي تركز على إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها.

- مفهوم التنمية:

لقد جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا إعتقادا على إشترك المجتمع المحلي ومبادراته، ويرى

¹ - مهدي محمد عاشور، مرجع سابق، ص 164.

² - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ص 28- 29.

والت روستو " Rostow " بأن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني خصائص المجتمعات المتقدمة ، بينما يرى " شوداك " أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.¹ ويعرفها كل من أوبل، داربي و ستاورز سنة 1975 على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة إجتماعيا وتنفيذ هذه القرارات، حيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس دون تخفيضها أمام البعض الآخر. ويثير هذا التعريف جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.²

ويذكر ماير " MEIER "، أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة، ويتفق معه " بولدوين " BOULDOUIN " مع إضافة أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.³ من هذا المنطلق فإن التنمية الشاملة هي عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس تطوير الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، وتكون هذه العملية مدفوعة بقوى داخلية وليست مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وتجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية.⁴

وفي إطار تطور مفاهيم التنمية ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني حسب مجلس منظمة الأغذية والزراعة لسنة 1988 م ، بأنه إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية

¹ - فكرون السعيد " استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر - دراسة نظرية " . رسالة دكتوراه . (جامعة منتوري قسنطينة : كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، 2004) ، ص 49 .

² - سوسن عثمان عبد اللطيف، دراسات في التنمية المحلية . القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، 1979 ، ص 39 .

³ - فكرون السعيد ، مرجع سابق ، ص 51.

⁴ - مصطفى العبد الله الكفري ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/26 من موقع :

والمقبلة بصورة مستمرة، مع شرط المحافظة على البيئة، وتكون ملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية .¹

وتلاه مفهوم التنمية البشرية الذي عرفه تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1993 م ، بأنه تنمية الناس من أجل الناس و بواسطة الناس، وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخالق. والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الإقتصادي الذي يحقق توزيعا واسع النطاق وعادلا ، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل انسان حق المشاركة فيها .² وتهدف عملية التنمية الوطنية الشاملة، إلى تحقيق جملة من الأهداف في المجالات

الرئيسية التالية :

1- المجالات الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي " العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي الذي يسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي و تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في توزيع الدخل لصالح الفقراء " ³ ، ومن أهدافها الأساسية :

¹ - نورة العجلان ، أبعاد ومؤشرات التنمية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/23م من موقع :

http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf.

² - نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014 م ، متحصل عليه بتاريخ

2015/02/27 م من موقع :

http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf.

³ - كبداني سيدي أحمد ، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية

وقياسية " . مذكرة دكتوراه . (جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد ، 2012)

ص 21 .

- تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة أهمية قطاعات الصناعات التكنولوجية الحديثة، والخدمات والصناعات كثيفة العمالة.
- تحسين كفاءة العمال و أوضاعهم الاجتماعية لزيادة إنتاجية العمل.
- زيادة الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر أساسي للاستثمار.
- التخفيض التدريجي للاعتماد على تصدير المواد الأولية .
- تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا واستخدامها.
- زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.
- معالجة التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

ثانيا - المجالات الاجتماعية :

- ترتكز التنمية في المجال الاجتماعي على مجموعة من الأهداف منها :
- تحسين مستويات التعليم و الصحة والرفاهية لكافة المواطنين .
- زيادة الاهتمام بالطبقة الفقيرة و المهمشة.
- زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة .
- تعميم قيم التضامن الوطني.
- تنمية الثقافة الوطنية.
- زيادة الترابط بين مكونات المجتمع عن طريق تفعيل القيم المشتركة .

ثالثا -المجالات السياسية:

إن التنمية السياسية هي "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، حيث تقوم على كل

منهما على هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين " ¹ ، وتتمثل الأهداف العامة للتنمية السياسية في :

- تطوير النظام الإداري والقانوني في الدولة.
 - تفعيل التعبئة والمشاركة الشعبية .
 - بناء الديمقراطية عن طريق إقامة ديمقراطية المؤسسات وتطوير التنشئة السياسية .
 - تحقيق الاستقرار السياسي بضمان التداول السلمي والمنتظم على السلطة.
- إن نجاح التنمية السياسية يعني وجود دولة تتمتع بالفعالية في معالجة المطالب الداخلية والتكيف المناسب مع المطالب الخارجية إلى جانب وجود مجتمع مدني قوي وواعي يراقب ويتفاعل مع مسار التنمية في مجالاتها المختلفة. ²

¹ - عباش عائشة ، مرجع سابق، ص 23.

² - قرزيز محمود ، يحياوي مريم ، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/27 ، من موقع :

خلاصة الفصل الثاني :

مما سبق نستخلص أن اختلاف الباحثين في تصنيف الجماعات الإثنية يرجع لعدة إعتبارات تتعلق بطبيعة وأهداف ومكانة الجماعة في الدولة التي تتواجد فيها، فهناك من يصنفها على أساس المقومات الذاتية لكل جماعة، سواء كانت مقومات وحدة السلالة، الدين، الثقافة واللغة، والبعض الآخر يصنفها وفقا لطبيعة الأهداف، حيث هناك جماعات تسعى إلى الانصهار داخل المجتمع الكلي، والبعض الآخر يسعى إلى الاندماج وهناك جماعات أخرى تسعى إلى تحقيق الإعتراف بالتعدد الإثني، وأخرى تسعى إلى الانفصال أو إلى الاستعلاء على الجماعات الأخرى، وهناك تصنيف آخر يصنفها طبقا لمكانتها وضعها السياسي والاجتماعي والإقتصادي داخل الدولة ، حيث هناك جماعات مسيطرة ، وجماعات أخرى غير مسيطرة .

وتتنوع المطالب الإثنية كذلك حسب نوع الجماعات الإثنية وطبيعة أهدافها، فهناك مطالب تتعلق بالهوية، متمثلة في المطالبة بالاعتراف باللغة، الدين، الثقافة و العادات والتقاليد، وهناك مطالب أخرى تتعلق بشكل الدولة ، حيث هناك جماعات إثنية تطالب باللامركزية السياسية (الفيدرالية)، وأخرى تطالب بالحكم الذاتي للأقليم الذي تقطنه وخاصة إذا كان موقعه الجغرافي على أطراف الدولة، وهناك جماعات أخرى تطالب بالاستقلال والانفصال التام عن الدولة وهناك مطالب تتعلق بسياسات النظام السياسي ومؤسساته، حيث هناك جماعات إثنية تطالب بحصص معينة لها في المؤسسات السياسية والاقتصادية، وهناك جماعات أخرى تطالب بنصيبها من الانفاق العام للدولة وهناك مطالب أخرى تتعلق بالأرض والإقليم .

أما فيما يخص أهم الآليات المتبعة من طرف الدول على اختلاف طبيعتها، سواء كانت دول ديمقراطية أو شمولية، من أجل معالجة وإدارة ظاهرة التعدد الإثني. فقد تنوعت هذه الآليات بين الإستيعاب الذي تعمل من خلاله الدولة على الإدماج السلمي والتدريجي لمختلف المجموعات الإثنية، عن طريق تلقينها لغة وثقافة وعادات الجماعة المسيطرة بعدة طرق سواء كانت مادية، مؤسساتية أو ثقافية في نمط أشمل واطسع يتمثل في إطار الجماعة الأكبر

في الدولة، وآليات تقاسم السلطة التي تنفرع بدورها الى آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية) وآليات توافقية لتقاسم السلطة التي تركز بالأساس على تأسيس إئتلاف كبير تتجسد فيه أغلب مكونات المجتمع الرئيسية، والتمثيل النسبي الذي يسمح بتمثيل هذه المكونات في المؤسسات السياسية للدولة، وفيتم تبادل يكون وسيلة مساعدة للأقليات في مواجهة الأكثرية في الهيئات التشريعية، إلى جانب ذلك هناك الآليات التكاملية لتقاسم السلطة التي تركز بالأساس على اتباع نظم انتخابية تدعم الاعتدال وتكوين إئتلافات عابرة للأثنية ورئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي.

وهناك الآليات القصرية التي تتبعها الدول وخاصة الشمولية منها، لرفض أو للحد من المطالب الإثنية والتي تركز بالأساس على الهيمنة المطلقة للدولة في مختلف الشؤون المادية والقيمية، ويمكن أن تتحول إلى آليات قصرية أكثر عنفا، خصوصا إذا أصرت تلك الجماعات على التمادي في مطالبها .

إن الإعتماد على الآليات السابقة لإدارة التعدد الإثني، يعتبر قاصرا مالم يرفق بسياسات للتنمية الشاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في قوة الدولة وتماسكها في مواجهة مختلف المطالب و التحديات الداخلية والخارجية .

لذلك يمكن القول أن عملية إدارة التعدد الإثني من أجل بناء الدولة الوطنية، تتطلب إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات المؤسساتية وقوانين القصر والتنظيم والسياسات العامة التي تتلائم مع خصوصيات كل دولة، لأنه لا يوجد نموذج بعينه قابل للتعميم على جميع الحالات نظرا لاختلاف الزمان والمكان والظروف .

الفصل الثالث

مدى تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات

إدارة التعددية الإثنية في مجال بناء

الدولة

تمهيد:

إن إدارة أي مجتمع متعدد الإثنيات يتطلب اختيار وتطبيق آليات وسياسات مناسبة تسمح بتدعيم أسس التماسك والتعايش الاجتماعي الذي يمكن من تحقيق الاستقرار السياسي ويساهم في تسريع عملية التنمية، وفي نفس الوقت يجب أن تراعي هذه الآليات والسياسات الخصائص والمميزات العامة لمكونات المجتمع، وهذا ما عملت دولة ماليزيا على تطبيقه في عملية إدارتها للتركيبة المجتمعية التي تكونها.

كان للموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به ماليزيا ووقوعها في ممر أحد أهم المحاور الملاحية الأكثر أهمية في العالم، إلى جانب غناها بالثروات الطبيعية الدور الكبير في أن تكون منطقة جذب لمختلف الإثنيات والقوميات، مما أدى إلى تغير تركيبها السكانية .

لقد حرصت ماليزيا منذ السنوات الأولى لاستقلالها على معالجة الإختلالات الناجمة عن تغير تركيبها السكانية، وذلك من أجل تفادي الدخول في معضلات أمنية قد تؤدي إلى تفككها، لذلك لجأت إلى إيجاد نموذج توليفي خاص بها، يجمع بين الآليات الإستيعابية وتقاسم السلطة وقوانين القصر والتنظيم، ولتحليل ذلك يمكن إختبار الإشكالية التالية، ماهي أهم الآليات والسياسات التي اتبعتها الدولة الماليزية في إدارة التعددية الإثنية وتحقيق التنمية، والتي ساهمت في انجاح بناء الدولة ؟ من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : دراسة جيوسراتيجية لدولة ماليزيا

لقد ساهم الموقع الاستراتيجي لدولة ماليزيا الواقع في منطقة العبور بين شرق آسيا وغربها إلى جانب اعتدال مناخها وغازرة أمطارها وغناها بالثروات الطبيعية، بأن تكون منطقة جذب للعديد من التجار والقوميات والإثنيات التي وجدت فيها المكان المناسب للإستقرار والعيش.

المطلب الأول: جغرافية وتاريخ الدولة الماليزية.

لقد اكتسبت ماليزيا أهمية كبيرة على ممر العصور بسبب موقعها الإستراتيجي الهام الذي يربط بين شرق آسيا وغربها، مما جعلها محطة لعبور وإستقرار الكثير من القوميات والتجار بسبب أراضيها الخصبة الغنية بالثروات الطبيعية وازدهار مراكزها التجارية .

1- الموقع الجغرافي والإستراتيجي:

ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها حوالي 330434 كم مربع وتنقسم إلى منطقتين، ماليزيا الغربية (شبه جزيرة ماليزيا) وماليزيا الشرقية(صباح و سراك) إسمها الرسمي "إتحاد ماليزيا" (فرساتوان تانه مليسيا) وتتكون من 13 ولاية هي : برليس قدح، بينانج، فيرق، كلنتن، ترنجاو، بهانج، سلانجور، نجري سمبيلان ، ملقا، جوهور، صباح سراك. بالإضافة إلى المقاطعات الفيدرالية الثلاثة، عاصمة الدولة كوالالمبور ومركز إدارة الحكومة الفيدرالية مدينة بوتارجايا وجزيرة لابوان، ويبلغ عدد سكانها حوالي 27,730,000 نسمة حسب إحصاء العام 2008 م.¹

وتحد ماليزيا الغربية شمالا تاييلاندا و جنوبا كل من سنغافورة واندونيسيا، أما ماليزيا الشرقية (بورنيو الماليزية) فتحدها اندونيسيا جنوبا، ويفصل بين شطري ماليزيا الرئيسيين بحر الصين

¹ محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنوع الى التناغم النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي، مركز التنوع للدراسات، متحصل عليه بتاريخ 2014/11/12 من موقع :

الجنوبي، فيما يفصل مضيق ملقا بين شبه جزيرة ماليزيا وسومطرة، وهو من أهم الممرات الملاحية في العالم ويفصلها عن سنغافورة مضيق جوهور .

كوالالمبور هي العاصمة الرسمية و بوتراجايا هي عاصمة الإدارة الفيدرالية، وعلى الرغم من أن العديد من الفروع التنفيذية والقضائية للحكومة الاتحادية قد انتقلت إلى هناك لتخفيف الازدحام المتزايد في كوالا لامبور، لا تزال كوالا لمبور عاصمة ماليزيا التشريعية لأنها تضم مقر البرلمان الماليزي، ومن أهم المدن الكبرى الأخرى في ماليزيا، مدن جورج تاون وإيبوه وجوهوربارو، و كوتشينغ، وكوتا كينابالو، وميري وملقا. وتتضمن التضاريس الماليزية سهول ساحلية ترتفع في كثير من الأحيان لتشكل تلالا وجبالا مغطاة بالغابات الكثيفة، حيث تتداخل السلاسل الجبلية مع جبال تايلاندا في شبه جزيرة الملايو الغربية، و تتراوح إرتفاعاتها ما بين 1000 - 4000 متر فوق سطح البحر، وأعلاها جبل كينابالو بارتفاع 4095.2 متر الموجود في جزيرة بورنيو، وتشكل السلاسل الجبلية ما يقارب من 60% من مساحة ماليزيا و تتخللها السهول والمجاري النهرية، ويبلغ طول الخط الساحلي في ماليزيا، 1930 كم في شبه جزيرة الملايو، و 2253 كم ، في سرواك وصباح .

والمناخ في مجمله إستوائي حار رطب طوال العام، وتتساقط الأمطار بنسب عالية حيث تعتبر من أعلى الأقاليم تساقطا في العالم، مما ساهم في تنوع وكثافة الثروة الغابية ولماليزيا موقع إستراتيجي هام بالنسبة للملاحة البحرية و الجوية، فهي تقع على المحور الذي يربط بين أوروبا وغرب آسيا والشرق الأقصى¹.

¹ -COUNTRY PROFILE : MALAYSIA ، pp 8-9 ، Obtained it on 11/02/2015 from a site : <http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Malaysia.pdf>.



شكل 1: يمثل خريطة دولة ماليزيا

المصدر : <http://tours.daleel-malaysia.com>

2- التاريخ السياسي لماليزيا:

يرجع تأسيس ماليزيا الحديثة بشكل رسمي إلى تاريخ 16 سبتمبر 1963م، وذلك كإتحاد مكون من الولايات الواقعة في شبه جزيرة ملايا (*) بالإضافة إلى ولايتي صباح و سراواك

(*) - هناك عدة آراء حول أصل كلمة ملايو أو ملايا ، حيث يقول التفسير الأكثر قبولاً أن الكلمة هي مزيج من كلمتين من لغة التاميل - السنسكريتية، ملاي (تلة) واور (مدينة) ، وتعني مدينة التلة . حيث تم تبني هذا الإسم عندما بدأ المسافرون والتجار الهنود بتحديد المنطقة الجغرافية فيما حول دولة ماليزيا اليوم . واستعمل فيما بعد كتسمية لمملكة الملايو MALAY التي برزت بين القرنين السابع والثالث عشر، في المنطقة حول دار ماسرايا الحالية في سومطرة. و أضيفت لها كلمة - سيا (SIA) من اللغة اللاتينية -اليونانية لاحقاً ، لتصبح ماليزيا MALAYSIA، مما يجعل اسم ماليزيا يعني أرض شعب الملايو، وقد حملت المنطقة القارية من البلاد اسم مالايا (بدون "سي") حتى عام 1963، عندما انضمت للاتحاد كل من صباح وساراواك في الجزء الشمالي من جزيرة بورنيو . واصبحت تسمى من ذلك الحين دولة ماليزيا . ويشير تغيير الإسم إلى تغيير حدود البلاد إلى ما وراء شبه جزيرة الملايو .

المرجع :

- Govind Chandra , Pande India's Interaction with Southeast Asia: History of Science, Philosophy and Culture in Indian Civilization , Vol 1, Part 3, Munshiram Manoharlal , 2005 , p266.

وسنغافورة وبعد ذلك انفصلت سنغافورة سنة 1965، وكانت ماليزيا قبل ذلك تعرف باسم ملايا، ثم بإتحاد الملايو وهو إتحاد تم تأسيسه في 1 فيفري 1948 .

ويشير التاريخ إلى أن الولايات السياسية الأولى في ماليزيا ظهرت في شبه جزيرة ملايا حوالي سنة 900 م. حيث كانت هذه الولايات خاضعة لإمبراطورية سري فيجايان، وفي القرن الـ13م حلت كل من إمبراطورية جاوه، وماجاباهيت، وتايلاندا محل إمبراطورية سري فيجايان.

ومع بداية القرن 14م أصبحت الصورة السياسية في شبه جزيرة ملايا أكثر وضوحا وذلك بظهور عهد إمبراطورية ملقا، التي برز من خلالها العصر الذهبي للقوة السياسية للملاي الذي صادف فترة إنتشار الإسلام في منطقة جنوب شرق آسيا. حيث تم تحويل منطقة ملقا نفسها إلى منطقة إسلامية وكان للدعوة الإسلامية أثر كبير في تشكيل السمات الرئيسية لمجتمع الملاي، وبدأ الغزو الأوروبي لشبه جزيرة ملايا باحتلال البرتغاليين لمقا في عام 1511 م الذي استمر إلى أن سقطت في أيدي الهولنديين سنة 1641 م، وفي عام 1824 م سيطرت عليها بريطانيا. والملاحظ أن الإحتلال البرتغالي والهولندي لمقا لم يحدث أي تغيير اجتماعي ملموس في مجتمع الملاي، وفي عام 1874 م تم التوقيع على إتفاقية (بنكور) التي تعتبر نقطة البداية للتغيرات السياسية والإدارية في ولايات الملاي، حيث تم بموجبها تعيين مسؤولين بريطانيين لتقديم النصح للسلطين الملاويين في كافة الأمور ما عدا الأمور المتعلقة بالدين والعادات .

وفي سنة 1941 م و أثناء الحرب العالمية الثانية، إحتل اليابانيون ولايات الملايا بعد حملة استمرت مدة شهرين حتى إستسلامهم في سبتمبر 1945م، وفي عام 1946م أعلنت بريطانيا عن رغبتها في إنشاء "اتحاد الملايو" ليجمع شبه جزيرة الملاي في دولة واحدة مع تجنيس كافة الإثنيات غير الملاوية من الصينيين والهنود، وهذا ما أثار حفيظة السكان الأصليين (الملاي) ، الذين عارضو الفكرة، و قامو بتأسيس المنظمة الوطنية المتحدة للملايو

(آمنو - UMNO) في 11 ماي 1946 برئاسة "عون جعفر"، التي نجحت في توحيد السكان الأصليين في جبهة واحدة، وإجبار البريطانيين على التخلي على مشروعهم. وفي عام 1948 م تم التوقيع على إتفاقية إتحاد الملايا التي تم بموجبها تعيين مندوب سامي بريطاني وإنشاء مجلس تشريعي فيدرالي ومنح حكومات الولايات بعض السلطات. وفي نفس العام شنت الحركة الشيوعية حملة تمرد لتغيير الأوضاع، وهذا تأثرا بنجاح الثورة في الصين، مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ التي استمرت إلى غاية القضاء التدريجي عليها في 1960 م وهذا ما حدا برجال الأعمال الصينيين المعتدلين لتأسيس جمعية الصينيين الملاويين في سنة 1949م من أجل دعم التعايش المشترك مع المالاي للمحافظة على المصالح الاقتصادية الكبيرة لهم، لذلك فقد قبل المالاي باعطاء حقوق المواطنة للصينيين والهنود وفي المقابل فقد قبلت الاثنيات الوافدة بأن يكون الإسلام هو الدين الرسمي للدولة والمناصب السياسية السامية في يد المالاي واللغة الرسمية للبلاد هي لغة المالاي (بهاسا ملايو).¹ وقد فاز تحالف الحزبين في انتخابات بلدية كوالا لمبور لسنة 1952 بعد انتقال قيادة حزب آمنو إلى تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء سلطنة قدح.² وفي عام 1955م وُضع دستور جديد تم بموجبه نقل مسؤولية إدارة الحكومة لممثلي الشعب المنتخبين، وقد فاز حزب التحالف المكون من حزب منظمة اتحاد المالاي الوطني آمنو (UMNO) والحزب الصيني الماليزي (MCA)، وحزب المؤتمر الهندي الماليزي (DIP) بـ51 مقعدا من بين 52 مقعدا، وبالتالي أصبح رئيس حزب آمنو، "تونكو عبد الرحمن بوترا الحاج" أول رئيس للوزراء لاتحاد المالاي الذي قاد وفدا يمثل التحالف الحزبي وسلطين الملايو للتفاوض مع بريطانيا سنة 1956، حيث تم عقد

¹ - Shamsul Haque Malaisie; rôle de l'État dans la gestion destensions ethniques. ALTERNATIVES SUD, VOL 17 2010, p 40 .

² - محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008 ، ص ص 14-15.

مؤتمر في لندن لمناقشة مسألة الاستقلال وتمت الموافقة على إنشاء لجنة خاصة لإعداد مشروع دستور، وفي شهر أوت من سنة 1957م تم التوقيع على اتفاقية إعلان الاستقلال .

وفي جانفي 1961م تم إنشاء لجنة خاصة لدراسة آراء سكان ولاية صباح وسراواك حول فكرة تأسيس دولة " ماليزيا " التي اقترحها رئيس الوزراء تانكو عبد الرحمن إلى جانب دعوة سنغافورا إلى الإنضمام إلى الاتحاد، وبعد موافقة السلطات التشريعية في شمال بورنيو وسراواك وسنغافورا، أعلنت دولة " ماليزيا " مكونة من ولايات الملايا، إضافة إلى صباح وسراواك وسنغافورة ، وفي 7 اوت 1965 م انفصلت سنغافورة عن ماليزيا بعد خلافات تنظيمية لتصبح دولة مستقلة.¹

المطلب الثاني : التركيبة السكانية

تعد ماليزيا إحدى الدول متعددة الأعراق، حيث تتكون من الملايو (سكان البلاد الأصليين) بالإضافة إلى قبائل سارواك وصباح و سلالة المهاجرين الصينيين والهنود الذين أخذوا يتوافدون إلى ولايات الملايو منذ أكثر من 600 سنة، وهذا ما جعل دولة ماليزيا اليوم تتكون من ثلاثة مجموعات رئيسية، الإثنية الملاوية (السكان الأصليين للبلاد) وعرقيتان وافدتان (العرقية الصينية والعرقية الهندية).

وقد بدأت ملامح الشكل الديمغرافي للمجتمع الماليزي في التغير إبان فترة الاستعمار البريطاني للبلاد، حيث قام البريطانيون آنذاك بالتوسع في صناعة القصدير و المطاط مما جعلهم يجلبون الكثير من الصينيين والهنود للعمل فيها، وعملوا على فصلهم على السكان الأصليين لمنع أي أزمات عرقية، مما جعل كل مجموعة تحافظ على ثقافتها.²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص 16.

² - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، النموذج الماليزي للتنمية. القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية، 2005 ، ص7.

1- الخريطة العرقية للمجتمع الماليزي :

تعتبر ماليزيا نموذجا للمجتمع متعدد الأعراق والأديان، إذ يتكون المجتمع الماليزي من جماعات البوميوترا **Bumiputra (*)** وهم السكان الأصليون للبلاد، والتي تضم الأورانج أصلي، و المالاي، وجماعات بوميوترا أخرى، إلى جانب أقليات أخرى تتمثل في الأوراسيون (**Eurasians**)، و الجماعات الوافدة من الصينيين و الهنود.¹ و يتسم التكوين العرقي للمجتمع الماليزي بدرجة عالية من التنوع دينيا و عرقيا و لغويا.

وتمثل إثنية المالاي حوالي 65,1% من إجمالي سكان الدولة في حين يمثل الصينيون 26% ، ويمثل الهنود 7,7%، هذا إلى جانب 1,2% للمجموعات العرقية الأخرى من التايلانديين، والإندونيسيين، والأستراليين والأوروبيين بالإضافة إلى الأعراق الصغيرة مثل الكاذران والأبيان التي تقطن ولايتي صباح و سارواك.² ويمكن تقسيم التركيبة السكانية في ماليزيا إلى قسمين رئيسيين :

أولا - السكان الأصليون للبلاد البوميوترا **Bumiputra** :

جماعات البوميوترا، ويمثلون النسبة المئوية الأكبر من مجموع السكان، وتضم ثلاث مجموعات عرقية وهي (المالاي ، الأورانج أصلي، ، جماعات بوميوترا أخرى)

(*)- مصطلح " البوميوترا **Bumiputra** " : يقصد به أبناء الأرض أو التربة أو أمراء الأرض، وذلك لتمييز السكان الأصليين وغالبيتهم من المالاي أو الأعراق المرتبطة بهم، وتضم جماعات البوميوترا، المالاي، الأورانج أصلي وجماعات السكان الأصليين بوميوترا أخرى في شبة جزيرة ماليزيا، بالإضافة الى جماعات السكان الأصليين في شرق ماليزيا في صباح وسارواك.

المرجع : جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضير محمد . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ، 2006، ص173.

¹- نفس المرجع السابق ، ص95 .

² - Juyum, Anak Jawan ، malaysia politics Government .Salangor : karisma Publications. 2011 ، p3.

أ- المالاي:

بالرجوع إلى المادة 160 من الدستور الفيدرالي الماليزي فإن مصطلح المالاي "MALAY" يعود إلى ذلك الشخص المسلم والذي عادة يتكلم لغة المالاي ، ويتوافق مع عادات وأعراف إثنية المالاي¹. ويمثل المالاي أكبر الجماعات العرقية في شبه جزيرة ماليزيا، هذا بالإضافة إلى وجود أقلية كبيرة نسبيا منهم في ولاية سارواك 23% من سكان البلاد وأقلية أخرى أصغر في ولاية صباح حوالي 15%، وتتفرع منها جماعات أخرى مثل (الجاوين، البويانيين، البوجين، الإتشينيين المينانج كابو، المادوريين السوندانيين، البنجاريين)، ولكل جماعة من هذه الجماعات لهجتها ولغتها الخاصة التي تندرج تحت اللغة الأم "البهاس ملايو".

ب- جماعات بوميوترا أخرى:

على الرغم من أنها تظل جماعات أقلية على المستوى القومي، إلا أنها تمثل الجماعات الأغلبية في كل من ولايتي (صباح وسارواك)، ففي ولاية صباح يطلق عليهم إسم **Anaknegri** ويندرج تحت هذا المسمى حوالي 39 جماعة إثنية تشمل (الكاداز اندوسون، المورت، الباجو وغيرها من الجماعات الإثنية)، وتمثل جماعة الكاداز أندوسون الجماعة الإثنية الأكبر حجما في ولاية صباح 18،4% من سكان الولاية ويلبها بعد ذلك الباجو 17،3% أما في ولاية سارواك فيشار إليهم بمسمى الداياك، ويمثلون حوالي 44% من سكان ولاية سارواك².

ج- الأورانج أصلي :

هي عبارة عن جماعة صغيرة العدد، أطلقت عليها الحكومة هذا المسمى في أوائل الخمسينات ولا يزال مستخدماً حتى الوقت الحالي، و لا يتجاوز عدد أفرادها 93 ألفا ويتوزعون

¹ – Julian Hopkins, Julian C.H.Lee, thinking through Malaysia : culture and identity in the 21st century. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre, 2012, p17.

² – Fadzilah, Majid Cooke, Sumei Toh et Justine Vaz; Partenariats communautés–investisseurs: Leçons du secteur du palmier à huile en Malaisie orientale . London, Institut International pour l'Environnement et le Développement (IIED), 2012, p13.

ثقافيا ولغويا بين 19 جماعة إثنية و ينقسمون إلى ثلاث مجموعات، البدو، الأقزام، الزنجانيين الآسيويين **Nomadic Negritos** يقطنون المناطق الشمالية والوسطى من شبه جزيرة الملاي أما السينا وأشباه البدو فيقطنون في المنطقة الوسطى ويمارسون نمطاً من الزراعة المتقلة والجاكون يقطنون المنطقة الجنوبية ويمارسون نمط الزراعة المقيمة.¹

ثانيا - السكان غير الأصليين للبلاد Non- Bumiputra

أ - الصينيون الماليزيون :

هم ثاني أكبر الجماعات العرقية في البلاد من حيث الحجم بعد الملاي. يبلغ عددهم حوالي 27% من مجموع السكان وفق تقديرات 2008، وقد جاءوا إلى أرض الملاي هرباً من الفقر والمجاعات والكوارث الطبيعية التي شهدتها الصين في فترات معينة، وباعتبارهم غرباء عن البلاد، فقد كانت لديهم قدرة فائقة على التنظيم والتماسك فيما بينهم، ومن ثم التكيف مع معطيات الواقع، ومنذ ذلك الحين أصبح الصينيون جماعة حضرية سادت مناطق التصنيع والمدن الجديدة. على عكس الملايو الذين كانوا يعيشون آنذاك في جماعات ريفية متخلفة. وعليه فقد خلقت هذه الأوضاع الاقتصادية للصينيين وعيا فيما بينهم بأنه لابد من حماية مصالحهم وقد ظهر هذا الوعي بوضوح بعد حصول البلاد على الاستقلال، مما مكنهم بأن يكونوا على قدر عالي من الكفاءة في الانتاجية الاقتصادية وإنشاء الأصول.²

لقد تزايد عدد الصينيين بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام 1957 كان عددهم يقدر بحوالي 2,333,756 نسمة، وأصبح عددهم في سنة 2008 يقدر بحوالي 6,571,274 نسمة أي بنسبة 26%، ويرتكزون في وسط شبه جزيرة الملاي وخاصة

¹ - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى متكيس (محررون)، الأطلس الماليزي . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية العلوم الاقتصاد و السياسية ، 2006 ، ص 175.

² - Ahmad Bashri Sulaiman, Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013, p12.

في كوالالمبور وضواحيها، بنسبة تقدر بحوالي 46,3 % من إجمالي عدد السكان فيها وفي منطقة بينانج بنسبة 43,5%.¹

ب - . الهنود الماليزيون :

يمثل الهنود الجماعة العرقية الثالثة، حيث يمثلون حوالي 7,7% من مجموع سكان البلاد ويشكل التاميل حوالي 85 % منهم إلى جانب أقلية من الجوجرتيين، البنجابيين، وتتواجد النسبة الأكبر منهم في السواحل الغربية لشبه جزيرة المالاي وبالأخص في منطقة الوسط وتقل نسبهم في الولايات الشرقية. إذ توجد الكثافة الأكبر للهنود في ولاية نيجري سيملان بنسبة 16,2% وسيل نجور بنسبة 14,4 %، بيراك 13,1 % ، كوالالمبور 11,4% وبينانج 10,5%، ثم تليها ولايات أخرى في أقصى الشمال والجنوب مثل ولاية قدح في الشمال و ولاية ملقا في الجنوب وتأتي أقل نسبة للهنود في ولاية ترنجانو بـ 0,5 % .²

ج - الأوراسيون :

ترجع أصولهم إلى الأوروبيين الذين قدموا إلى المنطقة في القرن التاسع عشر، ويتركزون في ولاية ملقا، ويبلغ عددهم 29 ألف نسمة، ويتحدثون اللغة البرتغالية "البابيا كريستانج" ويمكن توضيح تطور نسب الإثنيات في ماليزيا في الفترة ما بين 1911 و 2008 من خلال الجدول التالي :

¹ - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ص 41 .

² - محمد محمود عبد العال ، مرجع سابق ، ص ص 42 - 43 .

الفصل الثالث : مدى تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات ادارة التعددية الإثنية في مجال بناء الدولة

السنة	بومبيوترا		الصينيين		الهنود		المجموع
	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %	العدد	العدد
1911	49,2	1,328,000	35	945,000	14	378,000	2,700,000
1921	54	1,569,000	39,4	856,000	15,1	439,000	2,907,000
1931	49,2	1,864,000	33,9	1,285,000	15,1	571,000	3,788,000
1941	41	2,255,000	43	2,365,000	14	770,000	5,500,000
1947	49,5	2,428,000	38,4	1,885,000	10,8	53,1000	4,908,000
1957	49,78	3,125,474	37,17	2,333,756	11,09	696,186	6,278,758
1970	53,11	4,663,484	35,51	3,117,896	10,63	933,250	8,780,728
1980	49,02	6,738,092	32,12	4,414,588	8,55	1,175,076	13,745,000
1991	60,45	10,730,000	28,28	5,020,000	7,94	1,410,000	17,750,000
1995	61,66	11,500,000	27,3	5,290,000	7,74	1,500,000	19,380,000
2000	63,24	13,610,000	26,03	5,600,000	7,48	1,610,000	21,520,000
2005	68	13,892,818	31	7,425,472	9	2,155,782	23,953,136
2008	65,1	18,052,230	26	7,209,800	7,7	2,135,210	27,730,000

جدول 5 : يمثل نسب تزايد الإثنيات الرئيسية في ماليزيا بين سنوات (1911 - 2008)

المصدر : محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم النموذج الماليزي، النموذج

الأمريكي ، مركز التنوع للدراسات ، متحصل عليه بتاريخ 2014/06/12 من موقع :

www.tanaowa.com/wp-content/uploads/2013/02/التنوع-العرقي.PDF.

والملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة عدد سكان الإثنية الصينية اقتربت إلى حد كبير من التساوي مع السكان الأصليين (البومبيوترا) سنة 1941، ولكن النسبة بين الجماعتين أخذت في التباين والتصاعد لصالح السكان الأصليين إبتداء من سنة 1980 إلى اليوم و يرجع ذلك إلى توقف وفود الصينيين والهنود بعد الاستقلال.

- الدين واللغة في ماليزيا:

أ- الدين:

ينص الدستور الماليزي على أن الاسلام هو الدين الرسمي للدولة، حيث يدين 60 % من الماليزيين بالإسلام، ويكفل الدستور حرية العبادة لمعتقي الديانات الأخرى، وجميع المؤسسات الدينية في ماليزيا لها الحق في امتلاك وإدارة منظماتها الخاصة. حيث يدين بالبوذية حوالي 19,2% من سكان البلاد معظمهم من الصينيين، ويدين معظم الهنود بالهندوسية بنسبة 6,3% ، في حين يدين بالمسيحية حوالي 9,10% ويتبع كل من الكونفوشية والتاوية ومعتقدات صينية تقليدية أخرى حوالي 2,6%، وهناك حوالي 2,5% من أصحاب المعتقدات الأخرى مثل المذهب الروحي Animism و الشامانية ، والبهائية وغيرها.¹

ب- اللغة:

تعد لغة المالاي (البهاس) اللغة الرسمية للبلاد والإنجليزية اللغة الثانية، إلى جانب ذلك توجد عدة لغات ولهجات آسيوية أخرى تربط بالجماعات المختلفة المتعايشة في المجتمع الماليزي. ومن أهم هذه اللغات واللهجات الصينية (الكانتونية، المانداراين، الهوكيين الهاكا والتويتشو، الهاينان)، ولغات ولهجات مرتبطة بالهنود مثل (الأميل ، والتلوجو)

كما يوجد لهجات مرتبطة بالجماعات الأخرى، مثل اللهجات المحلية في شرق ماليزيا كلغة " الأبيان " الأكثر انتشاراً ، ولغة " البابايا كريستانج"، إلى جانب لغات ولهجات أخرى مثل التاوية.²

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص، 183 - 192 .

² - عمر الرفاعي ، خطابات محاضير محمد (تر: عمر الرفاعي). القاهرة: دار الشروق، 2007، ص96.

المطلب الثالث: خصائص الإثنيات الماليزية

ينتمي سكان ماليزيا عموما إلى الجماعة السلالية المنغولية، التي تتألف بشكل رئيسي من سكان شمال ووسط آسيا وجنوب شرقها، وتضم الفيليبين وماليزيا وأقطار الهند الشرقية وأبرز الشعوب التي تمثل هذه السلالة هي: (اليابانيون، والصينيون، والكوريون، والشعوب التركية، وأهل التيب و الهمالايا)، وتتصف السلالة المنغولية أنها ذات بشرة تميل إلى الصفرة قليلا وطول واسترسال شعر الرأس وسواده، ولدى معظمهم ثنية جلدية تغطي زاوية العين الداخلية .¹

وتتنمي إثنية السياميون في شبه جزيرة الملايو وشرقي سومطرة إلى الجماعة السلالية الزنجية، التي تتصف ببشرة سمراء مائلة إلى الصفرة أحيانا وبتنوع شعر الرأس من الخشن الكثيف إلى المفروط بخصل متناثرة، أما الرأس فيميل إلى الاستطالة، والأنف في العادة عريضا بمنخرين واسعين وشفاه غليظة ومقلوبة، وقد قامت الشخصية القومية لمختلف الإثنيات الآسيوية على إرث ثقافي يرتكز على نزعة الشعور بالتفوق الحضاري الذي ترجع جذوره إلى الفكر الكونفوشيوسي.²

ويمكن التطرق إلى أهم خصائص الإثنيات الماليزية فيما يلي :

1- خصائص إثنية المالاي :

المالاي هم السكان الأصليون في جنوب شرق آسيا ويتواجدون بشكل أساسي في أرخبيل المالاي (ماليزيا و إندونيسيا) إلى جانب وجود حوالي 350 مليون من المالايو في العالم يتوزعون على جنوب إفريقيا (مدغشقر) وجنوب أمريكا، و سريلانكا و جزر المحيط الهادئ.³

¹ - أشيلي مونتاغيو، الدحض العلمي لأسطورة التفوق العرقي (تر حسن أحمد بسام) ط2 . بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981، ص33.

² - نفس المرجع السابق، ص 75.

³ - Asiapac Editoril; Gateway to MALAY CULTURE .SINGAPORE , AsiaPac books pte ltd ،2010، p1.

وترجع أصولهم إلى العرق الأسترونيزي (**Austronesian Origin**) حيث يعتقد أنهم هاجروا إلى أرخبيل الملايو في سلسلة طويلة من الهجرات ما بين 2500 و 1500 ق م حسب ثلاثة فرضيات، الأولى تفترض أنهم قدموا من آسيا الوسطى، والفرضية الثانية تفترض بأنهم بحارة متجولون على مسافات بعيدة عملوا كمرشدين للتجار الهنود والعرب والفرس والصينيين منذ ما يقرب من 2000 سنة، ثم استقروا تدريجيا في هذه المناطق التي يتوزعون فيه اليوم، أما الفرضية الثالثة فتقول أنهم قدموا من جزيرة تايوان قبل 6000 سنة ق م ثم انتقلوا إلى الفلبين و جزيرة بورنيو ثم إلى شبه جزيرة المالاي¹.

و يتميز المالاي بأنهم ذوو قامة متوسطة وبشرة تميل إلى السمرة، مع شعر متنوع، فهناك الشعر الخشن وهناك الأملس وكلاهما يميل إلى السواد، أما من الجانب السيكولوجي فيتميزون بالطبع الهادئ المتسامح مع الآخر²، وكانوا في السابق يميلون كثيرا إلى حياة الريف والزراعة وهذا ما يفسر سيطرة الصينيين على معظم الاقتصاد الماليزي في المدن، وقد أرجع مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق في كتابه **معضلة المالاي** أسباب تخلفهم وتأخرهم عن الإثنية الصينية إلى جملة من الأسباب منها :

أ - عاملي الوراثة والبيئة :

إذ يقول أن تخلف المالاي كان بسبب الجينات الوراثية الناتجة عن إعتيادهم الزواج من داخل عرقيتهم التي تنتظر للزواج على أنه واجب حتى على الضعيف والغبي والعاجز وهذا ما أدى إلى خلق جيل من المالايو غير قادر على التطور والارتقاء إضافة إلى المناخ الاستوائي الحار الرطب الذي أضفى عليهم طابع الكسل والخمول.

¹ -Ethnic Malays, Obtained it on 22/02/2015, from a site :

http://en.wikipedia.org/wiki/Ethnic_Malays.

² - Syed Amir Datin Noor Aini, Malaysian Customs & Etiquette: A Practical Handbook.Singapore :Marchall Cavendish, 2010, p12.

ب- العوامل الثقافية:

لقد كان من أسباب تأخر المالاي سوء فهمهم لمبادئ الإسلام الصحيحة، وهو إنتظارهم دائماً لحسن العاقبة بعد الموت دون الاهتمام بالعمل والارتقاء بالذات في الحياة الدنيا ، وهذا ما يمثل تعارضاً لدعوة القرآن للعمل بجد، وعليه فقد لعبت العوامل الثقافية والقيمية دوراً مهماً في جعل المالاي أكثر ميلاً إلى حياة الريف وامتثالهم للزراعة والصيد . فالشخص الريفي أقل قدرة على مواكبة التحديث والتطور الحضاري .

ج- إنعدام علاقات التعاون بين الأعراق :

لقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً كبيراً في إنعدام التعاون في النشاط الاقتصادي بين الأعراق خاصة بين المالاي والصينيين بسبب الفصل بينهم، مما أدى إلى تأخر مستوى تطور المالاي بالمقارنة مع الإثنيات الأخرى.¹ وعليه فقد دعا مهاتير أبناء عرقته بأن يحتكوا بصورة أكبر مع غيرهم من العرقيات الأخرى وخاصة الصينيين، لكسر الحاجز النفسي بين العرقيتين من جانب واكتساب المالاي مهارات العمل والتجارة من جانب آخر.²

2- لغة المالاي :

لغة المالاي هي واحدة من اللغات الرئيسية في العالم وتستعمل كلغة رسمية في بروناي وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، وهناك أقليات تتحدث بها في تايلاندا، وجزر كوكوس وكريسماس، وسري لانكا، ويتحدث بها حوالي 33 مليون شخص في جميع أنحاء أرخبيل الملايو وتستخدم كلغة ثانية لحوالي 220 مليون شخص.³

¹ - وفاء لطفي حسين عبدالواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتى الأفارقة الزوج في جنوب السودان والأكراد في العراق، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص92.

² - نفس المرجع السابق ، ص93.

³ - Sneddon, James N, The Indonesian language: its history and role in modern society, University of New South Wales Press , 2003, p84.

وينحدر أقدم شكل من لغة المالاي من اللغة بروتو- مالايو- البولينيزية، التي كان يتحدث بها أول المستوطنين الأسترونيزيين(*) في جنوب شرق آسيا، والتي تعتبر لغة الملايو القديمة أحد أنواعها التي تطورت على نطاق واسع من خلال تدفق تدريجي للعديد من اللغات والديانات الهندية وقدم الإسلام، حيث تأثرت بالعربية والمفردات الفارسية.¹

3- العادات والتقاليد:

أكبر احتفال لمجتمع المالاي المسلم هو عيد الفطر أو المعروف محليا باسم هاري راي عيد الفطر - (Hari Ray Aidilfitri) والذي يصادف نهاية شهر (رمضان) ، وبداية مهرجان رئيسي آخر هو (Hari Raya Aidiladha)، الذي يصادف الانتهاء من موسم الحج أما في ولاية سارواك يحتفل منذ قرون بمهرجان قواي دياك Dayak Gawai في شهر جوان وهو يصادف نهاية موسم زراعة الأرز وبداية الموسم الجديد .

وتعتبر المشاركة في حفل زفاف الملايو واحدة من أفضل الطرق لفهم ثقافتهم التقليدية حيث يبدأ حفل الزفاف بإبرام عقد الزواج وتقديم المهر للعروس، وفي يوم الزفاف يلبس المدعون ملابس زاهية الألوان ويستقبلون العريس مع فرقة من الموسيقيين يعزفون على الطبول وتسمى

(*)- اللغات الأسترونيزية : هي إحدى العائلات اللغوية الواسعة الانتشار في أجزاء كثيرة من جزر جنوب شرق آسيا وفي المحيط الهادئ وبأعداد ضئيلة في قارة آسيا، وتقف هذه اللغة على قدم المساواة مع اللغات الهندو أوروبية والنيجيرية الكونغولية (Niger-Congo) و الأفرو آسيوية والأورالية (Uralic) فهي واحدة من أعرق العائلات اللغوية القديمة ، وقد قام عالم ألماني يدعى ويلهلم شميت (Wilhelm Schmidt) باشتقاق كلمة أسترونيزي (austronesisch) من كلمة أستر auster اللاتينية وتعني "الرياح الغربية" مع كلمة نيسوس nêsos اليونانية وتعني " جزيرة " وقد اختير هذا الاسم لتلك العائلة اللغوية بعناية بالغة، إذ يعيش أغلب المتحدثين باللغات الأسترونيزية على الجزر، وبعض هذه اللغات يعد من اللغات الأصلية في الأراضي الآسيوية مثل الملايو ولغات تشاميك ، ويبلغ عدد المتحدثين بلغة الملايو - إحدى اللغات الأسترونيزية 180 مليون شخص تحتل المرتبة الثامنة بين أكثر اللغات انتشارًا في العالم .

المرجع :

- Bellwood ،Peter. Prehistory of the Indo-Malaysian archipelago,University of Hawai Press. (1997),p 97.

¹ - Idem, p60.

(كومباق) ، ويرددون بعض الآيات القرآنية والأدعية، ويُحمل العريس على هودج مصنوع من أشجار النخيل، و قد يطلب من العريس ومرافقيه التغلب على بعض العقبات كفنون للدفاع عن النفس وروح للدعابة في بعض الأحيان قبل أن يسمح لهم بالدخول، و تطلب قريبات العروس من العريس دفع مبلغ من المال إذا أراد رؤية زوجته بشرط رضاها عن المبلغ الذي يقوم بدفعه، وعندما ينجح في رؤيتها يبدأ الاحتفال فعليا، حيث يبدأ أقارب العروسين برش الأرز والماء المعطر الى غاية وصول العروسان لصالة الفرح¹، ويشترك الأشخاص المسنين من أهل العروس والعريس فيما يسمى berbalas pantun، حيث يتم تبادل القصائد والنكت المسلية لإضفاء المرح على الحفل، وتتم معاملة الزوجين في حفلات الزفاف الماليزية كملك وملكة، حيث يرتديان الألبسة التقليدية وبعد انتهاء الحفل يتجه العروسان إلى بيت الزوجية وسط الأغاني التقليدية ودق الطبول ودعوات المدعوين بالسعادة والهناء.²

4- الديانة:

يرجع تاريخ انتشار الإسلام عند المالاي إلى سنة 1255 م، حيث أسلم ملك جزيرة مالاقا على يد تجار مسلمين قادمين من جدة ، وأطلق على نفسه إسم "محمد شاه"، وتبعه شعبه في اعتناق الإسلام، وبذلك قامت أول دولة إسلامية تعمل على نشر الإسلام فيما جاورها من الجزر، وفي غضون نصف قرن أصبحت (ملقا) مركزا يشع بالإسلام على المناطق المجاورة ، فأسلمت جزيرة (باهانغ) وجنوبي جزيرة الملايو.³

2- خصائص إثنية الصينيون الماليزيون :

الصينيون وهم ثاني أكبر مجموعة عرقية في ماليزيا، حيث يشكلون نحو 26% من السكان حسب إحصاء سنة 2008م، ومعظمهم من سلالة المهاجرين الصينيين الذين قدمو

¹ - Syed Amir Datin Noor Aini, *op.cit.* p53.

² - Malaysian Culture and Customs , Obtained it on 14/02/2015, from a site :

<http://www.dalat.org/pdf/malaysianculture.pdf>.

³ -Khou Kay Kim ، *Malay Society : Transformation et Democratization* ، 3 Edition ، Selangor : 2001، p157.

إلى ماليزيا خلال القرن التاسع عشر. ويتميز الصينيون بالنشاط والقدرة على التنظيم والعمل المتواصل، وقد ساهم ارتكازهم في المدن، وقوة العلاقات الداخلية الاجتماعية بينهم وكثرة الجمعيات السرية الناشطة في أوساطهم على سيطرتهم على معظم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وعلى العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك وشركات التأمين ومناجم القصدير، لذلك فهم يعتبرون من العوامل الرئيسية في التقدم الماليزي بسبب قوة العمل والتنظيم لديهم¹.

- لغة الصينيون الماليزيون:

ينقسمون إلى ثلاث مجموعات فرعية، تتحدث لهجات متفرعة عن اللغة الصينية الأم وهم "الهوكين" الذين يعيشون على الجزيرة الشمالية "بينانغ" و الكانتونيون الذين يعيشون في العاصمة كوالالمبور، و تتواجد المجموعة المتكلمة بالماندرينية في ولاية "جوهر" الجنوبية ومع ذلك فإن اللغة المشتركة بين الصينيين في ماليزيا هي الماندرين باعتبارها اللغة الرسمية في المدارس الصينية، حيث تستعمل في حوالي 1287 مدرسة ابتدائية وطنية تمولها الحكومة و 60 ثانوية صينية يديرها القطاع الخاص وثلاثة مؤسسات خاصة بالتعليم العالي.²

- الديانة والعادات:

أ - الديانة:

ترجع ديانة الإثنية الصينية إلى مجموعة من المعتقدات والممارسات التي تعود إلى التقاليد الدينية الصينية القديمة إلى جانب الابتكارات المحلية، مع إدراج بعض المعتقدات الدينية

¹ - محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف متحصل عليه بتاريخ 29/01/2015 م من موقع :

studies.aljazeera.net/.../06/201262111235327448.htm .

² -Mohd Shuhaimi bin Haji Ishak، CULTURAL AND RELIGIOUS FESTIVALS: THE MALAYSIAN EXPERIENCE

p101، Obtained it on 14/02/2015، from a site :

<http://repository.um.edu.my/1002/1/Mohd%20Shuhaimi%20-%20CULTURAL%20AND%20RELIGIOUS%20FESTIVALS%20THE%20MALAYSIAN%20EXPERIENCE.pdf>

%20CULTURAL%20AND%20RELIGIOUS%20FESTIVALS%20THE%20MALAYSIAN%20EXPERIENCE.pdf.

المحلية والممارسات داخل النظام الديني، فهو يجمع بين الديانة الصينية القديمة، الممزوجة بعناصر الطاوية والتقاليد البوذية وكذلك الأخلاق الكونفوشيوسية .

ب - العادات والتقاليد:

تقوم عادات الصينيين الماليزيين على مجموعة من الإحتفالات والطقوس المرتبطة بالتاريخ الصيني القديم والمتوارثة عبر الأجيال، ومن أهم هذه الأعياد وأكثرها شعبية عيد الربيع المرتبط بالسنة الصينية الجديدة، والذي يأتي في اليوم الأول من السنة القمرية الصينية التي تنقسم إلى إثني عشر شهرا يسمى كل شهر منها باسم حيوان (الجرد الثور، النمر الأرنب، التتین، الأفعی، الحصان، الخروف، القرد، الدجاج، الكلب والخنزير) وعادة ما يأتي بين 21 جانفي و19 فيفري من السنة القمرية، ويصادف هذا اليوم زمن توحد العائلات الصينية Thien Nin Fan.

حيث يتم في هذا اليوم إرتداء الملابس الجديدة وإقامة الصلوات ووضع الهدايا و عيدان البخور والشموع في المعابد، ويتلاقى أفراد الأسرة والأصدقاء ليتم تبادل مختلف مظاهر الإبتهاج والفرح، وخاصة الأطفال الذين يتطلعون إلى الاحتفالات بكل شوق، لأنهم سيحصلون على (العلبة الحمراء الصغيرة) التي تحتوي على بعض المال وغيرها من المفاجئات وتستمر الاحتفالات لمدة 15 يوما وفي الليلة الأخيرة ينتهي المهرجان بالاحتفال الختامي المسمى Chap Goh Meh الخاص بالفتيات الصغيرات، حيث يعتقد الصينيون أنه يوم الحظ لإيجاد شريك الحياة.¹

3- خصائص إثنية الهنود الماليزيين :

كان الهنود يزورن ماليزيا منذ 2000 سنة، ولكن استقرارهم بشكل جماعي بدأ مع بداية القرن الـ 19، حيث جاؤ من جنوب الهند فارين من الفقر و إنخفاض مستوى المعيشة وعند وصولهم إلى ماليزيا عمل الكثيرون منهم في مناجم القصدير وجمع المطاط، ويشكل الهنود

¹ - Ipid; p102.

الماليزيين حوالي 10 % من سكان ماليزيا، ويعمل الكثير منهم اليوم في الإدارة ورجال أعمال صغار.¹

- لغة الهنود الماليزيين:

يتحدث الهنود الماليزيين اللغة التاميلية وهي إحدى اللغات الدرافيدية المنتشرة في شمال سريلانكا وشرقها وفي جنوب الهند (ولاية تاميل نادو) و يتكلمها إلى جانب الهنود الماليزيين أقبليات تاميلية في الهند، سنغافورة ، موريشيوس ، فيجي، ريونيون، ترينيداد وجنوب أفريقيا ويتحدث بها حوالي 80 مليون نسمة .²

- الديانة والتقاليد:

أ- الديانة:

غالبية الهنود في ماليزيا هم من أتباع الديانة الهندوسية التي تعتبر من أقدم الديانات في العالم، وترتبط ارتباطاً وثيقاً مع الأساطير والفولكلور والعادات و آداب الهندوس، وتعتبر الهندوسية من الديانات متعددة الآلهة، ولا تتبع نبيا بعينه، لكن رغم هذا فإنه يوجد لها إله واحد فوق هذه الآلهة وهو البراهما، و هو كيان مجهول لا يمكن لأي شخص أن يستدل عليه ويعتقد أنه يسكن كل جزء من العالم الواقعي، و يعتقد الهندوس أنه يوجد في ثلاثة صور منفصلة هي: فينشو وتعني الحافظ، و براهما وتعني الخالق و شيفا وتعني المهلك، وهذه الصور الثلاثة للبراهما معروفة أيضا من خلال صور التجسيد الكثيرة لكل منها، فالهندوسية لا تؤمن بمفهوم فلسفي واحد، ولا تتبع نمطا موحدا للشعائر الدينية.³

¹ - R. Santhiram, Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999, p. 36..

² - Michael Wood ; A South Indian Journey: The Smile of Murugan : Obtained it on15/02/2015from a site:

<http://books.google.fr/books?id=sK4hIRAdIJ8C&dq=tamil+last+classical+civilization&hl=fr>

³ - Mohd Shuhaimi bin Haji Ishak; op cit ، p102.

ب- العادات والتقاليد:

من أكبر المناسبات أهمية عند الهندوس في ماليزيا، عيد ديبافالي (Deepavali) أو مهرجان الأنوار ويعني انتصار الرب كريشنا (Krishna) على الشيطان رافانا (Ravana) وللاحتفال بهذه المناسبة، تقوم الإثنية الهندية بتزيين المنازل بأضواء مصابيح الزيت، ويبدأ الاحتفال بحمام زيت الزنجبيل حسب طقوس nallennai ، حيث يعتقد الهندوس أن الإستحمام يطهر من جميع الذنوب، ثم يتجهون إلى المعابد للقيام بالصلوات و يتبادلون الزيارات والهدايا .

ومن الاحتفالات الأخرى المهمة بالنسبة للهندوس، إحتفال (Thaipusam) الذي يدوم ثلاثة أيام، ويصادف اليوم العاشر من التقويم الهندوسي، ويرمز للآله المنتصر مورغن (Murugan) الذي هزم آله الأرواح الشريرة أسوراس (Asuras)، حيث يبدأ موكب ضخم من عربات الفضة الرائعة تحمل تماثيل الرب سوبرامانيام إله الرخاء، يرافقه المحتفلون وهم يقرعون الطبول ويرددون الدعوات لتحقيق الوعود بالخلاص من الذنوب، حيث تحمل وجوههم وألسنتهم الإبر الطويلة، ويقومون بالزحف على الزجاج المكسور لإظهار الإخلاص للرب وكل سنة يقوم الآلاف من الهندوس بزيارة كهوف باتو لتكريم وتقديم القرابين، حيث سجل أعلى رقم في عام 2006 م بحوالي مليون زائر.¹

¹ - ibid: pp · 103 - 104.

المبحث الثاني : محددات الحراك الإثني في ماليزيا

لقد كان لتغير التركيبة السكانية في ماليزيا وتحولها من أغلبية ملاوية في القرن الثالث عشر الميلادي إلى مجتمع متنوع عرقيا مع مطلع القرن 20، الأثر البالغ في إثارة العديد من الاضطرابات الإثنية، تمثلت أبرزها في المواجهات الدامية لسنة 1969م، التي كانت نتيجة لمجموعة من العوامل المتمثلة فيمايلي :

المطلب الأول : العوامل المؤثرة في تغير التركيبة السكانية

يرجع تغير التركيبة الإثنية في ماليزيا إلى عدة عوامل أساسية منها :

1- الموقع الاستراتيجي :

لقد ساعد الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسلطنة "ملقا" والتي كانت تمثل دولة ماليزيا الحالية تقريبا، بأن تلعب دورا مهما في الحركة التجارية بينها وبين منطقة الشرق الأقصى من جانب والعالم العربي وأوروبا من جانب آخر، فقد مثلت المدن التجارية في ملقا مراكز جذب للتجار العرب والصينيين و الهنود و المستكشفين الأوروبيين، واكتسبت قوة كمركز تجاري ساهم في دعم الانفتاح بين الثقافات المتعددة وإشاعة روح التسامح والاستعداد لقبول الآخر.¹

2- الموارد الطبيعية و الاقتصادية :

وتتمثل في طبيعة المنطقة الغنية بوفرة المياه والمحاصيل الزراعية والمعادن، والظروف المناسبة لإنتاج المطاط و زيت النخيل في المناطق المرتفعة الجبلية، وقد كان هذا سببا في جذب العديد من الهجرات من الأقاليم المجاورة ذات الكثافة السكانية العالية كالصين والهند بالإضافة إلى هجرات العرب المسلمين والأوربيين، حيث ساهمت ملقا في ذلك بتحولها إلى أهم المراكز التجارية لتجارة الأخشاب و القصدير وغيرها من المنتجات التي كانت تنتجها شبه

¹ - جابر سعيد عوض، مرجع سابق ، ص173.

جزيرة الملايو، كما كانت مركزا لاستيراد الذهب والفضة والحريير والملابس وتخزين البضائع القادمة من الهند والصين و مينمار، وسيام و كمبوديا، حتى أن الأوروبيين حددوها في خرائطهم كمركز تجاري مهم في جنوب شرق آسيا، ونتيجة لذلك أصبحت أرض الملايو مركزا تجاريا مهما في جنوب شرق آسيا، لم يقصده التجار الصينيون والهنود باعتبارهم التجار الأساسيين في المياه الآسيوية فحسب، بل أصبح يقصده المسلمون والتجار العرب .

3- دور الإستعمار الأوروبي :

إحتلت بريطانيا شبه جزيرة الملايو سنة 1896 عن طريق شركة الهند الشرقية البريطانية التي نشطت منذ سنة 1601 م ، وفي إطار سياسات التوسع البريطاني تم استقدام عددا كبيرا من الصينيين والهنود للعمل في استخراج القصدير ثم تحول الكثيرون منهم للعمل بالتجارة والأنشطة الاقتصادية .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين تواصلت الهجرات الصينية والهندية إلى المنطقة، إذ وصل عدد المهاجرين الصينيين في سنة 1911م إلى حوالي 945 ألف شخص، وبالرغم من أن الهجرة تراجعت إبان الحرب العالمية الثانية، إلا أنها سرعان ما ارتفعت في أعقابها، حيث ارتفع عدد المهاجرين من 360 ألف شخص سنة 1929م إلى 403 ألف شخص سنة 1938م. وفي ظل هذا التيار الجارف من الهجرة اختلت التركيبة السكانية لأول مرة لصالح الصينيين الذين شكلوا 44,7 % من السكان سنة 1948م، مقابل حوالي 43,5% لسكان البلاد الأصليين وبلغت نسبة الهنود حوالي 10,3%.¹

وعليه فإن السياسة البريطانية لعبت دورا هاما في تغيير التركيبة العرقية لماليزيا وتكريس أسس المجتمع التعددي الشديد الانقسام والمختل ماديا لصالح الإثنية الصينية. إذ قامت بتقسيم الأنشطة الاقتصادية بين الفئات على أساس عرقي مع الحد من الاتصال بين مختلف الإثنيات

¹ - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى متكيس (محرران)، مرجع سابق ، ص 29

إضافة إلى تبني سياسات تعليمية وإدارية كرسست التفاوت في بنيان المجتمع الماليزي، حيث قام تحالف مصلحي ضمني بين الاستعمار البريطاني والمهاجرين الصينيين الساعين للثروة وهذا ما أثر سلبيا في الطبقة التجارية المالوية وغيرت من هيكل المجتمع ومكوناته، وبذلك سيطر الصينيون والهنود بدرجة أقل على الأنشطة الاقتصادية و المالية في البلاد، في حين إكتفى المالاي بقطاع الزراعة التقليدية في المناطق الفقيرة، وقد صرح مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزي السابق في أحد خطاباته أمام الأمم المتحدة، مشبها تغير التركيبة الإثنية التي خرجت بها ماليزيا بعد الإستقلال عن بريطانيا، " بالقبلة التي ورثناها عن الماضي الاستعماري" ¹ وهذا الوضع المعقد إثنيا أسفر على إشكاليات كبيرة للنظام السياسي الماليزي بعد الاستقلال، وكانت أحد صورها الاضطرابات العرقية لسنة 1969 بين المالاي والصينيين التي ترجع إلى جملة من الأسباب . ²

المطلب الثاني : أسباب بروز الحراك الإثني في ماليزيا

يرجع بروز الحراك الإثني في ماليزيا إلى جملة من الأسباب تتمثل في مايلي :

1 - الأسباب التاريخية :

إن الاحتلال البريطاني لماليزيا تسبب في تقسيمها إلى ثلاث جماعات إثنية رئيسية وكانت العلاقات بينها ضعيفة وهشة لدرجة أنهم كانوا يتحولون إلى أعداء بسهولة شديدة ومع ذلك فإن الإدارة البريطانية استطاعت احتواء هذه الخلافات مؤقتا من خلال الحرص على فصل المجموعات الإثنية على بعضها البعض ³، فلم يتطور الوضع إلى صراع عرقي إلا في ظل

¹ - David Camroux, "Un détour par l'extérieur: Unité nationale et politique étrangère en Malaisie". Les Cahiers du ceri, n° 11, 1994 , p 11.

² - سعد علي حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائها، منتدى السياسة العامة ص 7. متحصل عليه بتاريخ 2015/02/12 من موقع :

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=50942>.

³ - Azly Rahman, Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's GE-13. Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013, p20.

الاحتلال الياباني للبلاد إبان الحرب العالمية الثانية، حيث ساهمت المعارك بين اليابان والصين أثناء هذه الحرب في تعميق الكراهية المتبادلة، بسبب مناهضة الأقلية الصينية للاستعمار الياباني لشبه جزيرة الملايو، بينما اتخذ المالاي موقفا محايدا منه، وهذا ما جعل اليابانيون يوفرون فرصا اقتصادية وتعليمية أفضل للمالاي لم يوفروها للصينيين.

وقد جعلهم هذا الوضع سنة 1948 يحاولون القيام بحركة انقلابية دعما للشيوعية سرعان ما تطورت إلى حرب عصابات واسعة النطاق تعبيراً عن مدى طموح الأقلية الصينية في السيطرة السياسية بعد السيطرة الاقتصادية إلى جانب انسياقها وراء الثورة الشيوعية في وطنها الأم الصين الشعبية، وقد تدخلت بريطانيا آنذاك بالقوة المسلحة لتصفية المقاومة الشيوعية، وقامت بإعادة توطين الصينيين في قرى خاصة بهم من أجل عزلهم عن الاتصال بالشيوعيين والحيلولة دون تجدد مثل هذه الاضطرابات التي تهدد مصالحها الاستراتيجية.

وقد تراجعت حدة الخلافات الإثنية نسبياً أثناء تعاون الإثنيات الثلاثة للمطالبة بالاستقلال عن بريطانيا، حيث تم تأسيس التحالف الوطني لنيل الاستقلال عام 1952 م، مكوناً من حزب الآمنو (UMNO) ، منظمة تحالف اتحاد الملايا، وهو الحزب الأكبر في البلاد، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية (MCA) و حزب المؤتمر الماليزي الهندي (DIP)، وقد كان التحالف الوطني هو المنظمة التي قادت البلاد إلى الاستقلال سنة 1957 بزعامة " تنكو عبد الرحمن" الذي استطاع أن يجمع هذه الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في البلاد، وقد قام التحالف على مجموعة من المبادئ أهمها :

- الإيمان بالديمقراطية الغربية كنظام سياسي .
- التعاون مع الغرب والكومنولث البريطاني بوجه خاص .
- التعاون بين العرقيات الثلاثة باعتباره وسيلة وحيدة لاستمرار حياة اتحاد ماليزيا .

- ضرورة الاعتماد على التخطيط في مجالات العمل الداخلي، وقد وضعت الحكومة آنذاك أول خطة للتنمية في عام 1966م لتستمر حتى 1970م.¹

2- الأسباب السياسية:

كان للصعود المتنامي للجالية الصينية وبدرجة أقل الهندية في كافة مجالات الحياة الاقتصادية و التعليم والشغل، في مقابل فقر المالاي وعدم قدرتهم في الحصول على فرص توظيف مساوية لغيرهم الدور الكبير في شعورهم بالإحباط وعدم الرضا عن السياسات الحكومية لإدارة تونكو عبد الرحمن، حيث زادت ضغوطات الجماعات الصينية عام 1967م لأجل إقامة جامعة صينية تدرس موادها باللغة الصينية، في المقابل طالبت جماعات عديدة من المالاي بتنفيذ مواد الدستور الداعمة لتطبيق استخدام لغة المالاي كلغة رسمية للبلاد هذه المطالب أراجأت حكومة تنكو عبد الرحمن تنفيذها خوفا من إندلاع صراع عرقي في ماليزيا.

وفي ظل هذه الأجواء أجريت الانتخابات العامة في البلاد في 10 ماي 1969م التي حصلت فيها أحزاب المعارضة على 40 مقعداً من أصل 104 مقعد في البرلمان هذا بالإضافة إلى حصولها على الأغلبية في أربع برلمانات إقليمية، حيث فازت المعارضة الصينية بالأساس بمقاعد أكثر من المتوقع، الأمر الذي ولد لدى الأغلبية المالوية شعور بإمكانية التهميش في العملية السياسية فضلا عن التهميش الاقتصادي. فاندلعت مظاهرات و أعمال عنف بين الطرفين انتشرت في كافة أنحاء البلاد .²

3- الأسباب الاقتصادية:

بالرغم من قيام تعاون سياسي بين مختلف عرقيات الشعب الماليزي، وبالأخص بين المالاي والصينيين للحصول على الإستقلال الذي تحقق سنة 1957م، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور

¹ - إسرائ كازم الحسيني، " تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره". مجلة كلية التربية - واسط كوت - العراق: السنة 7، العدد 13، افريل 2013، ص 17.

² - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 8.

إشكاليات في العلاقات العرقية بعد الاستقلال، إذ اعترض الصينيون على انفراد حزب الأمنو (الممثل الرئيسي للمالايا في الحياة السياسية) بقيادة التحالف الوطني الحاكم وتوجيه السياسة الماليزية، وفي المقابل اعترض المالاي على سيطرة الصينيين على أكثر من ثلث الاقتصاد في حين لا يحوزون هم إلا على 2,4 % فقط من الثروة، وهذا ما يدل على غياب التوازن الإجتماعي بين الأعراق الذي تتمثل أهم مظاهره في :

- انخفاض مستوى معيشة المالاي (سكان البلاد الأصليين) وعدم وجود فرص لشغل مراكز هامة مقارنة بغيرهم من العرقيات الأخرى، وخاصة الصينيين الذين سيطروا على كافة المؤسسات الرئيسية والمؤسسات المالية والمشاريع الكبرى .

- تركيز المالاي في الولايات والمناطق الريفية الفقيرة والعمل .

- عمل المالاي في قطاع الزراعة والمهن البدائية ذات المردود القليل.

- يحتل المالاي الوظائف الأدنى في مختلف الصناعات والمشاريع .

- محدودية نصيب المالاي في رأس المال العام (الصناعي والتجاري) .

- قلة القدرة الانتاجية للمالاي في كثير من الأنشطة مقارنة بغيرهم من العرقيات.¹

4- الأسباب القيمية:

لعبت الاختلافات القيمية بين الإثنيات الماليزية دورا محوريا في بروز الخلافات الإثنية وأهمها :

- إختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد والطبوس بين مختلف الإثنيات المكونة لماليزيا وعدم اتخاذ الدولة أي محاولة للتقريب بين مكوناتها قبل أحداث 1969م، الأمر الذي جعل منه عاملاً مهدداً للاستقرار والتواصل المجتمعي .

¹ - كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض ، مرجع سابق ، ص 43.

- توسع هوة الانفصال الإجتماعي والثقافي بين الأعراق المختلفة، إذ عمل الاستعمار البريطاني على فصل النظام التعليمي للسكان الأصليين المالاي الذي يستخدم اللغة المالايوية عن النظامين التعليميين الصيني والهندي.

- التغير القيمي الذي طرأ على تفكير المالاي الذي يتعارض مع الفكرة الشائعة لدى السياسيين الماليزيين، برغبة المالاي في العمل لدى الحكومة فقط مع ترك قطاع الأعمال وتكوين الثروات للصينيين، حيث بدأ يتولد الإحساس لديهم بتخلف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بغيرهم ، مما جعلهم يشعرون بالإحباط، حيث أوضح مهاتير محمد في كتابه " معضلة المالاي " أن اضطرابات 1969 حدثت بسبب عدم إدراك حكومة تنكو عبد الرحمن للتغير القيمي الذي حدث في إذهان المالاي .

وقد أرجع مهاتير محمد بعض أسباب تخلف المالاي إلى خصوبة ووفرة الأراضي الزراعية مما جعلهم متمسكين بها على أساس أنهم أصحابها ولا يريدون المغامرة مثل الصينيين و الهنود، وهذا ما أدى إلى غلبة الطابع الريفي عليهم، فضلا عن القيم المتوارثة عن هذه البيئة الريفية التي أدت إلى وجود فكرة محدودة لديهم عن الثروة والإستثمار بخلاف الصينيين والهنود.¹

وبالرغم من مرور أكثر من خمسة عقود من استقلال ماليزيا ماتزال معضلة إدراك وتصور الآخر مطروحة بحدة، حيث لايزال المالاي يعتقدون باستمرارية سيطرة الصينيين على مقدرات البلاد الاقتصادية وهم في المقابل مازالو محرومون منها، والصينيين في الجانب الآخر لايزالون يعتقدون بفكرة أن المالاي ممثلون بقيادة سياسيين يعرفون كيف يتلاعبون بورقة الإثنية ، في حين ان الهنود مقتنعون بفكرة استمرار تهميشهم ومعاناتهم ، وهذا مايطرح معضلة تزايد قناعات الإثنيات الوافدة بوجوب تغيير هذه المعتقدات لتنمية روح الوحدة الوطنية.²

¹ - جابر سعيد عوض، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، مرجع سابق ، ص 182 .

² - Azly Rahman, po.cit. p19.

المطلب الثالث : الإضطرابات العرقية لسنة 1969 وتفاعل النظام السياسي معها .

شهدت ماليزيا إضطرابات عرقية بين السكان الأصليين والإثنية الصينية الوافدة، بسبب العوامل سالفة الذكر، وقد تصرف النظام الماليزي بسرعة مع تلك الأحداث، مما ساهم في السيطرة عليها وتجنيد البلاد الدخول في صراعات إثنية عويصة .

1- الإضطرابات العرقية لسنة 1969 م :

بعد عشر سنوات من حصول ماليزيا على إستقلالها تبين أن هنالك إختلال واضح في مبدأ التعايش الذي إتفقت عليه الإثنيات الرئيسية في ماليزيا، من خلال بروز تعبير الإثنية الصينية بالابتهاج بفوز ممثليها من خارج جبهة الاتحاد الحاكمة بمقاعد إضافية لم تكن متوقعة، والذي دل على رفضها لسيطرة المالاي على المناحي السياسية للبلاد، وفي المقابل كان الرد العنيف للمالاي على هذا الابتهاج وهذه الاستفزازات من قبل الصينيين، تعبيراً عن رفضهم للوضع المزريه والتهميش الذي كانوا عليه، وهذا ما ولد حالة من الاحتقان العام سبقت الأجواء التي أجريت فيها الانتخابات العامة في البلاد في 10 ماي 1969م التي أسفرت عن نتيجة غير متوقعة تمثلت في خسارة حزب الاتحاد الحاكم لـ 22 مقعداً في البرلمان الفيدرالي، وفي المقابل ارتفعت مقاعد المعارضة إلى 27 مقعداً، كان نصيب الحزب الإسلامي الملاوي منها 12 مقعداً، وحزب الحركة الشعبية ذو الميول الصينية 8 مقاعد وحصل حزب الشعب القومي على 4 مقاعد، وبالمقارنة مع نتيجة الانتخابات الأولى التي جرت في عام 1964م والتي كانت تمثل تفوقاً ساحقاً لجبهة الاتحاد الحاكم التي تحصل فيها التحالف الحاكم على 89 مقعداً من 104 مقعد، وحصل حزب العمل الديمقراطي على مقعد واحد وحزب الشعب القومي على مقعدين والجبهة الاشتراكية على مقعدين. فإن نتائج الإنتخابات الأخيرة تدل على تراجع واضح للإثنيات الوافدة (الصينية والهندية) عن تأييد الإئتلاف الحاكم .

وبعد إعلان هذه النتائج تجمع أنصار حزب العمل والحركة الشعبية في مظاهرات ابتهاج وانطلقت هتافات الصينيين تستنفر الملاويين الذين خرجوا في مظاهرات مضادة، فاندلعت أعمال عنف عرقية إنتشرت في كافة أنحاء البلاد، وأدت إلى مقتل 143 من الصينيين و 25 من المالاي، و آلاف الجرحى من الطرفين و إتلاف المئات من أملاك الصينيين .

فهذه المظاهرات إلى جانب كونها تعبيراً عن الغضب من نتيجة الانتخابات العامة، حيث فازت المعارضة الصينية بالأساس بمقاعد أكثر من المتوقع والذي يفسر على أنه رفضاً من الإثنية الصينية للإئتلاف الحاكم، فهي في جوهرها تعبير واضح عن مدى الحرمان الذي يعاني منه السكان الأصليين في مقابل تمتع الإثنية الصينية الوافدة بخيرات البلاد ومن ثم فقد اعتبر المالاي نتيجة الانتخابات واحتقال الصينيين بتلك الطريقة الاستفزازية تتصلاً واضحاً منهم عن بنود العقد الاجتماعي للتعايش بينهم، وقد استمرت ارتدادات هذه الأحداث إلى غاية سنة 1970، حيث تجددت المواجهات في العاصمة كوالا لمبور تعبيراً عن رفض الهيمنة الصينية على الاقتصاد¹.

2- إجراءات النظام السياسي لمواجهة هذه الإضطرابات العرقية :

على أثر هذه الاضطرابات قامت الحكومة الماليزية بإعلان حالة الطوارئ و فرض الأحكام العرفية، وقدم رئيس الوزراء **تنكو عبد الرحمن** أبو الاستقلال الوطني إستقالته، وخلفه **"تون عبد الرزاق"** ، وسرعان ما تمت السيطرة على الأمور، ولكن استرجاع القانون والنظام لم يكن كافياً، إذ لا بد من اتخاذ إجراءات لمنع تكرار مثل هذه الإضطرابات العرقية وكان يمكن أن تكون مختلف الرهانات خاسرة لولا وعي وتمسك قادة الأعراق الرئيسية بخيار الاتحاد والتعاون، حيث رفض قادة المالاي اقتراحات بتكوين حكومة من المالاي فقط لتولي زمام الأمور، وكان ذلك ممكناً لأن عدد أعضاء البرلمان المالاي في الإئتلاف بالإضافة

1 - سعد علي حسين التميمي ، مرجع سابق، ص 8.

إلى من هم في المعارضة كان يمثل أغلبية، و بدلاً من ذلك تم تكوين مجلس العمليات الوطنية NOC، بمشاركة سياسيين من أحزاب الائتلاف لتحديد أسباب الشغب و إيجاد الحلول لإنهاء الاضطرابات العرقية .

وبدأت التحركات الرئيسية " لتون عبد الرزاق " كمدیر لمجلس العمليات الوطني (NOC) The National Operation Council، بالعودة إلى العقد الدستوري لدعم وتنفيذ الأولوية السياسية للمالاي بشكل أكثر صرامة، إلى جانب إقرار سياسة "التمييز الإيجابي" لصالحهم من أجل إلحاقهم بمستوى الإثنيات الأخرى، من أجل المحافظة على الإدماج والتكامل الاجتماعي. وبهذه الطريقة فقد هدأت القوى القومية المالايوية. وإلى جانب ذلك تم أقرار حقوق غير المالاي في المواطنة وضمان مصالحهم الاقتصادية، حيث حذر تون عبد الرزاق من "التجاوزات غير الديمقراطية" التي سادت نظام تونكو عبد الرحمن وأعلن بعدم السماح بتحدي العقد الدستوري بين الاثنيات .

وقد جاء تبني " السياسة الاقتصادية الجديدة"، **New Economic Policy** التي أخذت شكل خطة زمنية، حددت بعشرين عام (1970- 1990) كآلية لمعالجة الإختلالات الموجودة، وكان هدفها الرئيسي تحقيق تقدم إقتصادي للجميع، تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، وتحسين الوضع الاقتصادي المتردي للمالاي والتغلب على الفقر .

وتنفيذا لهذه السياسة عمل تون عبد الرزاق على إعادة تشكيل التركيبة السياسية الماليزية حيث وسع التحالف الحاكم الذي كان يضم ثلاثة أحزاب إلى 14 حزب سياسي ، ليصبح تحت مسمى "الجبهة الوطنية" **Barisan National** ، تمثل مختلف الاتجاهات السياسية والإثنية في البلاد، لتشكل قاعدة حكم إئتلافي أكثر صلابة واستقراراً، ثم سعى للتوفيق بين الهيئات السياسية والطوائف المتصارعة ورسم الخطوط العريضة لسياسة اقتصاديه تؤمن خلق فرص العمل وتعزز مجالات التنمية في ظل الوحدة الوطنية ، وانتقل من السياسة المؤيدة للغرب في عهد تنكو عبد الرحمن إلى سياسة مؤيدة للشيعوية من أجل احتواء الصراعات حول قيادة

حزب الآمنو الذي يرأسه، إلى جانب التودد إلى الصين من أجل ثنيها عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.¹

ومنه فقد كان للإجراءات التي أُتخذت عقب هذه الأحداث الدور الكبير لإعادة دعم العقد الاجتماعي وتطويره بين مختلف المكونات الإثنية . أين ساهم الإدراك الواعي لقادة الجماعات الإثنية وإقرارهم بحتمية التعايش المشترك وبوجود اختلافات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع على نزع فتائل الانفجار وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدرجي وكانت الفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبه جميع الفئات ولو بدرجات متفاوتة وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع في الاقتصاد على أساس " تكبير الكعكة " ، وليس على أساس التنازع عليها .²

¹ - محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 م ، من موقع:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm> .

² - هاجر ذياب ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=951649&eid=1226>.

المبحث الثالث : أثر تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة

لقد ساهم الوضع الإثني المعقد الذي ورثته ماليزيا بعد الاستقلال خصوصا بعد أحداث 1969 ، في استشعار خطورة الموقف، حيث شرع القادة الماليزيون ومن خلال نظرتهم الصائبة والمنتزعة في وضع آليات استراتيجية لإدارة هذا التنوع قبل أن يتحول إلى معضلة حقيقية يصعب حلها. لذلك لم يعتمد صناع القرار في ماليزيا على نموذج واحد، وإنما إتبعوا توليفة مركبة من مجموعة من الآليات التي تتناسب والخصوصية الماليزية ، ولتحليل هذا المدخل يمكن مناقشة الإشكالية التالية : ما هي أهم آليات وسياسات الدولة الماليزية في إدارة التعددية الإثنية وكيف ساهمت في بناء الدولة ؟

المطلب الأول : تطبيق آلية الاستيعاب

حاولت الدولة الماليزية كغيرها من الدول حديثة العهد بالاستقلال تطبيق آلية الاستيعاب في مختلف النواحي الثقافية والمادية والمؤسسية، حيث كان الهدف منها الحد من حدة الاختلافات بين الجماعات الإثنية، ومحاولة تكوين هوية وطنية على المدى المتوسط والبعيد.

1- تطبيق آلية الاستيعاب الثقافي

أولا - الاستيعاب من خلال البرامج التعليمية

بدأت الدولة بعد الاستقلال في وضع سياسة تعليمية تهدف إلى إتاحة فرص التعليم لجميع أبناء الشعب. وكانت توصيات تقرير رزاق (*) أساس تطوير التعليم بعد الاستقلال. حيث نص هذا التقرير على مايلي :

(*) - تقرير رزاق: هو التقرير الذي صدر في عام 1956 م، عن اللجنة التي كونها تنكو عبد الرحمن رئيس جبهة الإتحاد بعد فوزها بانتخابات سنة 1955 م ، والتي مهدت لاستقلال ماليزيا ، حيث كلفت اللجنة ببحث أوضاع التعليم واقتراح أسس تطويره .

المصدر: مرضي الزهراني التعليم في ماليزيا، متحصل عليه بتاريخ،2015/01/29من موقع:

- 1- أن نظام التعليم في المالاي يقوم على أسس استعمارية .
- 2- أن المدارس الوطنية في تأخر شديد وأنها تحتاج إلى إصلاح للوفاء برسالتها.
- 3- أن الكتب المدرسية وخاصة العلمية منها قلما تؤلف باللغة الوطنية.
- 4- أن البلاد تحتاج إلى إرسال بعثات علمية للخارج حتى تواكب الدول المتقدمة.

وعلى هذا الأساس وبعد الاستقلال عملت الدولة على اعتبار لغة المالاي هي اللغة الرسمية للبلاد، وتدرس كلغة أولى في جميع المدارس العمومية، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع "البهاس ملايو" كأساس للوحدة القومية، واللغة الإنجليزية هي اللغة الثانية باعتبارها هي اللغة السائدة في الإدارة والمصالح الحكومية وبضغوط من الإثنية الصينية اعتبرت الدولة لغة الجماعات الإثنية الرئيسية (الصينية والهندية) كلغات وطنية ثالثة تدرس في المناهج التعليمية لهذه الجماعات.¹ وتستخدم المدارس الثانوية الوطنية (سيكولاه مينينغاه كيبانغسان) لغة المالاي في تدريس كل المواد باستثناء المواد العلمية التي تدرس باللغة الإنجليزية، وفي سنة 2012 قررت الدولة دعم الهوية الوطنية القومية من خلال التخلي عن اللغة الإنجليزية في تدريس الرياضيات والعلوم والعودة إلى لغة بهاس ملايو.²

ثانيا - الاستيعاب من خلال تفعيل الإحتفالات والطقوس المشتركة بين الإثنيات :

سعت الدولة الماليزية إلى تفعيل التنمية الثقافية عن طريق الإستيعاب والتوليف الثقافي وذلك من أجل الحد من حدة الاستقطاب الإثني داخل المجتمع، فالثقافة والقيم التقليدية تمارس

¹ - فهمي محمد سيف الدين، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ص134.

² - In Malaysia, English Ban Raises Fears for Future ، Obtenu le 01/02/2015 sur le site :

<http://www.nytimes.com/2009/07/10/world/asia/10iht-malay.html?ref=world>

من طرف مختلف الإثنيات بكل حرية، ودون إزعاج أو إحتجاج من أحد، بما يوحي بوجود دولة متنوعة الثقافات تتقبل الآخر المختلف.¹

وعملت الدولة الماليزية على إشاعة ثقافة التعايش بين الإثنيات عن طريق خلق مهرجانات إحتفالية مشتركة بين مختلف الإثنيات، حيث يكون الهدف الرئيسي منها هو الإستيعاب التدريجي لهذه المجموعات في ثقافة وطنية موحدة تمثل مختلف الاتجاهات ومن هذه الإحتفالات الجماعية "kongsi raya"، الذي يعتبر من أهم الملتقيات التي تساهم في توطيد التماسك والتلاحم بين مكونات الشعب الماليزي، ورغم المعارضة المتزايدة لتيار الإسلام المحافظ لاستمرار مثل هذه الإحتفالات المشتركة على أساس أنها تهدد القيم الإسلامية فإن الحكومة الماليزية مصرّة على استمرارها لأنها من السبل التي تساهم في تماسك المجتمع وتقريب المجموعات العرقية إلى بعضها البعض.²

2- تطبيق آلية الإستيعاب المؤسسي:

ارتكزت آلية الاستيعاب المؤسسي على إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية، وكان هدف الدولة تحقيق رضا الأفراد وموافقهم على اكتساب هوية مدنية جديدة، حيث أدت هذه الآلية إلى قيام مؤسسات اجتماعية وسياسية وطنية في الكثير من الحالات.

حيث تم تأسيس التحالف الوطني عام 1952 مكونا من حزب الأمنو، منظمة تحالف اتحاد المالايا ، وهو الحزب الأكبر في البلاد ، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية و حزب المؤتمر الهندي، وقد توسع هذا التحالف المؤسسي ليضم أكثر من 14 حزبا سياسيا تمثل

¹ - تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الانسان ماليزيا متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :

http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session4/MY/A_HRC_WG6_4_MYS_1_A.PDF.

² - Government to continue celebrating "kongsi raya": Obtained it on 13/02/2015 from a site :

<http://kudaranggi.blogspot.com/2006/06/government-to-continue-celebrating.html>

مختلف الأعراق بعد أحداث 1969م إلى جانب مختلف المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية المنفردة عن هذا التحالف ، وكانت أهداف هذا التحالف تتمثل في:

- إحترام سيادة ماليزيا والدفاع عنها.
- حماية وتعزيد دستور ماليزيا.
- حماية وتعزيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الإثني .
- الإلتزام بحقوق الإنسان والاعتراف بحقوق ومصالح كل المكونات المجتمعية .
- تعزيز التجانس بين الأعراق لضمان التعايش السلمي وتكوين أمة قوية ومتمدة .
- الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تؤثر على المجتمع الماليزي بكافة أعرافه .
- تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد .
- احترام لغات كل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .
- دعم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل سكان الدولة بشكل عام .¹

وقد تدعمت هذه الآلية في 16 سبتمبر عام 2010 ببرنامج ماليزيا 1 (1Malaysia) وهو برنامج مستمر صممه رئيس الوزراء الماليزي نجيب تون رزاق والذي يرمز إلى ماليزيا واحدة بمختلف أعرافها يدعو من خلاله مجلس الوزراء والوكالات الحكومية وموظفي الخدمة المدنية إلى التقارب أكثر لتأكيد بقوة على الانسجام العرقي والوحدة الوطنية والحكم الفعال من خلال

¹ -Boon Kheng Cheah, Malaysia, The Making of a Nation, Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 2002 pp.162-163.

مجموعة واسعة من الأنشطة والندوات التي ينشطها السياسيين وقادة المجتمع المحلي لتنقيف المواطنين والموظفين حول الحاضر والمستقبل المدني¹.

المطلب الثاني: تطبيق آليات تقاسم السلطة في ماليزيا

لقد عملت الدولة الماليزية لإدارة التعدد الإثني على اتباع بعض أسس النموذج التوافقي والتكاملي لتقاسم السلطة، إلى جانب اعتمادها على نظام انتخابي يدعم حكم الأغلبية.

أولا - تطبيق آلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية)

تتكون ماليزيا من 13 ولاية وثلاثة أقاليم فدرالية، وقد مر ظهور وتطبيق هذه الآلية بعدة مراحل:

أ- مراحل تطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا :

ترجع المراحل الأولى لتطبيق آلية الفيدرالية في ماليزيا إلى إتفاقية " إتحاد الملايو " لسنة 1947م التي وضعت كأساس للنظام الفيدرالي، حيث تم على إثرها تكوين الحكومة الفيدرالية وتأسيس مجلس الحكام مع رئيس منتخب ولكل ولاية مجلس تنفيذي خاص بها .

ومن أجل إكمال إجراءات الاستقلال قامت بريطانيا بتشكيل لجنة (ريد) سنة 1957 م التي أقرت بوجود الأعراف بالمواطنة العامة مع الإحتفاظ بالموقع المتميز للماليزيين (المالاي) حيث تكونت اللجنة من مجموعة خبراء في القانون من استراليا والهند وباكستان برئاسة اللورد "ريد" من أجل صياغة الدستور الماليزي، واحتوت مسودة الدستور الماليزي على مبادئ أساسية يمكن أجمالها بما يلي:²

- تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع باستقلال ذاتي.

¹ - Zaharom Nain , *Rhetoric and Realities , Critical Reflections on Malaysian Politics, Culture , and Education* Salangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013, pp 205-206.

² - كمال المنوفي، جابر سعيد عوض وهدى ميتكس، مرجع سابق ، ص 283.

- حماية وضع وكرامة الحكام.
- إختيار ملك دستوري للاتحاد من بين حكام الولايات.
- إنشاء قومية عامة لكل الإتحاد.
- حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الأخرى.

نشر تقرير اللجنة عام 1957 وتشكلت لجنة عمل من الحكومة البريطانية ومجلس الحكام والنواب السياسيين الماليزيين لدراسته، وبعد مناقشة الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة : التنظيم القومي للمالايين المتحددين UMNO والتجمع الماليزي الصيني MCA والمؤتمر الماليزي الهندي MIC. تمت الموافقة على مقترحات اللجنة ووضع الدستور الجديد للبلاد في 30 أوت 1957 م، وأصبح الإتحاد بموجبه ملكيا انتخابيا ينتخب رئيسه من بين سلاطين الولايات ولمدة خمس سنوات و يلقب باسم الحاكم الأعلى للبلاد **يانغ دبارتوان أغونغ yang dipetruan agong**، وقد إنظم الاتحاد إلى هيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1957 .

وقد نص الدستور على إقامة دولة فيدرالية وبرلمان مكون من مجلسين أحدهما بالانتخاب والآخر بالتعيين، كما نص على منح الجنسية لغير المالايين (الصينيين والهنود وغيرهم) مع منح الأولوية في التعيين في وظائف الخدمة المدنية والحصول على المنح الدراسية لأبناء الملاي نظراً لانخفاض مستواهم الاقتصادي .

وفي 27 مارس 1961 اقترح تنكو عبد الرحمان أول رئيس لوزراء ماليزيا التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا و بلدان سنغافورة و سارواك و صباح و بروناي ، من أجل إيجاد تعاون سياسي واقتصادي بينها يؤدي إلى وحدتها، وقد تجاوب الزعماء في كل من سنغافورة و بورنيو تجاوبا إيجابيا مع هذا الأقتراح ، وأعلن الإتحاد العام في سبتمبر 1962 بعد تأييد هذا المشروع من المجالس التشريعية في سارواك و صباح و سنغافورة، ولكن حكومة بروناي رفضت الدخول في هذا الاتحاد، وعقد إتفاق إنشاء إتحاد ماليزيا بين إتحاد الملاي و سنغافورة و سارواك و صباح

مع الحكومة البريطانية بتاريخ 09 جويلية 1963. وقد نص هذا الإتفاق على انتقال السيادة في صباح و سارواك وسنغافورة من بريطانيا إلى حكومة ماليزيا بتاريخ 16 أوت 1963 كما وضّح العلاقة بين سنغافورة والإتحاد الجديد، وأعلنت دولة ماليزيا بتاريخ 16 سبتمبر 1963.

وقد عدل الدستور الماليزي عدة مرات. كانت المرة الأولى في 6 سبتمبر 1963م وذلك من أجل إنضمام كل من ولايات صباح وسارواك وسنغافورة، لكن خروج سنغافورة من الإتحاد سنة 1965م أدى إلى تعديل الدستور مرة أخرى ، وشهد الدستور أيضاً تعديلين عامي 1974 و 1984م مع تحويل ولايتي كولا لمبور ولابوان إلى إقليمين فيدراليين وفي سنة 1994م أدخل تعديلاً يقضي بتقييد سلطة رئيس الدولة في الإعتراض على تشريعات مجالس السلاطين.¹

ب- مظاهر تطبيق آلية الفدرالية:

تتجلى مظاهر تطبيق آلية الفيدرالية في استقلالية مختلف الأقاليم في إدارة شؤونها المحلية الخاصة عن طريق المؤسسات التشريعية المنتخبة محليا إلى جانب المؤسسات الفيدرالية التي تدير الدولة ككل وتعمل على التنسيق بين السلطة المركزية وحكومات الأقاليم . إذ تعتبر ماليزيا اليوم دولة ملكية دستورية فيدرالية، حيث يشار للرئيس الدولة غالبا بملك ماليزيا وهو الحاكم العام ، ويتم انتخابه لفترة ولاية مدتها خمس سنوات من بين السلاطين التسعة للولايات على أساس الأقدمية ، أما الولايات الأربع الأخرى التي تمتلك حكماً إسميين فهي لا تشارك في الانتخاب ، ويتصرف ملك ماليزيا بمليء إرادته في المهام التالية:

- تعيين رئيس الوزراء.
- رفض الموافقة على أي طلب لحل البرلمان.
- طلب عقد إجتماع لمؤتمر الحكام.

¹ - عبد الوهاب بن الحاج كيا، مسلمو ماليزيا: بين الماضي و الحاضر. طرابلس: كلية الدعوة الاسلامية، 1993 ، ص78.

- نظام الحكم:

نظام الحكم في ماليزيا شبيه جداً بنظام وستمنستر البرلماني، حيث تتمتع السلطة القضائية باستقلالية عن السلطات التشريعية و التنفيذية ، ويستمد النظام القانوني من القانون المشترك الإنكليزي ، ولجميع الولايات سلاطين باستثناء ملقا، و بينانج و صباح و سرواك فلها حكام يعينون من طرف الرئيس الفيدرالي (ملك ماليزيا) ، لمدة 4 سنوات و ينال السلاطين مناصبهم عن طريق الوراثة حيث يرث الابن الأكبر الحكم بعد وفاة الأب، ما عدا في ولاية نجري سمبيلان ، فالحاكم ينتخب من بين جميع أبناء العائلة المالكة ، وفي ولاية بيراك تتعاقب ثلاث أسر ملكية على الحكم بالترتيب. ويتركز النظام السياسي الماليزي على المؤسسات التالية :

1- مؤتمر الحكام :

يتشكل من سلاطين وحكام الولايات التسع ويسمى "راجا-راجا" ويمارس المهام التالية انتخاب الحاكم العام ونائبه، وتجب استشارته في تعيين كل من القضاة ولجنة الانتخابات وفي تغيير حدود الولايات وفي حالة توسيع الفيدرالية والسياسة العامة.¹

2- السلطة التشريعية

تنقسم السلطة التشريعية بين المجالس التشريعية الاتحادية و المحلية:

أولاً- المجالس التشريعية الاتحادية: تتألف من مجلسين هما:

أ- مجلس النواب (ديوان رايكات) : ومعناه مجلس الشعب، ويتم انتخاب أعضائه 222 من خلال الدوائر الانتخابية ذات الممثل الوحيد لمدة خمس سنوات، منهم 165 عضو من شبه جزيرة ماليزيا و 28 من ولاية سرواك و 26 من ولاية صباح.²

¹ - علي قوق، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربياً - حالة ماليزيا". مذكرة ماجستير . (جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010) ، ص75.

² - إسراء كاظم الحسيني، مرجع سابق، ص234.

ب- مجلس الشيوخ (ديوان نيغارا) : معناه مجلس الأمة ، ويبلغ عدد أعضائه 70 عضو يتم انتخاب 26 منهم عن مجالس الولايات 13 ، بينما يمثل إثنان منطقة كوالا لمبور الاتحادية وواحد عن كل من لابوان و بوتراجايا، بينما يعين الملك 40 عضو المتبقين، وفترة ولاية جميع أعضاء مجلس الشيوخ ثلاث سنوات .

ثانيا - المجالس التشريعية المحلية:

لكل ولاية مجلس تشريعي خاص بها (ديوان أوندانغان نيغيري)، ويتم انتخاب أعضائه وفقا للدائرة الانتخابية وحيدة التمثيل، تجري الانتخابات البرلمانية على الأقل مرة واحدة كل خمس سنوات .¹

3- السلطة التنفيذية:

تنقسم السلطة التنفيذية بين المجالس التنفيذية الاتحادية و المحلية:

أولا- السلطة التنفيذية الاتحادية : يمثلها كل من الحاكم العام للاتحاد حيث أكدت المادة 39 من الدستور أن السلطة التنفيذية مقررة بواسطة الملك، وأن كل قرار يصدر من الحكومة الفيدرالية ينطلق من السلطة الملكية و مجلس الوزراء برئاسة رئيس وزراء السلطة التنفيذية الاتحادية، وينص الدستور بأنه يجب أن يكون رئيس الوزراء و وزراء حكومته أعضاء في البرلمان وهم مسئولون أمامه، ويعين الحاكم العام رئيس الوزراء من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية .²

ثانيا - السلطة التنفيذية المحلية: المجالس التنفيذية المحلية تعرف بمجلس (الكيراجان)، وتتألف من وزراء يختارون من الأحزاب الفائزة في الانتخابات المحلية، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء موظفين هم أمين الولاية ومستشار الولاية القانوني و مسئول الولاية المالي، ويرأس المجلس

¹ -MALAYSIA Dewan Rakyat House of Representatives ، Obtained by date ، 2015 /02/03 ، of the cite :

<http://www.ipu.org/parline/reports/2197.htm>.

² -إسراء كاظم الحسيني، نفس المرجع، ص233.

التنفيذي المحلي رئيس يسمى (المنتيري بيسار) في الولايات التي لها سلاطين، أما الاقاليم الأربعة الأخرى فيسمى (كيتوا منتيريو) ، ويجب ان يكون الرئيس عضو في البرلمان المحلي .

4- السلطة القضائية:

تتوزع السلطة القضائية بدورها على مستويين :

أولاً- المحكمة الفيدرالية العليا : لها صلاحيات تفسير الدستور و حق النظر والبت والتصديق على شرعية أي قانون يضعه المجلس التشريعي لأي ولاية، كما أن لها الحق في بحث أي نزاع ينشأ بين أية ولاية مع الحكومة الفيدرالية أو بينها وبين ولاية أخرى، كما أن لها حق النظر في القضايا الاستثنائية المرفوعة إليها من المحكمة العليا الاتحادية و المحاكم العليا للولايات، حيث يوجد مقرين للمحكمة العليا، الأول في جزيرة برونيو (صباح و سرواك) والثاني في شبه جزيرة الملاي .

ثانياً- المحاكم المحلية:

على المستوى المحلي هناك المحاكم العليا الإقليمية، وتأتي بعدها المحاكم الابتدائية و الاستثنائية ومحاكم العمدة إلى جانب محاكم الشريعة التي تختص في الحكم في قضايا المسلمين في مختلف الولايات وتتناول الشؤون الدينية وشؤون الأسرة مثل :الوصاية والطلاق والإرث وهذا للمسلمين فقط ، ولا يمكن إستئناف الأحكام التي تصدرها محاكم الشريعة أمام المحاكم المدنية .¹

- توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات: جاء في المادة 73 من الدستور الماليزي أنه يجوز للبرلمان أن يسن لكل جزء من الاتحاد القوانين الفاعلة خارج حدود الاتحاد وداخله، كما يجوز للهيئة التشريعية لأية ولاية أن تسن القوانين لكل أو جزء من تلك الولاية، كما نصت المادة 75

¹-سعد علي حسين ، تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/15 من موقع :

أنه إذا كان قانون الولاية غير متوافق مع قانون الاتحاد، عندها يكون قانون الاتحاد هو السائد كما لا يتدخل البرلمان في سن أي قانون خاص بالدين الإسلامي أو التقاليد في ولايتي صباح وسارواك إلا باستشارة الحكومة أو الولاية المعنية.¹

وينص الدستور الماليزي على أن الصلاحيات المالية تكون في يد السلطة الفيدرالية مع ضمان بعض الصلاحيات المالية لبعض الولايات، وتكون هذه الاختصاصات المالية على أساس حجم السكان مع وجوب تقاسم السلطات الفيدرالية بعض الموارد المالية مع الولايات كمداخل النفط وخاصة التي تقع داخل الشريط الساحلي لهذه الولايات، لذلك هناك مجلس وطني للمالية يضم ممثلي الحكومة الفيدرالية والولايات بهدف ضمان التنسيق وتقديم الاستشارة القانونية .

الاختصاصات المشتركة	إختصاصات ولائية	إختصاصات فيدرالية
- الضمان الاجتماعي	- التشريع الإسلامي	- الشؤون الخارجية
- الصحة العمومية	- الاراضي والعقار	- الدفاع والأمن
- تخطيط المدن	- الزراعة والغابات	- التجارة الخارجية والصناعة
- تهيئة المحيط	- أشغال الولاية وإمدادات المياه المحلية	- الملاحة والنقل والاتصال
- الحدائق العمومية	- التنمية المحلية	- إمدادات المياه والقنوات
- والحظائر والحياة البرية	- شؤون الملايو	- المالية والضرائب
	- الحكومة المحلية.	- التعليم والصحة
		- الحاجة الاجتماعية والتأمين
		- الأشغال العمومية.

جدول 6: يبين توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والولايات حسب الدستور الماليزي.

المصدر: - علي قوق، مرجع سابق، ص 79.

¹ - الدستور الماليزي، المواد 73 ، 75.

- دواعي إختيار النظام الفدرالي :

يتضح أن تبني الخيار الفيدرالي في ماليزيا كان خيار إلزامي لعدة اعتبارات منها :

- تشكلت مكونات الشعب الماليزي بمختلف أعراقه بين عدة أقاليم وجزر منفصلة عن بعضها البعض ومتباعدة، حيث تبلغ المسافة بين الأقاليم الشرقية (صباح وسرواك) والغربية (شبه جزيرة الملاي) حوالي 1600 كلم .

- رفض السلاطين الماليزيين لنموذج الدولة الموحدة لأنه يهدد بفقدانهم للسلطة على أقاليمهم، وذلك بسبب تزايد ضغط المجموعات العرقية من المهاجرين الذين يطالبون بمزيد من حقوق المواطنة.

- انضمام كل من ولايات صباح وسرواك وسنغافورا في سنة 1963 إلى الاتحاد، مع شرط استقلالها القطاعي في الشؤون الداخلية . و هكذا فقد كان الخيار الفيدرالي هو الأنسب للجميع لأنه يساهم في تقاسم السلطة بين مختلف المكونات الأساسية في الدولة.¹

2- مدى تطبيق ماليزيا للآليات التوافقية لإدارة التعدد الاثني :

لقد اعتمدت ماليزيا على بعض عناصر الآليات التوافقية لإدارة التعدد الاثني، تمثلت خصوصا في آلية الإئتلاف الكبير، الذي يتيح فرص المشاركة في السلطة لأغلب المكونات المجتمعية في الدولة على أسس إثنية ، والإستقلال القطاعي في إدارة الشؤون المحلية لبعض المناطق (الفيدرالية غير الإثنية)، إضافة إلى تطبيق نظام انتخابي تعددي يرتكز على نظام الفائز الأول، مع عدم الاعتماد على آلية الفيتو المتبادل ونظام الحصص بين الإثنيات .

¹ - علي قوق ، مرجع سابق ، ص 72.

أولاً- تطبيق آلية الإئتلاف الكبير :

ترجع مراحل تطبيق آلية الإئتلاف الكبير في ماليزيا إلى مرحلة ما قبل الاستقلال أين اتحدت مختلف النخب المكونة للإثنيات الرئيسية في ماليزيا من أجل تحقيق الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، حيث تم تأسيس التحالف الوطني عام 1952 مكونا من حزب الآمنو منظمة تحالف اتحاد المالايا وهو الحزب الأكبر في البلاد ، بالإضافة إلى الجمعية الصينية الماليزية و حزب المؤتمر الهندي، وقد قاد حزب التحالف الوطني البلاد إلى الاستقلال عام 1957 بزعامة تنكو عبد الرحمن الذي استطاع أن يجمع هذه الشعوب الثلاثة في جبهة واحدة كصيغة واقعية لحفظ التوازن السياسي في البلاد .

وقد عرف التحالف بعد أحداث 1969م توسعا ليضم 14 حزب سياسي ليصبح تحت مسمى "الجبهة الوطنية **Barisan National** ، لتضم مختلف الاتجاهات السياسية والإثنية في البلاد ، وتشكل قاعدة حكم إئتلافي أكثر صلابة واستقرارا ، ويلاحظ ان التحالف حقق أكبر نسب للفوز بالانتخابات على مدار خمسة عقود الماضية من الزمن بسبب عدة عوامل :

- قوة حزب الآمنو الممثل الرئيسي للمالاي وارتكازه على قاعدة الإثنية الأكبر (المالاي) إلى جانب مساهمته الفعالة في الاستقلال، أكسبه صفة حزب السلطة الذي توفر له كل الإمكانيات للمحافظة عليها .

- الشخصية الكاريزمية لرئيس الوزراء السابق "مهاتير محمد" وما حقته ماليزيا في عهده من قفزات كبيرة في التطور ساهم إلى حد بعيد في التصويت على الإئتلاف الحاكم .

- استناد نظام الفوز في الانتخابات على نظام الأكثرية البسيطة، ساهم في تحقيق التحالف للفوز في أغلبية الانتخابات، لأنها تقدم مرشحا واحد فقط في كل دائرة حيث تقوم الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية الحاكمة بالتصويت مجتمعة لصالحه.

- تشتت المعارضة بين عدة اتجاهات مع قلة تنظيمها وعدم اتحادها في مواجهة الائتلاف الحاكم ، وتقديما لعدة مرشحين في نفس الدائرة الانتخابية ساهم في تضييع الكثير من الاصوات لصالح الائتلاف الحاكم .¹ وهذا ما يتبين من خلال الجدول التالي:

إجمالي المقاعد	المعارضة			التحالف الحاكم			السنة	الدورة الانتخابية
	نسبة الأصوات %	نسبة المقاعد %	عدد المقاعد	نسبة الاصوات %	نسبة المقاعد %	عدد المقاعد		
104	48.3	28.85	30	51.7	71.15	74	1959	1
104	41.5	14.42	15	58.5	85.58	89	1964	2
144	50.7	34	49	49.3	66	95	1969	3
154	39.3	12.34	19	60.7	87.66	135	1974	4
154	42.8	15.58	24	57.2	84.42	130	1978	5
154	39.5	14.29	22	60.5	85.71	132	1982	6
177	41.5	16.38	29	55.8	83.62	148	1986	7
180	46.6	29.45	53	53.4	70.55	127	1990	8
192	34.8	15.62	30	65.2	84.38	162	1995	9
193	43.5	23.32	45	56.5	76.68	148	1999	10
219	36.1	9.59	21	63.9	90.41	198	2004	11
222	46.75	36.94	82	50.27	63.06	140	2008	12

جدول 7 : نتائج الانتخابات الماليزية للتحالف الحاكم مقابل المعارضة 1959 - 2004.

المصدر :- محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012 ، ص8. متحصل عليه بتاريخ ، 2014/9/25م ، من موقع :

<http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/7/19/2012719105046378734malaysian%20mpolitical%20model.pdf>.

¹ - Zakaria Haji Ahmad, Trends in Malaysia: Election Assessment, Singapore, Institute of South East AsianStudies, 2000, p.8.

ومازال التحالف الوطني الماليزي في سدة الحكم إلى اليوم، بالرغم من الهزات الانتخابية التي تعرض لها في انتخابات 2008 و 2013 م ، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن واقع جديد يوحي بإمكانية إنهاء التوازنات السياسية التي حكمت دولة ماليزيا منذ أول عملية انتخابية سنة 1957 م، هذا الواقع الذي يعبر عن تراجع التحالف الوطني ويقابله تقدم المعارضة يرجع إلى مجموعة من الأسباب، يمكن التطرق إلى بعضها فيما يلي :

- الأسباب التي أدت إلى تراجع التحالف وبروز الجبهة المعارضة :

- 1 - الفروق القيادية الواضحة بين رئيس الوزراء مهاتير محمد السابق وخلفه عبد الله بدوي حيث يفتقر هذا الأخير إلى الشخصية القيادية التي توفرت لمهاتير محمد حسب ما يراه العديد من الماليزيين، وخاصة في علاج مشاكل الفقر والتضخم والبطالة والفساد الإداري.
- 2- تعرض بعض الأحزاب الصينية والهندية المنضوية تحت التحالف الحاكم إلى نوع من التآكل وفقدان المصداقية، حيث تعرض الحزب الهندي الرئيسي في التحالف لاهتزازات كبيرة نتيجة لاستمرار زعيمه "ساميفيلو" في رئاسته لأكثر من 30 عاما.
- 4- أسفرت المظاهرات التي قامت بها الإثنية الهندية سنة 2008 للمطالبة بحقها في العمل على تراجع حصة الحزب الهندي في الائتلاف، حيث تدنت مقاعده في البرلمان من 9 مقاعد إلى 3 مقاعد فقط ، ومن 19 مقعد في المجالس التشريعية في الولايات إلى 6 مقاعد .
- 5- تكثيف وسائل الإعلام النقاش حول أطروحة المعادلة الحزبية الجديدة التي حاول حزب العدالة الوطنية المعارض ترويجها، والتي تركز على تشكيل حزب وطني متعدد الأعراق يكون بديل عن الائتلاف الحاكم ويكون معيارا للمواطنة والولاء للدولة.¹

¹ - Jayam Anak Jawan, Malaysian Politics and Government, Karisma Publications, Shah Alam-Malaysia, 2003 p.110.

الأحزاب	الأصوات	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
أحزاب الائتلاف الحاكم	27,50	140	03,63
مجموعة أحزاب المعارضة	73,49	82	03,36
المجموع	%100	222	%100

جدول 8: يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 2008م

المصدر: - إسرائ كازم الحسيني ، مرجع سابق ، ص 245 .

ويمكن إرجاع تراجع حصة الائتلاف الوطني الحاكم من مقاعد البرلمان إلى تناقص تأييد الإثنية الصينية للائتلاف الحاكم لصالح الأحزاب الصينية في المعارضة، وذلك بسبب رفضها المتزايد لقانون (التمييز الإيجابي) (* Affirmative action) الذي وضعه النظام السياسي الماليزي لتحسين الأوضاع المتردية للسكان الأصليين (المالاي) ، بعد الاضطرابات العرقية لسنة 1969 م ، إلى جانب نقمة الأحزاب الإسلامية على النظام السياسي بسبب تطبيق النظام العلماني في الدولة، حيث يلاحظ تراجع حصص الائتلاف الحاكم في المناطق ذات الكثافة الصينية وبعض المدن الكبرى أين تتواجد التيارات الإسلامية المعارضة، وزيادتها في المناطق الريفية حيث تتواجد أكثرية مالايوية ، والجدول التالي يبين نسبة المقاعد التي تحصل عليها كل من الائتلاف الحاكم والمعارضة حسب الولايات :

(*)- سياسة التمييز الإيجابي: هي اعتماد مبدأ أفضلية التعامل مع الأقليات المهمشة في التوظيف أو التعليم أو الأعمال وذلك من أجل السعي للقضاء على التمييز الذي مورس ضدهم في السابق وإصلاح اختلال توزيع القيم في المجتمع وقد طبقت في الكثير من الدول .

المرجع:

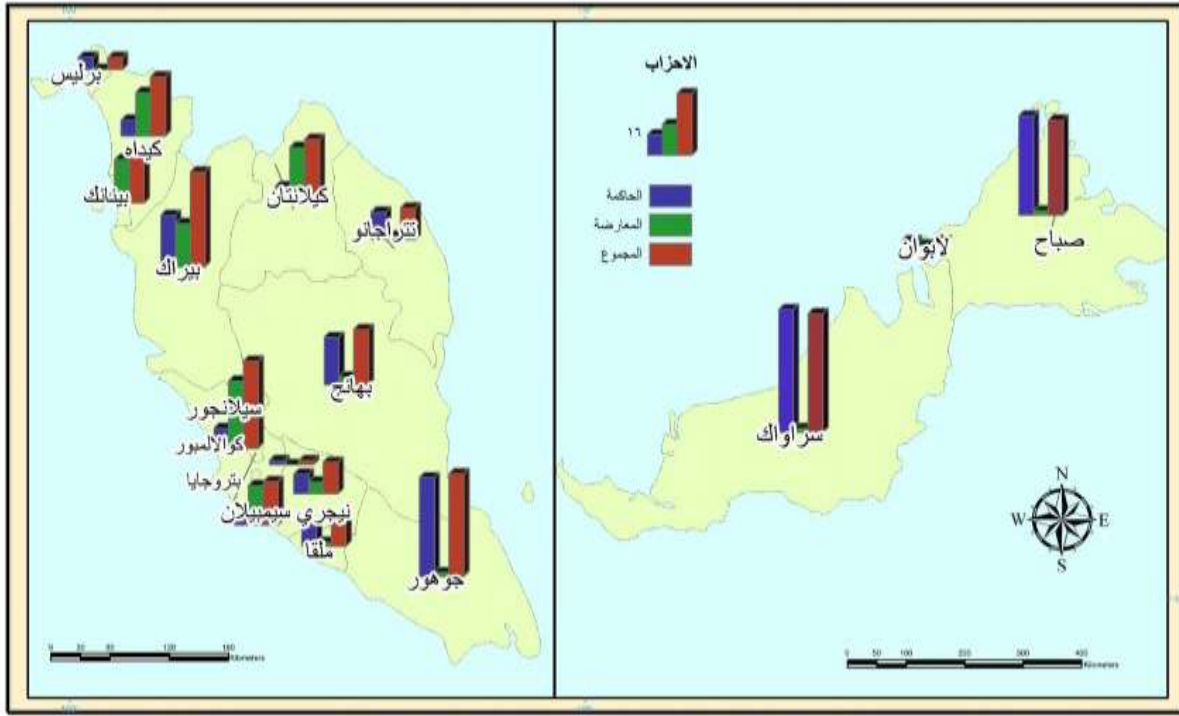
Robert Fullinwider ، Affirmative action and fairness : Obtained in 02/12 / 2015 from the site:

[http://stanford.library.usyd.edu.au/archives/sum2009/entries/affirmative-action/.](http://stanford.library.usyd.edu.au/archives/sum2009/entries/affirmative-action/)

المجموع	المعارضة	الائتلاف الحاكم	الولايات
26	1	25	جوهور
15	11	4	كيداه
14	12	2	كيلانتان
11	10	1	كوالالمبور
1	صفر	1	لابوان
6	1	5	ملقا
8	3	5	نيغري سيمبلان
14	2	12	بهانج
24	11	13	بيراك
3	صفر	3	برليس
13	11	2	بينانك
1	صفر	1	بوتراجايا
25	1	24	صباح
31	1	30	سرواك
22	17	5	سيلانجور
8	1	7	تتراجانو
222	82	140	المجموع

جدول 9: يوضح نتائج الانتخابات البرلمانية الماليزيا لسنة 2008 حسب الولايات .

المصدر : - إسراء كاظم الحسيني ، مرجع سابق ، ص 251.



الشكل 2 : التوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية للإئتلاف الحاكم والمعارضة حسب الولايات لسنة 2008.

المصدر: إسراء كاظم الحسيني، مرجع سابق، 252.

ثانيا - تطبيق آلية الإستقلال القطاعي (الفدرالية غير الإثنية) :

يلاحظ أن تطبيق الفيدرالية في ماليزيا كان على أسس غير إثنية، بسبب التداخل الكبير بين الإثنيات في مختلف الولايات، وخاصة في القسم الغربي منها مع تطبيق نوع من الفيدرالية المركزية، وهذا ما جعل من النموذج الماليزي يطلق عليه فيدرالية الدولة المركزية حيث تم تطبيق هذه الآلية بطريقتين، فقد طبقت نوعا من الاستقلال القطاعي الذي يسمح بإدارة ذاتية في الشؤون المحلية و الثقافية و الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمها الشرقية، بمنحها ولايتي " صباح " و "سارواك" سلطات أوسع بكثير من الولايات الأخرى في مجالات الضرائب والرسوم الجمركية ، وهجرة المواطنين، التجارة ، النقل والمواصلات ، وصيد السمك وغير ذلك حيث يستلزم على سكان الجزء الغربي من ماليزيا تقديم جوازات سفرهم كلما دخلوا إلى الجزء الشرقي منها.

في المقابل طبقت نوعا من المركزية الفيدرالية في ماليزيا الغربية (شبه جزيرة الملاي) وذلك راجع الى تقارب الاقاليم فيها ، اضافة الى قوة السلطة التنفيذية مجسدة في شخص رئيس الوزراء وخاصة في عهد مهاتير محمد في صنع السياسات العامة مع تراجع دور السلطة التشريعية والأجهزة غير الرسمية كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في هذا الخصوص، إلى جانب هيمنة الائتلاف الحاكم منذ الاستقلال على البرلمان الفيدرالي ومعظم مجالس الولايات، مما سهل من قدرة الحكومة الفيدرالية على توجيه المشاريع التنموية على المستوى المحلي و الوطني.¹ ومع ذلك عملت الدولة على اعطاء الاستقلالية للإثنيات في الشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فكل إثنية مؤسساتها الخاصة جنبا إلى جنب مع المؤسسات المشتركة بين الإثنيات مع شرط الإحترام المتبادل بينها.² إلى جانب ذلك فهي تمنح بعض الصلاحيات للولايات لإقامة علاقات اقتصادية خارجية بما يخدم مصالحها، حيث بنت ولاية بينانغ Penang قدرات صناعية هامة في مجال الصناعة الكهربائية، أين يقوم وفد شبه حكومي من الولاية بزيارات دولية لجذب المستثمرين الذين يتحصلون على تحفيزات ضريبية واستقدام عمال أجانب.³

لذلك نستنتج أن ماليزيا اتبعت عملية المزج بين بعض عناصر الآليات التوافقية والتكاملية لتقاسم السلطة ، حيث إتبع نوع من الفيدرالية الإثنية (الاستقلال القطاعي) في الشؤون الداخلية في المناطق الشرقية (صباح - سارواك) وهي آلية تنتمي إلى المقاربة التوافقية لتقاسم السلطة وذلك بسبب ان أغلب السكان في هذه المناطق من السكان الأصليين (الملاي)، وفي نفس الوقت إعتمدت على آلية الفيدرالية غير الإثنية (الفيدرالية الإدارية) في

¹ - علي قوق ، مرجع سابق، ص85.

² - الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، متحصل عليه بتاريخ 2014/11/12 م من موقع :

<http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf>.

³ - علي قوق، مرجع سابق، ص 87.

الأقاليم الغربية بسبب التداخل الكبير بين الاثنيات الثلاثة (المالاي - الصينيين - الهنود) مع رفض اتباع آلية الفيتو المتبادل ، وهما من أسس الآليات التكاملية لتقاسم السلطة

3- تطبيق آلية نظام انتخاب تعددي قائم على الفائز الأول:

على خلاف المقاربة التوافقية التي تركز على تطبيق أنظمة انتخابية ذات التمثيل النسبي والتي تعتبر من الناحية النظرية على الأقل الأكثر ملائمة لإعطاء فرصة التمثيل الحقيقي والعاقل للجماعات الصغيرة في مؤسسات الدولة، ولكنها من جهة أخرى قد تتسبب في عدم استقرار النظام السياسي من خلال الابتزاز السياسي الذي يصدر من الأحزاب الصغرى عند توظيفها لآليات الفيتو المتبادل، ومن هذا المنظور فقد أدركت النخب السياسية الماليزية الواعية بوحدة المصير المشترك، بأن تطبيق نظام انتخابي قائم على الفائز الأول في القائمة من السبل الفعّالة لبقاء التحالف بين المكونات الرئيسية في الدولة، وبالتالي استمرار التعايش وتحقيق الاستقرار السياسي وتسريع مسارات التنمية، وهذا ما تحقق بالفعل طيلة الخمس عقود من تواجد التحالف الوطني على رأس السلطة، لذلك كان تبني نظام الفائز الأول يعطي فرصا أكبر للتحالف الوطني في الفوز بالمقعد الوحيد على مستوى الدائرة الانتخابية، لأنه يقدم مترشح واحد في كل دائرة انتخابية وبعد نظام الفائز الأول أبسط أنظمة التعددية/الأغلبية، حيث يتم استخدامه ضمن دوائر انتخابية أحادية التمثيل وهو نظام يتمحور حول المرشحين الأفراد إذ يقوم الناخب باختيار واحد فقط من مجموع المرشحين المدرجين على ورقة الاقتراع والمرشح الفائز هو الحاصل على أعلى عدد من أصوات الناخبين .¹

المطلب الثالث : تطبيق الآليات القصرية في ماليزيا

إن إدراك القادة الماليزيين لتعدد التركيبة الإثنية للمجتمع بعد الاستقلال إلى جانب التدخلات الخارجية، ساهم في تسريع وضع قوانين أمنية صارمة ضد الأفراد أو الجماعات التي تحاول

¹ - محسن صالح، مرجع سابق، ص 9.

تهديد الوحدة الوطنية ومكوناتها المجتمعية ، وقد ساهمت هذه القوانين التي طبقت بصرامة في كبح أي محاولة لتهديد الأمن القومي، أو تماسك المجتمع والتعايش السلمي بين مختلف الإثنيات ، إلى جانب أنها جنبت البلاد الدخول في صراعات عرقية عنيفة قد تؤدي إلى استعمال الآليات القصرية الأكثر فتكا ودمارا، كالأبادة والتهجير الجماعي. وتدخل هذه القوانين في إطار سياسات الضبط والتنظيم التي اتبعتها الدولة لإدارة التعدد الإثني .

- قانون الامن الداخلي (ISA) L'Internal Security Act :

أصدرت الحكومة الماليزية قانون الأمن الداخلي (ISA) في سنة 1960م ، بعد استقلالها عن بريطانيا سنة 1957 م ، في إطار تفويض السلطة الممنوحة لها من قبل المادة 149 من الدستور الماليزي، وقد كان قانون الحبس الاحتياطي الذي مهد لظهور قانون الأمن الداخلي قد تم تطبيقه لأول مرة في شبه جزيرة المالايا من قبل السلطات البريطانية في عام 1948 م في إطار قانون أنظمة الطوارئ التي سنها السير " إدوارد جنت " ، المندوب السامي البريطاني لمواجهة تمرد الحزب الشيوعي، حيث سمحت باحتجاز الأشخاص لمدة سنة واحدة بسبب أعمال العنف التي يمكن أن تصدر عنهم .

وفي سنة 1960م بعد تراجع الخطر الشيوعي نسبيا، ورفع حالة الطوارئ، تم إصدار قانون الأمن الداخلي وقد أوضح رئيس وزراء ماليزيا، " تنكو عبد الرحمن" أن الغرض من اصدار هذا القانون هو ضد التهديد الشيوعي فقط ، حيث تعهد بعدم استخدام هذا القانون ضد المعارضة اذا كانت ديمقراطية ولا تهدد امن البلاد .¹

ويجيز هذا القانون الاحتجاز دون محاكمة أو تهمة جنائية ، حيث يسمح لأي ضابط شرطة، باعتقال الأفراد الذين يعتقد أنهم تصرفوا، أو على وشك التصرف بطريقة من شأنها أن تهدد الأمن الوطني، أو الخدمات الأساسية أو الحياة الاقتصادية، ودون شرط وجود مذكرة

¹ - THE Internal Security Act (ISA) of Malaysia ، pp 2-3 ، Obtained it on 12/02/201 5 ، from a site : <http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf>.

اعتقال، وتكون مدة الاحتجاز الأولى 60 يوما، وقد تصل إلى سنتين قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى دون توجيه اتهام ودون محاكمة .

وقد تم إلقاء القبض على آلاف الأشخاص منذ سنة 1960م، منهم نقابيين وقادة الطلبة والناشطين السياسيين والحقوقيين والأكاديميين، حيث سبق اعتقال كلا من محمد سابو الذي ينتمي إلى الحزب الإسلامي لعموم ماليزيا (PAS) ، والسياسي الصيني المعارض ليم كيت سيانغ Lim Kit Siang والمحامي الهندي كاربال سينغ، والمهندس ليم غوان من حزب العمل الديمقراطي (DAP) ، إلى جانب نائب رئيس الوزراء السابق أنور إبراهيم ، واعتقال جماعة من المتشددين الهندوس الذين ينتمون إلى مجموعة HINDRAF، التي تحتج ضد سياسات الحكومة الماليزية تجاه الإثنية الهندية.

وقد تعرضت ماليزيا بسبب هذا القانون إلى الكثير من النقد داخليا وخارجيا، ففي تقرير صدر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان في سبتمبر 2005 م، صرحت المنظمة " أن المعتقلين بموجب هذا القانون يعاملون معاملة المجرمين دون إدانة أو حتى توجيه إتهام لهم، ويحرمون من حق المثل أمام المحاكم لإثبات براءتهم، ويتعرضون خلال احتجازهم للتعذيب البدني والنفسي والاعتداء الجنسي وتشويه السمعة دون أن تتاح أمامهم فرصة الشكوى أو الدفاع عن أنفسهم" ¹.

- إلغاء قانون الأمن الداخلي :

بسبب تزايد الانتقادات الموجهة للحكومة في مجال حقوق الانسان، تم إلغاء هذا القانون بعد أكثر من خمسة عقود من التطبيق، حيث أعلن رئيس الوزراء نجيب رزاق اقتراح إلغاء قانون الأمن الداخلي في 15 سبتمبر 2011 ، لأنها ضرورة لتحقيق الديمقراطية وتعزيز الحريات

¹ -Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated., Human Rights Watch. Cited , Obtained it on 12/02/2015 from a site : <http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm> .

المدنية والحفاظ على التناغم العرقي، وهكذا تم الغاء قانون الامن الداخلي، وتم تعويضه بقانون التدابير الخاصة الأقل صرامة منه.¹

- قانون التدابير الخاصة بالجرائم الجنائية (SOSMA)

حل قانون التدابير الخاصة بالجرائم الجنائية محل قانون الأمن الداخلي في جوان 2012 ويمنح هذا القانون الشرطة الحق في احتجاز المشتبه بهم لمدة تصل إلى 48 ساعة، إذا رأت أنهم ضالعون في ارتكاب جرائم أمنية، كما يبيح احتجاز الأشخاص لمدة تصل إلى 28 يوما دون إسناد التهم إليهم أو إحالتهم إلى المحكمة .

ويخول قانون التدابير الخاصة السلطات صلاحية التنصت على الاتصالات دون استصدار موافقة مسبقة من المحكمة، وذلك على أساس مجرد الاعتقاد في أن الأشخاص المعنيين قد يكونون ضالعين في جرائم ذات صبغة أمنية، والملاحظ أن هذا القانون هو نسخة معدلة لقانون الأمن الداخلي مع بعض التخفيف، وذلك على أساس أنه خفض من الاحتجاز الأولي إلى 28 يوم، كما أنه يتيح للأشخاص المحتجزين الاتصال في مدة لا تتجاوز 48 ساعة.²

- قانون مكافحة التحريض

يرجع قانون مكافحة التحريض إلى سنة 1948 في فترة الاستعمار البريطاني، وكان يهدف للسيطرة على الخلافات العرقية، حيث يجرم القانون كل خطاب يحرض على الكراهية أو الازدراء أو السخط من الحكومة، والحديث الذي يمكن أن يسبب توترا عنصريا ويهدد

¹ - Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention : Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : <http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-security-laws.html> .

² -laws of Malaysia (Act 740 ،Special Measures) ، Obtained it on 12/04/2014 ، from a site : http://www.federalgazette.agc.gov.my/outputaktap/20120622_747_BI_Act%20747%20BI.pdf

التماسك الإثني، ويعاقب القانون الشخص المدان بالتحريض بالسجن 3 سنوات أو بغرامة مالية تقدر بـ 5 آلاف رينغيت (1515 دولارا) أو الإثنيين معا.¹

وقد تعهد رئيس الوزراء الماليزي نجيب عبد الرزاق بإلغاء هذا القانون سنة 2012 في إطار إصلاحات تهدف إلى تعزيز الانفتاح الديمقراطي، لكنه تراجع عن ذلك بسبب تزايد الدعوات المطالبة بانفصال ولايتي صباح و سارواك، إلى جانب تزايد نفوذ التيار الإسلامي الذي يضغط من أجل إلغاء علمانية الدولة وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، الأمر الذي تعتبره الحكومة تهديدا لتماسك المجتمع المتعدد الإثنيات² ، ويفسر المنتقدون التراجع عن الإلغاء بأنه رضوخ لدعوات من داخل حزب الآمنو (UMNO) للتعامل بأكثر صرامة مع المعارضة التي حققت مكاسب في الانتخابات برلمانية (2008-2013) .³

المطلب الرابع : السياسات العامة ودورها في تحقيق التعايش الإثني في ماليزيا

إن استمرارية الدولة مرهون بالاستجابة الفعلية للمطالب والمعضلات التي تواجهها مما يتطلب صياغة سياسات عامة رشيدة فعّالة وشاملة، تتيح الحصول على الموارد اللازمة لتلبية هذه المطالب، ومن خلال دراسة النموذج الماليزي لإدارة التعددية الإثنية يمكن أن نستشف أهم السياسات المتبعة لإدارة مختلف هذه المطالب:

أولا - تطبيق السياسات العامة في ماليزيا :

لقد حرصت الدولة الماليزية منذ الاستقلال على توظيف مجموعة من السياسات العامة التي ساهمت في الإدارة الايجابية للتعدد الإثني فيها ، ومكنت من تحقيق قدر كبير من الرخاء

¹ - the Malaysian Sedition Act ، 1948 by ARTICLE 19، ، London : Global Campaign for Free Expression ، July 2003 ، p 11.، Obtained it on 14/02/2015 ، from a site:

<http://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/malaysia-sedit.03.pdf>.

² - Jungers Jonathan, " Malaisie: Analyse sécuritaire d'un tigre asiatique' . Note d'Analyse, n° 19, mai 2012, p15.

³ -Malaysia Backtracks on Sedition Law، The Sedition Act of 1948 will not be repealed in Malaysia ، Obtained it on 14/02/2015، from a site :

<http://thediplomat.com/2014/11/malaysia-backtracks-on-sedition-law/>

الاقتصادي الذي انعكس بالايجاب على التعايش الإثني والسلام المجتمعي.¹ وتتمثل هذه السياسات فيما يلي :

1- السياسات الإستخراجية :

بما أن السياسات الاستخراجية للدولة تركز بالأساس على جلب الموارد و الأموال اللازمة لإدارة الدولة وتحقيق التنمية، فقد كان لتفعيل سياسة جلب الاستثمارات الخارجية في مختلف الميادين ودعم القطاع الخاص المنافس ونظام الضرائب المفروضة على أرباح الشركات من أجل تحقيق أعلى المداخيل، حيث اعتمدت الحكومة الماليزية على تقديم المساعدة للقطاع الخاص الذي كلما حقق أرباحا زاد الربح الحكومي و والذي يحول إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين.

لذلك تبنت ماليزيا من أجل تشجيع الاستثمار و التصنيع إستراتيجية الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات للمشاريع الصناعية، بحيث لا تتحمل المؤسسات الصناعية في هذه الفترة أي ضرائب و لا رسوم على المنتجات التي تصدرها للأسواق الأجنبية، إلى جانب العمل على التقليل من المعوقات البيروقراطية لجذب أصحاب التصميمات الصناعية الابتكارية لتوجيه مسار عملية التصنيع، وقد كان هناك تركيز على صناعات معينة (الصناعات الالكترونية) خصوصا، و تم حث البنوك على تقديم الدعم لهذه الصناعات أثناء تنفيذ خطة تصنيع وقد رافق ذلك تحديث البنية التحتية .

لقد أتاحت هذه السياسة تدفق استثمارات كبيرة على البلاد، وساهم التداخل بين الشركات المحلية والأجنبية في استيعاب الكثير من المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي ساعد في عملية النهوض بالقدرة الصناعية الماليزية في مجال تكنولوجيا المعلومات²، ومكّن من تحول ماليزيا من دولة تعتمد في اقتصادها على استخراج وتصدير المواد الأولية

¹ - كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص25.

² - رابحة حاجيات، "الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي" : مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر) : كلية العلوم السياسية و الإعلام قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2003) . ص ص 97-98.

(القصدير- المطاط - زيت النخيل) إلى دولة تشكل المواد المصنعة حوالي 85 % من صادراتها اليوم ، وقد شهدت مرحلة رئاسة **مهاتير محمد** لمجلس الوزراء ، أهم مراحل التقدم الماليزي، حيث صرح في أحد خطاباته بأن الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار ولكنها ظلت بلدا زراعيا، وأن الهدف هو التحول من نمط الدولة الزراعية إلى نمط الدولة الصناعية عن طريق الاتجاه شرقا لاكتساب التكنولوجيا الحديثة والخبرة الخاصة بالتقنيات الدقيقة عبر إرسال بعثات علمية إلى اليابان وكوريا الجنوبية.¹

2- سياسات التوزيع:

اتبعت ماليزيا سياسة التنمية الريفية وتنمية الصناعات صغيرة الحجم Tha rural and Industrial Development Authority (RIDA)° بعد نيل الاستقلال سنة 1957 م، من خلال الخطة الخمسية الأولى (1957- 1960) والخطة الخمسية الثانية (1967-1970) ، وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثمارها، وأخذت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات ولكن مع ذلك فإن هذه السياسة لم تنجح في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مكونات المجتمع الماليزي، حيث كان المالاي وهم الأغلبية في البلاد يشعرون بقلق بالغ على مصيرهم، وبحالة من عدم الثقة بالصينيين الذين كانوا يسيطرون على الاقتصاد والتجارة والمدن الرئيسية، وفي المقابل كانوا هم مهمشون في القرى والأرياف ولم يكن يزيد نصيبهم في الاقتصاد عن 2% ومن هذا المنطلق جاء **تون عبد الرزاق** رئيس الوزراء ماليزيا الثاني برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث، المالاي، الصينيين والهنود، ومنه تم الشروع في تطبيق سياسة إعادة التوزيع .

¹ - نادية فاضل عباس فضلي ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/23 م من موقع: :

3- سياسات إعادة التوزيع:

أدركت الحكومة الماليزية بعد أحداث 1969 م، ضرورة إعادة ترتيب التوازنات داخل المجتمع، عن طريق تحسين الأوضاع الاجتماعية بالتركيز على معالجة قضية الفقر مع إعطاء الأولوية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمالاي، بما أنهم الأكثر فقرا في البلاد حيث تقرر محاولة رفع النصيب الاقتصادي المتدني للسكان الأصليين المالاي من 1.5% التي كانت في 1969م إلى 30% في 1990م¹، وتم وضع خطة جديدة أطلق عليها:

- السياسة الاقتصادية الجديدة: (NEW ECONOMIC POLICY (NEP)

تضمنت السياسة الاقتصادية الجديدة مسارا للتنمية وسياسات للتوزيع وإعادة التوزيع للعشرين سنة المقبلة (1970 - 1990) ، بهدف تعزيز الوحدة الوطنية والتكامل، عن طريق إعادة تشكيل الاقتصاد بما يتناسب مع تحقيق النمو والتوزيع العادل للثروة **Growth and Equitable Distribution** وخلق فرص العمل والاقتصاد بما هو أقرب للتساوي، مع مراعاة أفضلية المالاي في هذه الفرص بما أنهم الأضعف اقتصاديا و الأكثر فقرا وحرمانا، حيث طبقت سياسة "التمييز الايجابي" لصالحهم ، وفي نفس الوقت حافظت هذه السياسة على حقوق الإثنيات الأخرى .²

وكان جوهر فكرة هذه السياسة هو دعم التعايش السلمي بين الإثنيات، عن طريق حفظ حقوق الجميع وعلاج الإختلالات ومشكلة المحرومين، مع إتاحة فرص المشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية وزيادة أنصبة جميع الفئات ولو بدرجات متفاوتة، من خلال عملية التوسع في التنمية وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم، وهذا على أساس

¹ - Edmund Terence Gomez, Johan Saravanamuttu, The New Economic Policy in Malaysia. Singapore : Nus Press, 2013, p88.

²- وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/22م من موقع :

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf>.

" تكبير الكعكة " وليس على أساس التنازع عليها، انطلاقا من مبدأ الكل يربح win-win Game وترك اللعبة التي تقتضي رابح وخاسر win-lose Game¹.

إن تحقيق الإستقرار السياسي و الإجتماعي في البلاد، يتطلب اتاحة الفرصة للمالاي للحصول على حصة عادلة من ثروة بلادهم، وأن تُعطى لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بأيديهم، ولأن المالاي لم يكونوا يملكون إمكانات مادية ذاتية، فقد عمل نظام الحكم على إعطائهم مزايا وحوافز في الاقتصاد والتعليم والعمل الحكومي، تتيح لهم امتلاك جزء معقول من الاقتصاد مع مرور الوقت، مع التأكيد على أن تحسين أوضاعهم لن يكون بإضعاف غيرهم، وفي الوقت نفسه قدم النظام ضمانات المواطنة الكاملة للصينيين والهنود مع حرية المحافظة على ثقافتهم وعاداتهم وأن تكون لهم مدارس خاصة يستخدمون فيها لغتهم الخاصة إلى جانب اللغة الماليزية. من هذا المنطلق لم يعد لدى قيادات الصينيين والهنود مانع من التنازل عن بعض المزايا والحوافز للمالاي، لأنهم يعلمون أن استمرار الأوضاع المزرية للسكان الأصليين سيؤدي إلى تأزم الأوضاع وسيدمر كل ما بنوه، ولأنهم أدركو بأن النصيب الذي سيأخذه المالاي من الاقتصاد سيكون ناتجا عن عملية التوسع والنمو الاقتصادي وليس مقتطعا من نصيبهم، وهذا ما يعني ضمان المحافظة على امتيازاتهم وزيادة ثروتهم.

وفي الوقت نفسه تصرفت القيادة الماليزية من خلال هذه السياسة بطريقة واقعية، حيث رأت أن مجرد إثراء المالاي بالمال سيفسدهم، والذي سيضيع بسوء الاستخدام أو قلة الخبرة أو عدم الشعور بالمسؤولية. و لذلك ربطت تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بخطط زمنية طويلة المدى تركز خاصة على الاستثمار في تعليمهم وتدريبهم، وتطوير كفاءتهم وقدرتهم التنافسية ليلتحقوا بمستوى الصينيين الأكثر خبرة و تمرساً.

¹ - بوريب خديجة ، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات،الواقع و التحديات المستقبلية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/05م من موقع :

من هذا المنطلق تم تكريس تقاليد أن الخلافات بين الأحزاب في الائتلاف الحاكم يجب أن تحل عن طريق التشاور للتوصل إلى الصفقات السياسية وتوزيع الحصص والمكاسب لتفادي الإثارة والتوتر العرقي، وقد نجحت هذه السياسة في تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي والأمني، وتوفير بيئة ملائمة للتطور الاقتصادي¹.

و قد تميزت هذه السياسة في مرحلتها الأولى 1970-1980 بدور أساسي للحكومة في توفير التمويل و البنية التحتية والتنظيمية لمختلف الهياكل الانتاجية و الخدماتية، كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية و تقديم مساعدات للفقراء وغيرهم من الجماعات المحرومة عن طريق منظمات المجتمع المدني، مع زيادة نسبة المدارس العامة والخاصة والمستشفيات إضافة الى تركيز الاهتمام بالمناطق الريفية، لأن أغلب ساكنيها من المالاي المحرومينو قد ظهر ذلك في جهود بناء و تحسين الطرق، والجسور، و مكاتب البريد، و توفير الكهرباء و المياه وخدمات الهاتف².

أما المرحلة الثانية منها 1980 - 1997، فكان التركيز فيها على تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الاقتصاد، حيث تم الاعتماد على برامج إعادة الهيكلة و الخصخصة كوسائل لتقليل العبء المالي على القطاع العام، ومع تقدم عمليات إعادة الهيكلة أدركت الحكومة الحاجة إلى زيادة الضرائب و الدين العام لكي تحافظ على مستوى الخدمات الأساسية لمختلف المناطق، ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت المنطقة في سنة 1997 أثرت كثيرا على مستوى الاقتصاد مما انعكس على الوضع الاجتماعي العام للبلاد، وأدى إلى سياسة التقشف والمواجهة الذاتية لهذه الأزمة، وقد استطاعت ماليزيا أن تتجاوز هذه الأزمة بفضل

¹ - محسن صالح ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2012، ص 5،. متحصل عليه بتاريخ 2015/03/10 م من موقع :

studies.aljazeera.net/.../06/201262111235327448.htm.

² - علي عبد الرازق جلبي ، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية؛ أضواء و دروس ، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/28 من موقع :

draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html

حنكة وخبرة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد ، وتزامن ووطنية الشعب الماليزي الذي قدم مدخراته لدعم الاقتصاد والبنوك المنهارة.¹

- سياسة التنمية القومية (NDP) NATIINAL DEVELOPMENT POLICY (رؤية 2020)

بدأت هذه السياسة سنة 1990 في عهد رئيس الوزراء الماليزي البارز "مهاتير محمد" (*) الذي سطر برنامجا لتحقيقها يمتد إلى غاية 2020 م، وتهدف هذه السياسة إلى المحافظة على توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، والانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020، وترتكز الرؤية المهاتيرية (رؤية 2020) (***) على أربعة عناصر :

1- تنمية القومية الماليزية، عن طريق تقوية الشعور بالمواطنة لدى جميع الأعراق في المجتمع الماليزي، من أجل دعم وحدة العيش المشترك.

2- تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يركز على تكثيف التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات عن طريق دعم المشاريع الخاصة، وجذب الاستثمار الخارجي والاتجاه شرقا من أجل الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية نظر لتشابه القيم . وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت

¹ - مهاتير محمد ، "ماليزيا والازمة المالية الآسيوية " .اوراق اسبوية ، بيروت : العدد 33، جوان 2000، ص 21.

(*) - مهاتير محمد : رئيس الوزراء الرابع لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003 ، ولد في 20 يونيو 1925 ، في ولاية قدح من أب من اصول هندية وأم ملاوية ، امتد نشاط مهاتير السياسي لما يقارب من 40 عاما منذ انتخابه عضوا في البرلمان الإتحادي عام 1964 حتى استقالته من منصبه في عام 2003 ، وكان لمهاتير محمد دور رئيسي في تقدم ماليزيا بشكل كبير ، إذ تحولت من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعي الصناعة والخدمات فيها بنحو 90 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وتبلغ نسبة صادرات السلع المصنعة 85 % من اجمالي الصادرات ، وتنتج 80 % من السيارات التي تسير في الشوارع الماليزية .

المراجع : محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحة الاقتصادية . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 125.

(**) - رؤية 2020 : هي خطة لثلاثين سنة ، لا تحدد فقط الهدف ولكن أيضا الإستراتيجيات والخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها الخاصة ، قبل حلول عام 2020 ، أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة، بدون خسارة أي من شخصيتها الأخلاقية والتقافية أو الدينية .

المصدر : وفاء لطفي ، السياسات التتموية في ماليزيا ، ص 5، متحصل عليه بتاريخ 01/03/2015 م، من موقع :

- <http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf>.

ماليزيا لاختيار الإتجاه شرقا " اليابان وكوريا الجنوبية " كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداء من عام 1981م تاريخ تولي مهاتير محمد رئاسة مجلس الوزراء، هو محاولة تكوين جيل جديد من الكفاءات الاقتصادية المتطورة القادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بأخلاقيات قيمة العمل وأتباع السياسة المنهجية في التصنيع تأثرا بالتجربة اليابانية، فاليابانيون كما يقول محاضير محمد ليست لديهم المعرفة فقط وإنما يتمتعون بتقاليد عمل راقية، فهم جادون في عملهم ومنضبطون ويتقنون ما يعملونه، كما أنهم أوفياء للشركة التي يعملون لحسابها، وكانت اليابان من الأسباب التي ساهمت في يقظة وتوعية الشعوب الآسيوية مما يسمى " وهم التفوق الاوروبي"، لذلك أردنا أن يتعلم موظفونا هذا النوع من الانضباط والتصرف لأنه سيساهم في نجاح التنمية ، لذلك كان الأجدر اتباع هذه القيم الشرقية والابتعاد عن القيم الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لبلدنا.¹ ويؤكد المنظر الياباني كوجيما "kojima" في هذا الصدد بأن الاستثمارات اليابانية في دول جنوب شرق آسيا كانت مكملة للاستثمارات الوطنية ولاسيما في مجال نقل التقنية العالية، على العكس الاستثمارات الغربية التي تعمل على تعظيم الارباح والمكاسب وتهريبها إلى دولها الأم بعيدا عن نقل التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالصناعات الدقيقة .²

3- الإهتمام بتفعيل القيم الإسلامية الشاملة باعتبارها قوة دفع إضافية للتنمية، للوصول إلى تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية .

4- التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعنى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي العام ولكنها تعنى القدرة على المراقبة والتوجيه والتخطيط الرشيد .

¹ - محمد صادق اسماعيل ، مرجع سابق ، ص123.

² - محمود عبد الفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية شؤون اقتصادية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012 ص21.

وقد واصلت الدولة من خلال هذه الرؤية سياسة "التمييز الايجابي" في إعطاء الأفضلية في تملك المشاريع العامة لعناصر المالاي، لأن احصائيات الحكومة دلت بأن هذه السياسة مازالت لم تحقق أهدافها برفع نصيب المالاي من اقتصاد البلاد، وبالتالي فلو تم اعتماد سياسة المزايمة في سعر شراء المشاريع لكانت حكرا على المكون الصيني و الهندي بما أنهم أفضل إمكانيات من السكان الأصليين وبالتالي تزايد إمكانية تهديد الاستقرار السياسي و الأمني .

وإدراكاً منها لأهمية التنمية البشرية ودورها في عملية التنمية الشاملة، أعطت الحكومة الماليزية اهتماماً كبيراً للتعليم والتدريب، حيث تشكل ميزانية التعليم ما بين 20 - 25 % من الميزانية العامة للدولة. وتعد هذه الميزانية من أعلى معدلات الميزانيات التي تمنح للتعليم في العالم وهي تتقدم في هذا المجال على الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية ، حيث تظهر قراءة مقارنة، أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع، وعلى سبيل المثال بلغت ميزانية التعليم لسنة 2007 نحو 34.33 مليار رنغت ماليزي (حوالي 10.1 مليارات دولار) ، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 13.36 مليار رنغت (حوالي 3.93 مليارات دولار) ، وارتفعت ميزانية التعليم لسنة 2011 إلى نحو 40.13 مليار رنغت أي حوالي 13 مليار دولار، فيما بلغ الإنفاق على الدفاع والجيش نحو 14.04 مليار رنغت أي حوالي 4.56 مليار دولار¹.

¹ - محسن صالح ، مرجع سابق ، ص6.

الخدمات	سنة 2000	سنة 2001
التعليم	1,64%	9,65%
الصحة	5,11%	5,7%
الإسكان	8,10%	1,13%
خدمات أخرى	6,13%	5,13%
النسبة الإجمالية	100	100

جدول 10 : يوضح النسب المئوية لنفقات الدولة الماليزية على بعض القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية لسنوات 2001-2000 .

المصدر : محمد الصادق اسماعيل، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحة الاقتصادية. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2014، ص179.

وفي مجال إتاحة الفرص للجميع تم اعطاء الإناث فرص متكافئة في التعليم والعمل مع الذكور، فقد تم ادخال اصلاحات في الدستور الماليزي في العام 2001 م، تنص على حظر التفرقة على أساس الجنس، وقد تم تعيين نساء في بعض المناصب العليا كوزيرة التجارة والصناعة ومديرة البنك المركزي، وعميدات لكليات الجامعات .

بيان	2000
عدد السكان	23 مليون
نسبة الإناث من إجمالي السكان	3,49%
نسبة الإناث في المدارس الابتدائية	64%
نسبة الإناث في المدارس الثانوية	8,62%
المدارس الفنية	9,41%
نسبة الاناث في الجامعات	9,54%

جدول 11 : يوضح نسبة الاناث في المدارس والجامعات سنة 2000.

المصدر : محسن صالح ، مرجع سابق ، ص186.

4- السياسات الرمزية :

عملت الدولة الماليزية من خلال السياسات الرمزية على إيجاد وحدة قومية في مجتمع متعدد العرقيات، وذلك بصياغة مبادئ محددة تطبق على الجميع وتمثل في الوقت ذاته رابطة تجمع بين مختلف الإثنيات ، وتعرف هذه المبادئ باسم "روكونجارا" أي الإيديولوجية القومية وتتلخص تلك المبادئ في الأيمان بالله ، والإخلاص للملك والدولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة، متبعة في ذلك سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية والإثنية المشكلة للمجتمع الماليزي ، ومستفيدة من أجواء الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة التي حققتها.¹

2- دور السياسات العامة في ماليزيا في إدارة التعددية الإثنية وتحقيق التنمية :

بما أن القاسم المشترك في تقييم السياسة العامة في أي بلد يقوم على المقارنة بين الأهداف المرسومة والنتائج المحققة بتنفيذ السياسة العامة، يتضح أن السياسات العامة الماليزية، ساهمت إلى أبعد الحدود في الإدارة الإيجابية للتعددية الإثنية وتحقيق التنمية، وخاصة في فترة رئاسة مهاتير محمد (أبو الإزدهار الماليزي) لمجلس الوزراء، وتبرز مظاهر النجاح من خلال النتائج المحققة في المجالات التالية :

- المجال الاجتماعي:

لقد ساهمت برامج وخطط التنمية التي اتبعتها الدولة الماليزية في تراجع معدلات الفقر بين المواطنين الماليزيين عموما والسكان الأصليين بيومبوترا Bumiputera خصوصا، إذ انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 49,3 % إلى 17 % في سنة 1999 .

¹ - وفاء لطفي ، الدروس المستفادة من التجربة الماليزية ، ص2 ، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/02م، من موقع :

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf>.

- تحسن أوضاع السكان الأصليين المعيشية والاقتصادية والتعليمية، بعدما كانت متدنية وتراجع نسب الفقر، إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من 49.3 % إلى 17% بحلول سنة 1999م.¹

- تمكنت من ترقية وتطوير الصحة والخدمات، وتحسين نوعية التعليم بمختلف مستوياته وزيادة نسبه، حيث بلغ عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في سنة 2000 م حوالي 93.8% من اجمالي السكان مقارنة ب 53% سنة 1970 م ، وان 92% من تلاميذ المدارس الإبتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية ، وزاد الإنفاق على الخدمات الصحية من خلال برامج التنمية الفيدرالية التي تزايدت خلال خطة 2001 – 2005 إلى 5.5 مليار دولار بمعدل 14.7 % من ميزانية القطاع الاجتماعي و 5 % من إجمالي ميزانية التنمية.²

- زيادة فرص العمل لكافة المواطنين بغض النظر عن العرق، حيث انخفضت نسب البطالة وأصبحت الدولة وجهة لاستقبال العمالة من الدول المجاورة، و قد لوحظ أن حصة النساء في الوظائف في القطاع غير الزراعي ارتفعت خلال عام 2003 حيث بلغت 38 %، ونسبة النساء الموجودات في مراكز قيادية في الخدمة العامة (المقاعد البرلمانية) في 2005 بلغت 9.1 %، و وكإطارات سامية في الوزارات 14%.³

- زيادة عدد الإطارات في مختلف المهن والاختصاصات لجميع الأعراق وخاصة للسكان الأصليين "البوميوترا" وهذا مايتبين من خلال الجدول التالي :

¹ - سعد علي حسين التميمي، السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها ،منتدى السياسة العامة متحصل عليه بتاريخ 2015/03/01 ، من موقع :

<https://www.facebook.com/ppf.iraq/posts/330615280416800:0>.

² - كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر ، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها ، متحصل عليه بتاريخ ، 2015/02/15، من موقع :

<http://site.iugaza.edu.ps/aeholy/files/2010/02/.pdf>.

³ - علي عبد الرازق جليبي، نفس المرجع السابق .

الفصل الثالث : مدى تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات ادارة التعددية الإثنية في مجال بناء الدولة

2007			1970			المهن
الهنود	الصينيين	بيومبوترا	الهنود	الصينيين	بيومبوترا	
4.9	71.4	23.5	7.9	65.4	6.8	المحاسبين
1.5	52.1	46.2	1.4	80.9	4.3	المهندسين المعماريين
20.2	28.2	43.8	40.2	44.8	3.7	الأطباء
16.9	34.5	46.5	5.1	89.1	3.1	أطباء الأسنان
5.3	46	46.2	13.5	71	7.3	مهندسون
22.5	34.1	43.3	15	30	40	بياطرة

جدول 12 : يوضح مقارنة نسب توزيع المهن والاختصاصات حسب الإثنيات بين سنوات 1970-2007.

المصدر :

- Edmund Terence Gomez, Johan Saravanamuttu , op.cit. p53.

- المجال الثقافي :

- تحقيق التوازن بين حماية حقوق المالاي المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة

التكوين العرقي - الديني المتنوع في المجتمع الماليزي

- التأكيد على أهمية لغة المالاي كلغة قومية، ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع

البهاس ملايو كلغة ماليزيا وأساس للوحدة القومية .

- دعم اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد بواسطة المدارس الصينية والتاميلية،

والصحف والمجلات ووسائل الاتصال ، واعتبراها جزء من الثقافة والهوية الوطنية .

- تعزيز القيم الأخلاقية الايجابية وتنمية مشاعر التعاون بين الاعراق كجزء من متطلبات التنمية ودعم الوحدة الوطنية بكل مكوناتها الإثنية.¹

- المجال الاقتصادي:

- أدى تطبيق ماليزيا للسياسات الاقتصادية منذ أوائل سبعينات القرن الماضي ، إلى إحداث تحول جوهري في اقتصاد البلاد الذي كان يقوم على التصدير لسلعتين أوليتين هما القصدير والمطاط إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول ، حيث بلغت نسبة المواد المصنعة أكثر من 85 % من إجمالي الصادرات تشكل المواد الإلكترونية حوالي 50% منها. وأصبحت بذلك من ضمن العشرين بلد الأكثر تصديرا في العالم.²

- حققت ماليزيا متوسط نمو يقدر بـ 8 % سنويا بين سنوات 1988 إلى 1996³ ، كما تزايد نصيبها في التجارة الدولية حتى باتت تحتل المرتبة الثالثة عشر بين أكثر الدول تجارة في العالم، وارتفع اجمالي الدخل القومي من 2 مليار و420 مليون دولار في سنة 1961 إلى 279 مليار سنة 2011م وارتفع دخل الفرد من 460 دولار إلى 15 ألف في 2011م⁴.

- تمكنت من علاج التفاوت الاجتماعي و الاقتصادي بين العرقيات، حيث نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة (1970-1990) في إعادة توزيع حجم الثروة، أين ارتفع حجم ثروة المالاي في نفس الفترة من 2.4% إلى حوالي 19.2% ، و ثروة الصينيين من 27.2 % إلى حوالي 45.5 %، وانخفضت نسبة سيطرة الأجانب على الإقتصاد من 63.4 % إلى 25.4 % أما في سنة 2008م فقد ارتفع نصيب المالاي من الإقتصاد إلى 21.9% فيما انخفض

¹ - وفاء لطفي ، السياسات التنموية في ماليزيا ، مرجع سابق ، ص10.

2 - MALAISIE – COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DOCUMENT DE STRATÉGIE POUR LA PÉRIODE DE 2007-2013 ,p4.

³ -Ahmad Bashri Sulaiman, op.cit. p266.

⁴ - رفعت خالد، رؤية لماليزيا العصرية، القاهرة : روز اليوسف، 2013، ص81.

نصيب الصينيين قليلا إلى 34.9% لصالح الاستثمارات الأجنبية التي ارتفعت إلى 37.8% وارتفعت نسبة الإدخار المحلي من (24%) عام 1965 إلى (36%) عام 1988.¹ أما نسبة الاستثمار فقد ارتفعت من (14%) عام 1960 إلى (26%) عام 1988.² وعموما فإن الحكومة مازلت غير راضية بنسب امتلاك المالاي للثروة بمأنهم هم السكان الأصليين ويمثلون الأغلبية من السكان، لذلك فهي ترى بضرورة استمرار سياسة التمييز الايجابي لصالحهم حتى بلوغ نسبة 30% من إمتلاك الثروة والاقتصاد، بالرغم من المعارضة الشديدة للإثنيات الأخرى وخاصة الصينيين والهنود لاستمرار هذه السياسة والتي حسبهم أضرت بهم كثيرا . ويمكن التعرف على نصيب مختلف الإثنيات والقطاعات من الاقتصاد بين سنوات (1969-2008) حسب الجدول التالي:

2008	2006	2004	1999	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1969	
21.9	19.4	18.9	19.1	20.6	19.2	19.1	12.5	9.2	2.4	1.5	المالاي
34.9	42.4	39	37.9	40.9	45.5	33.4	/	/	27.2	22.8	الصينيين
1.6	1.1	1.2	1.5	1.5	1	1.2	/	/	1.1	0.9	الهنود
0.1	0.4	0.4	0.9	/	/	/	/	/	/	/	إثنيات أخرى
/	/	/	/	1	0.3	7.2	/	/	/	10.1	شركات محلية
37.9	30.1	32.5	32.7	27.7	25.4	26	42.9	53.3	63.4	62.5	الأجانب

جدول 13 : يوضح نصيب مختلف الإثنيات والقطاعات من الاقتصاد بين سنوات (1969-2008).

المصدر :

- Edmund Terence Gomez, Johan Saravanamuttu , op.cit. p89.

¹ - Edmund Terence Gomez, Johan Saravanamuttu , op.cit. p p88- 89.

² - سعد علي حسين التميمي، نفس المرجع السابق .

- المجال السياسي :

بالرغم من النقائص التي تشوب النموذج الماليزي للتنمية في المجال السياسي، أين يذهب الكثير من الباحثين بالقول بعدم الاكتمال الديمقراطي للحياة السياسية في ماليزيا، لأنها تجمع بين بعض الممارسات الديمقراطية والأساليب القمعية و التسلطية التي يحركها غالباً منطق المحافظة على الأمن في مواجهة أي اضطرابات أو توترات عرقية، قد تنتج من عدم رضا كل من الإثنية الصينية والهندية من استمرار سياسة التمييز الايجابي التفضيلية لصالح السكان الأصليين التي تعطي للمالاي الحق في امتلاك 30% من أسهم الشركات عند الاستثمار أو التعيين في المناصب العليا في الخدمة المدنية، إلا أنه تمكن من تحقيق قدر كبير من الاستقرار السياسي الذي ساهم في انجاح عملية التنمية .¹

وقد أكد محاضير محمد في هذا الصدد على خصوصية الديمقراطية الماليزية التي تستند إلى بعض قيم المنظومة الغربية إلى جانب أنها تستقى ممارساتها من القيم الآسيوية التي تتعارض في كثير من جوانبها مع الديمقراطية الغربية، لذا فقد أكد على أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات الديمقراطية الغربية ، ويمكن تسجيل بعض النتائج الايجابية في المجال السياسي منها :

- مساهمة في تحقيق الاستقرار السياسي الذي دعم التعايش والأمن المجتمعي وحافظ على الوحدة الوطنية، بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهه.

- نجاح عملية التنمية في جانبها الاقتصادي غطت على القصور في الجانب السياسي لأن الناس اذا تحسنت ظروفهم المعيشية حتما سيقنتعون بإيجابية الأداء السياسي .

- استطاع مهاتير محمد من حرمان السلاطين التقليديين من الحصانة التي كانوا يتمتعون بها ضد الملاحقة الجنائية، وذلك بعد تأجج الغضب الشعبي بسبب تعرض أحد المدربين

¹ - كمال المنوفي ، جابر سعيد عوض ، مرجع سابق ، ص18.

الرياضيين للايذاء الجسدي من طرف سلطان ولاية "جوهور" حيث صدر مشروع قانون في جانفي 1993 ، يقضي بحرمان السلاطين من حق الحصانة ضد المتابعة الجنائية .

- استطاعت ماليزيا وبنجاح واضح من احتواء المشكلات المرتبطة بالتعدد العرقي، وتحقيق قدر مهم وملحوظ من الاستقرار السياسي، فباستثناء أحداث العنف العرقي التي أعقبت الانتخابات العامة في سنة 1969 م ، لم تشهد ماليزيا صراعات عرقية كبيرة تذكر.¹

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص 20 - 22.

خلاصة الفصل الثالث

لقد كان لتطبيق النظام الماليزي لآليات مؤسساتية وسياسات تنموية مناسبة لإدارة التعددية الإثنية الدور الكبير في انجاح عملية بناء الدولة وفق معادلة " الكل يكسب " وهي معادلة قائمة على توفير شبكة أمان لكافة مكونات المجتمع، وعلى ضمان حرياتنا وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق عدالة اجتماعية تراعي الأوزان الديموغرافية لفئات المجتمع دون أن تهضم حقوق الأقليات، كما تركز على المصالح المشتركة، وتعمل على تحديد عناصر التوتر الاجتماعي و السياسي، هذه المعادلة قائمة على أن يتنازل الجميع عن بعض ما يروونه حقوقاً لهم ، في سبيل تحقيق مكاسب أكبر مرتبطة بالاستقرار السياسي والشراكة في بناء الدولة وفي مشاريع التنمية.

إن الاستقرار السياسي القائم على تحالف اللاعبين الكبار وتعاونهم، حيث تحالف أكبر حزب للمالاي مع أكبر حزب للصينيين مع أكبر حزب للهنود، وتطور هذا التحالف ليشكل الجبهة الوطنية التي اتسعت ل 14 حزبا، بحيث ضمنت أغلبية مريحة دائمة في مجلس النواب وفق علاقات التوافق التي جمعتها، لحل مشاكل وخلافات الإثنيات التي تمثلها بعيدا عن الابتزاز السياسي و التدخلات والتأثيرات الخارجية.

لقد كان لنجاح النظام السياسي الماليزي في إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات والسياسات الملائمة لإدارة التعدد الإثني، الدور الكبير في استيعاب الاختلافات الدينية والعرقية والتعامل بواقعية مع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع الماليزي ، و قد تكونت هذه التوليفة أساساً من آلية الاستيعاب بمختلف أبعاده المؤسساتية والثقافية والمادية من أجل خلق هوية قومية جديدة تجمع مختلف الإثنيات الماليزية، وآليات تقاسم السلطة المتمثلة بشكل خاص في آلية الفيدرالية التي أعطت المناطق الشرقية من ماليزيا (سارواك وصباح) نوعاً من الاستقلال القطاعي في إدارة شؤونها المحلية والاقتصادية، وفي المقابل تم اعتماد نوع من الفيدرالية المركزية في الأقاليم الغربية مع ضمان حرية ممارسة القيم الثقافية والدينية واللغوية لكل إثنية إلى جانب الإقتصار على بعض عناصر النموذج التوافقي والتكاملي لتقاسم السلطة

والمتمثلة أساسا في تكوين الائتلاف الكبير مع تفادي نظام الفيتو المتبادل ونظام الحصص السياسية وأنظمة الانتخاب ذات التمثيل النسبي، لأنها تساهم في هشاشة الاستقرار السياسي بسبب ابتزاز الأحزاب الصغرى وفي المقابل تطبيق آلية انتخاب ترتكز على نظام الفائز الأول، إضافة إلى تفعيل بعض القوانين القصرية لضبط وتنظيم المجتمع، كقانون الأمن الداخلي وقانون منع التحريض.

ان الإدارة الايجابية للتعدد الإثني والتي ساهمت في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية في ماليزيا، ترجع في جانب كبير منها إلى القدرات القيادية الكبيرة التي تميز بها القادة الماليزيين، الذين تمكنوا من تحويل حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء وإثراء لكافة المكونات التي تحلت في نفس الوقت بالوعي والجنوح للسلم وحب الوطن، بفضل الخطاب النخبوي المتزن السائد في المجتمع، إضافة إلى ذلك ابتعاد المؤسسة العسكرية عن التأثير في الحياة السياسية .

لاشك أن النظام الماليزي لم يكن مثاليا في إدارة التعدد الإثني كما ينبغي، بسبب المآخذ التي يمكن أن تحسب عليه بسبب قوانين التمييز الإيجابي لصالح السكان الأصليين (المالاي) والتي يرفضها الصينيون والهنود بشدة ويعتبرون أنفسهم بسببها مواطنون من الدرجة الثانية إضافة إلى ذلك الإنتقادات المسجلة على مستوى القوانين القصرية التي تحد من حرية الأفراد والإعلام، إلى جانب أن النظام الانتخابي لا يعطي حق التمثيل العادل للإثنيات والجماعات الصغيرة في المجالس المنتخبة، وصعوبات عمليات الإستيعاب وخاصة المادي الذي ينجح أساساً بتفعيل علاقات الزواج المختلط بين الإثنيات لإزالة الحدود الفاصلة بينها بسبب إختلاف الديانة بين المالاي المسلمين والهنود والصينيين غير المسلمين .

ومع ذلك فإن إدارة النظام السياسي الماليزي للتعددية الإثنية، كانت ناجحة بما يكفي لتجنب البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، وتحقيق نسب تنمية واقتصادية عالية ساهمت بالإيجاب في نجاح عملية بناء الدولة واستمراريتها.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى أن ظاهرة التعددية الإثنية هي ظاهرة طبيعية تاريخية قديمة قدم الإنسان. يتطلب تحليلها والسعي لفهمها ضرورة الإحاطة بأبعادها المادية والنفسية والاجتماعية، إلى جانب ذلك فهي تعبر عن وجود جماعات إثنية وعرقية مختلفة ومتعددة ذات هويات إجتماعية متنوعة داخل إقليم الدولة الواحدة .

أما الإثنية هي الجماعة التي تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة، والإعتقاد بأصل بيولوجي وتاريخ مشترك وشعور بالإنتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين، وترتكز على معيارين أساسيان :

- المعيار الفيزيولوجي : الذي يضم الجنس، الأصل، ولون البشرة ، الرقعة الجغرافية ، والعيش في مجتمع واسع ومتنوع تختلف عنه، حيث يقول هانتغتون " نحن لا نعرف من نكون إلا إذا عرفنا غيرنا وذلك يتم غالبا عندما نعرف نحن ضد من.

- المعيار الثقافي: الذي يضم اللغة التاريخ العادات و التقاليد... .

كما أنه ليس بالضرورة وجود كل هذه المعايير في جماعة معينة لكي يطلق عليها اسم إثنية حيث يمكن أن يكون الاختلاف عن الآخر على أساس ديني أو لغوي أو فيزيولوجي فقط .

أما عملية بناء الدولة متعددة الإثنيات، فهي عملية ذاتية معقدة ومتشعبة تهدف إلى بناء مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها الديمقراطية في تعاملها و تفاعلها مع مختلف مكونات المجتمع مع إيجاد علاقات متناغمة ومنسجمة تساعد في تقييد إحتكار السلطة من طرف جماعة أو شخص معين، إلى جانب هذا فأنها تعطي الفرصة لممارسة الحقوق الفردية والإلتزام بالقيم والعناصر المشتركة وفق متطلبات الإستمرارية والمرونة والشرعية و الإستقرار السياسي .

لا تعتبر ظاهرة التعدد الإثني معضلة في حد ذاتها، ولكن تكمن الإشكالية في فشل إدارة ذلك التعدد، الذي يمكن أن يتحول في الكثير من الأحيان إلى صراعات إثنية تهدد وحدة الدولة لذلك اختلفت المقاربات النظرية في تفسير ظاهرة التعدد الإثني والحركات الناجمة عنه داخل الدولة، حيث ترجعه المقاربة الأولية (النشئية) إلى وحدة الأصل الذي يجمع الإثنية الواحدة والذي يؤدي إلى غياب علاقات التجانس بين الجماعات الإثنية على مستوى الدولة الوطنية مما ينتج ظاهرة الخوف من الآخر المختلف إثنيا، هذا الخوف مرتبط بعملية إدراك الطرف الآخر على أنه تهديد فعلي ووشيك، وهذا ما يؤدي إلى اللامأمن وتفاقم المعضلة الأمنية حسب المقاربة الإثنو واقعية والذي يمكن أن يتحول إلى معضلة أمنية مجتمعية تنتج من محاولة جماعة إثنية معينة زيادة أمنها على حساب الجماعات الأخرى، أما المقاربة البنائية ترى أنه عندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها، فإنهم يلجئون إلى أطر بديلة قد تدعو للعنف وعدم العقلانية، لذلك ركزت المقاربة التفاعلية على وجوب تفعيل علاقات التفاعل والتقارب الإيجابي بين الجماعات لتحقيق درجات عالية من التضامن بين أفراد المجتمع المتعدد الأعراق، إلى جانب ذلك فإن الاعتماد على مقارنة واحدة لتفسير ظاهرة الحراك الإثني يعتبر قصور في حد ذاته، لوجود مقاربات أخرى ركزت على إبراز جوانب إضافية يمكن إن تساهم في تحريك الإثنيات، كمقاربة الحرمان النسبي التي ترى بأن المعضلة تبدأ من شعور الفرد والجماعة ككل بالحرمان من قيم مادية أو معنوية ترى أنها من حقها، إلى جانب مقارنة الأمن الإنساني التي ترى بأن غياب الأمن بمختلف أبعاده سيؤدي إلى معضلات في إدارة الدولة. ومنه لا يمكن تفسير الظاهرة الإثنية بمقاربة واحدة وإنما الأمر يتطلب إيجاد إطار مقارباتي جامع لمختلف الاتجاهات التفسيرية لظاهرة التعددية الإثنية، ليساعد في تفسير وإعطاء الحلول لمختلف المعضلات التي تواجه الدول متعددة الإثنيات .

أما على صعيد تصنيف الجماعات الإثنية، فهناك من صنفها على أساس المقومات الذاتية لكل جماعة كوحدة السلالة، الدين، الثقافة واللغة، والبعض الآخر صنفها وفقا لطبيعة الأهداف حيث هناك جماعات تسعى إلى الانصهار، وأخرى إلى الاندماج، وثالثة إلى تحقيق الاعتراف بالتعدد الآثني، ورابعة إلى الانفصال أو إلى الاستعلاء على الجميع. وهناك تصنيف آخر يصنفها طبقا لمكانتها ووضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة، حيث هناك جماعات مسيطرة، وجماعات أخرى غير مسيطرة.

وتتنوع المطالب الإثنية حسب طبيعة الأهداف، فهناك مطالب تتعلق بالهوية، كالمطالبة بالاعتراف باللغة، الدين، الثقافة و العادات والتقاليد، وهناك مطالب أخرى تتعلق بشكل الدولة فهناك جماعات إثنية تطالب باللامركزية السياسية (الفيدرالية) وأخرى بالحكم الذاتي و أخرى بالانفصال التام عن الدولة، وهناك مطالب تتعلق بالسياسات العامة للنظام السياسي، اذ يوجد جماعات إثنية تطالب بحصص معينة لها في المؤسسات السياسية والاقتصادية والمناصب العليا، و جماعات أخرى تطالب بنصيبها من الإنفاق العام للدولة وهناك مطالب أخرى تتعلق بالأرض والإقليم.

أما فيما يخص الآليات والسياسات المتبعة من طرف الدول على إختلاف طبيعتها سواء كانت دول ديمقراطية أو شمولية لإدارة تلك المطالب فتقسم إلى :

1- آليات إستيعابية تعمل من خلالها الدولة على الإدماج السلمي لمختلف المجموعات الإثنية التي تحتويها داخل إطار أشمل وأوسع يتمثل في إطار الجماعة الأكبر والأقوى، مجسدة في الإستيعاب المادي والثقافي والمؤسساتي .

2- آليات تقاسم السلطة التي تتفرع بدورها إلى:

أ- آلية الفيدرالية التي تتوزع فيها السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات.

ب- آليات توافقية لتقاسم السلطة، ترتكز بالأساس على جانب الإستقلال القطاعي في الشؤون المحلية، وتأسيس ائتلاف كبير يمثل أغلب مكونات المجتمع الرئيسية، و آلية التمثيل النسبي

التي تسمح بتمثيل هذه المكونات في المؤسسات السياسية للدولة، وفيبدو متبادل يكون وسيلة مساعدة للأقليات في مواجهة الأكثرية في الهيئات التشريعية.

ج- آليات تكاملية لتقاسم السلطة، والتي تركز بالأساس على إتباع نظم إنتخابية تدعم الإعتدال و تكوين ائتلافات عابرة للطائفية و رئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي وإقامة الفيدرالية على أساس غير إثني .

3- آليات قصيرة تبدأ بالهيمنة المطلقة للدولة في مختلف الشؤون المادية والقيمية، و قد تصل إلى الآليات الأكثر عنفاً، كالتهجير الجماعي للإثنيات غير المرغوب فيها أو الإبادة الجماعية وقد تصل إلى الانفصال وتفكك الدولة، خصوصا إذا أصرت تلك الجماعات على التمادي في مطالبها .

4- سياسات عامة رشيدة تركز بالأساس على تفعيل برامج التنمية التي تساعد في إستخراج مختلف الموارد والثروات من البيئة الداخلية والخارجية على حد السواء، وإعادة توزيعها على مختلف المكونات المجتمعية بدون تحيز أو تفضيل مع وجوب مراعاة الفئات الأكثر فقرا وتهميشا .

ومنه فبالرغم من طرح هذه الآليات كنماذج جاهزة للتطبيق على المستوى النظري والأكاديمي إلا أن هناك صعوبة إسقاطها على الواقع، لأن الإعتقاد على نوع واحد منها دون غيرها يعتبر قاصرا في حد ذاته، إلى جانب ذلك فهناك إشكالية أخرى تتمثل في صعوبة إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات التي تمكن من الإدارة الجيدة للتعدد الإثني، والتي تسمح ببناء الدولة بالشكل المناسب والمطلوب، لأنه لا يوجد في الواقع توليفة أو نموذج بعينه قابل للتعميم على كافة الدول نظرا لإختلاف الخصائص والظروف المكانية و الزمانية لكل دولة .

إعتمدت ماليزيا منذ المراحل التمهيديّة لاستقلالها سنة 1957 م للتوفيق بين مكوناتها الإثنية الرئيسية، المالاي، الصينيين والهنود، على نموذج توليفي يركز على:

- آلية الفيدرالية

- بعض عناصر الآليات التوافقية والتكاملية لتقاسم السلطة، كإئتلاف الكبير والفيدرالية الإثنية (الإستقلال القطاعي) في بعض الشؤون الإقتصادية والإجتماعية والمحلية خاصة في المناطق الشرقية بسبب كون أغلبية السكان من إثنية المالاي، مع إتباع نوع من الفيدرالية غير الإثنية (الفيدرالية المركزية) في المناطق الغربية بسبب تداخل الإثنيات فيها و قوة السلطة التنفيذية مع تفادي استخدام الفيتو المتبادل لأنه يتسبب في عدم الاستقرار السياسي .

- نظام انتخابي تعددي قائم على الفائز الأول يساعد الإئتلاف الكبير للفوز بالانتخابات لتحقيق الاستقرار و التعايش.

- الإستيعاب التدريجي في الجانب الثقافي والمؤسسي من أجل تكوين هوية قومية وطنية جامعة، والتي أعلن عنها الدكتور مهاتير محمد، في سياسة التنمية القومية في رؤية 2020.

- سياسات تنموية عامة تركز بالأساس على إستتساخ نموذج ذاتي للتنمية من المحيط الإقليمي القريب جغرافيا وثقافيا وهو النموذج الياباني والكوري، تحت شعار النظر شرقا **The Look Est** ، والإبتعاد على النموذج الغربي لإختلاف الخصائص والقيم ، وفق معادلة " الكل يكسب" للحد من الفروق الإقتصادية والإجتماعية بين الإثنيات لتحقيق الإستقرار السياسي من أجل بناء الدولة.

ومما تقدم يمكن الوصول إلى جملة من الإستنتاجات تعد في نفس الوقت إجابة على الفرضيات المطروحة :

1- إرتكز النموذج الماليزي لإدارة التنوع والإختلاف المجتمعي على توليفة مركبة، مزجت بين الآليات الإستيعابية وتقاسم السلطة والقوانين القصرية، إلى جانب تفعيل برامج وسياسات التنمية على نمط النموذج الياباني والكوري الجنوبي مع وجوب المحافظة على أصالة تقاليد المجتمع المنبثقة من القيم الإسلامية و الكنفوشيوسية، مع تجنب القيم الغربية لإختلاف الخصائص .

2- نجاح النظام السياسي الماليزي في إيجاد الآليات والسياسات المناسبة التي تستوعب الإختلافات الدينية والعرقية، وتتعامل بواقعية مع الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل

التنوع من حالة التضاد والصراع إلى حالة إغناء وإثراء خاصة بعد أحداث 1969م، يرجع في جانب أساسي منه إلى القدرات القيادية الكبيرة التي تميز بها القادة الماليزيون ، وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية .

3- تنازل الجميع عن بعض ما يروونه حقوقا لهم لتحقيق مكاسب أكبر تتمثل في الأمن والإستقرار السياسي و التنمية، يعود إلى تركيبة عرقية متكونة أساسا من المالاي المسالمين بطبعهم بسبب تشبعهم بقيم الإسلام السمحة، إلى جانب إثنية صينية متسمة بالذكاء والوعي والتنظيم والخوف على مستقبلها، مما ساهم في الجنوح للتعايش السلمي والرغبة في الإستقرار .

4- لاشك أن النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني لا يعد مثاليا بما فيه الكفاية، نتيجة السلبيات التي تحسب عليه، والتي يمكن أن تؤدي إلى إنهاء التحالفات السياسية التي حكمته منذ أول عملية إنتخابية سنة 1957م، بسبب قوانين التمييز الإيجابي لصاح السكان الأصليين (المالاي) التي يرفضها الصينيون والهنود بشدة ويعتبرون أنفسهم معها مواطنين من الدرجة الثانية، إضافة إلى الإنتقادات المسجلة على مستوى القوانين القصرية التي تحد من حرية الأفراد والإعلام وتراجع الأداء الحكومي، خاصة بعد فترة رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد إلى جانب أن النظام الإنتخابي لا يعطي حق التمثيل العادل للإثنيات والجماعات الصغيرة في المجالس المنتخبة. والصعوبات التي تواجه عمليات الإستيعاب الثقافي و المادي الذي ينجح أساساً بتفعيل علاقات الزواج المختلط بين الإثنيات لإزالة الحدود الفاصلة بينها، بسبب إختلاف الديانة بين المالاي المسلمين والهنود والصينيين غير المسلمين، وتشبث كل إثنية بخصائصها التي تميزها عن الطرف الآخر .

5- إن النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني كان ناجحا بما يكفي لتجنيد البلاد الأزمات السياسية والصراعات الدينية والعرقية، بسبب تركيزه على أولوية تحقيق الإستقرار السياسي على حساب بعض الممارسات الديمقراطية، إلى جانب إرتباطه بنجاح النموذج التنموي الذي ساهم في نجاح بناء للدولة وغطى على مختلف جوانب القصور فيه .

1- فهرس الجداول :

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
27	مقارنة بين نموذج الصراع ونموذج التوازن في المجتمعات التعددية	01
91	أنواع المطالب الإثنية حسب نمط الجماعة والإقليم	02
94	أنماط آلية الاستيعاب	03
95	سياسات الدولة تجاه دمج الأقليات العرقية	04
147	تزايد الإثنيات الرئيسية في ماليزيا بين سنوات 1911- 2008	05
179	توزيع الإختصاصات بين الاتحاد والولايات حسب الدستور الماليزي	06
182	نتائج الانتخابات الماليزية 1959- 2004.	07
184	نتائج الانتخابات البرلمانية لسنة 2008	08
185	نتائج الانتخابات البرلمانية الماليزية لسنة 2008 حسب الولايات	09
201	النسب المئوية لنفقات الدولة الماليزية على بعض القطاعات الإجتماعية الاستراتيجية لسنوات 2000-2001	10
201	نسبة الإناث في المدارس والجامعات سنة 2000.	11
204	مقارنة نسب توزيع المهن والاختصاصات حسب الإثنيات بين سنوات 1970-2007.	12
206	نصيب مختلف الإثنيات والقطاعات من الاقتصاد بين سنوات (1969-2008).	13

2- فهرس الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
139	خريطة دولة ماليزيا	01
186	التوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية للإئتلاف الحاكم والمعارضة حسب الولايات لسنة 2008	02

المراجع

قائمة المراجع :

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو العينين (محمود)، إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا. القاهرة : دار الجامعة للنشر والتوزيع 2008.
- 2- أحمد (عبد الجبار) ، ورقة سياسات الفدرالية واللامركزية في العراق. بغداد: مؤسسة فريدريش إيبيرت 2013.
- 3- أحمد (عبد الحافظ) ، الدولة والجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتارستان 1991-2000 . القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2005 .
- 4- أندرسون (جيمس) ، صنع السياسات العامة، (ترجمة : عامر الكبيسي). عمان: دار المسيرة، 1999.
- 5- اسماعيل (محمد صادق) ، التجربة الماليزية : مهاتير محمد والصحة الاقتصادية . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2014.
- 6- الأنصاري (محمد جابر، وآخرون)، النزاعات الأهلية العربية، العوامل الداخلية والخارجية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997 .
- 7- الأسود (شعبان الطاهر) ، علم الاجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل والاندماج ، ط2. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003.
- 8- البغدادي (عبد السلام إبراهيم) ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 9- الجاسور (ناظم عبد الواحد) ، موسوعة علم السياسة . عمان: دار مجدلاوي ، 2004.
- 10- الرفاعي (عمر) ، خطابات محاضير محمد (تر: عمر الرفاعي). القاهرة: دار الشروق، 2007.
- 11- الظاهر (نعيم إبراهيم) ، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي . الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2010.
- 12- الشرجبي (عادل مجاهد) ، بناء الدولة الرعوية في اليمن توحيد النخبة وتفكيك الامة . الدوحة : المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2013.
- 13- الكيلالي (عبد الوهاب) ، الموسوعة السياسية ، الجزء 4، ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1990 .

- 14- المنوفي (كمال) ، نظريات النظم السياسية . الكويت : وكالة المطبوعات ، 1985، ص 226.
- 15- المنوفي (كمال) ، السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة : قضايا منهجية القاهرة : دار النهضة المصرية 1988.
- 16- المنوفي (كمال) ، جابر سعيد عوض، هدى متكيس ، الأطلس الماليزي . القاهرة : جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية، كلية العلوم الاقتصاد و السياسة ، 2006.
- 17- المنوفي (كمال) ، جابر سعيد عوض ، النموذج الماليزي للتنمية . القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية 2005 .
- 18- بدوي (أحمد زكي) ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، ط2 . بيروت: مكتبة لبنان، 1986.
- 19- بوردو (جورج) ، الدولة ، (تر سليم حداد). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1985 .
- 20- برومبيرغ (دانيل) ، التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر . لبنان : دار الساقى 1997.
- 21- بوحوش (عمار) ، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة ، ط2 . الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع 2008.
- 22- بيليس (جون) ، ستيف سميث عولمة السياسة العالمية . (تر: مركز الخليج للأبحاث) . دبي: مركز الخليج للأبحاث والنشر ، 2004.
- 23- توهيل (محمد فايز) ، علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة الفلاح، 1999.
- 24- ثابت (أحمد)، التعددية السياسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.
- 25- جار (تيد روبرت) ، أقليات في خطر: أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية . القاهرة : مكتبة مدبولي، 1995 .
- 26- جار (تيد روبرت) ، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث) . دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2003.
- 27- حريق (إليا) ، الثورة الاثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط . بيروت : دار الساقى، 1998.
- 28- خيرى عبد القوي ، دراسة السياسة العامة، الكويت: ذات السلاسل ، 1988.
- 29- دورتي (جيمس) ، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، (تر: وليد عبد الحي) .المؤسسة الجماعية للكتاب، 1985.
- 30- ديلويي (هيو حاجي) ، الاتجاهات التعصبية بين الجماعات العرقية .اربيل : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2008 .

- 31- ذبيان (سامي) ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990.
- 32- رينولدز (أندرو) وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (تر أيمن أيوب). ستوكهولم: بولز غرافيكس 2007.
- 33- سافيدان (باتريك) ، الدولة والتعدد الثقافي، (تر: مصطفى الحسوني).الدار البيضاء: دار توبقال للنشر 2011.
- 34- سعد الدين (ابراهيم) ، تأملات في مسألة الأقليات . الكويت: دار سعاد الصباح، 1992.
- 35- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، 1994.
- 36- سعيقان (احمد) ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. بيروت: مكتبة لبنان ، 2004.
- 37- سيف الدين (فهيم محمد) ، المنهج في التربية المقارنة. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ص134.
- 38- صالح (محسن محمد) ، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي . أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2008 .
- 39- ظاهر (حسين) ، معجم المصطلحات السياسية والدولية. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
- 40- عاشور (محمد مهدي) ، التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العالمي للدراسات السياسية ، 2002.
- 41- عارف (نصر محمد) ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي . القاهرة : دار القارئ العربي، 1993 .
- 42- عبد الخالق (نيفين) ، الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية: قراءة في واقع الدول القطرية واستقرار لمستقبلها، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي ، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993.
- 43- عبد الفضيل (محمود) ، العرب والتجربة الآسيوية شؤون اقتصادية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2012.
- 44- عثمان عبد اللطيف (سوسن)، دراسات في التنمية المحلية. القاهرة : المعهد العالي للخدمة الاجتماعية 1979.
- 45- عصفور (جابر) ، التنوع البشري الخلاق ، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية ، المجلس الأعلى للثقافة . القاهرة: المركز القومي للترجمة، 1997.
- 46- عوض (جابر سعيد) ، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993.

- 47- عوض (جابر سعيد) ، محاضير محمد وقضية التعددية العرقية في المجتمع الماليزي، في الفكر السياسي لمحاضير محمد . القاهرة : جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية ، 2006 .
- 48- غليون (برهان) ، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. القاهرة : سيناء للنشر، 1988 .
- 49- فو كوياما (فرا نسيس) ، بناء الدولة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرين، (تر: مجاب الإمام) الرياض:العبيكان .للتنشر، 2007 .
- 50- كيا (عبد الوهاب بن الحاج) ، مسلمو ماليزيا : بين الماضي و الحاضر.طرابلس: كلية الدعوة الاسلامية، 1993 .
- 51- لطفي (وفاء حسين عبد الواحد)، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق . القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة وللتنشروالتوزيع، 2010 .
- 52- لبيهارت (ارنت) ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد (تر حسني زينة). بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية ، 2006 .
- 53- فنسنت (اندرو) ، نظريات الدولة ، (تر: مالك ابو شهيوه و محمود خلف)، ط 2. طرابلس ليبيا : دار الرواد ، 2001 .
- 54- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط2 ، ج 2 ، القاهرة : شركة الاوفست الشرقية ، 1985 .
- 55- مجموعة مؤلفين، حفريات سوسيلوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات . بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية ، الفرات للنشر والتوزيع، 2006 .
- 56- مقلد (اسماعيل صبري) ، العلاقات السياسية الدولية .القاهرة : المكتبة الاكاديمية ،1971.
- 57- منجود (مصطفى) ، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ بحث مقدم في ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993 .
- 58- مولود (محمد عمر)، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق. بغداد : مؤسسة موكدياني للطباعة والنشر . 2003 .
- 59- مهنا (محمد نصر) ، في نظرية الدولة والنظم السياسية. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الازريطه، 2001.
- 60- مونتاغيو (أشيلي) ، الدحض العلمي لأسطورة التفوق العرقي (تر حسن أحمد بسام) ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1981.
- 61- هندي (عثمان) و جبر (نادية) ، العولمة وسيادة الدولة الوطنية . القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع . 2005 .

62- وهبان (أحمد) ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. الإسكندرية : دار الطبعة الجديدة للنشر .1997.

ب- الدوريات:

1- أبو العينين (محمود) ، " إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا " ، مجلة الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية . القاهرة : العدد 59 ، 2000 .

2- أوكلير (سليمن) ، "الفيدرالية : مبادئها، مرونتها وقصورها"، مجلة الاتحادات الفدرالية ، كندا : العدد 05 خريف 2005 .

3- الصديقي (سعيد) ، "العولمة والنظام الدولي الجديد"، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: العدد38 ، نوفمبر 2010.

4- برقوق (سالم) ، "الأقليات المسلمة وآليات حمايتها"، مجلة دراسات استراتيجية. الجزائر: العدد10، مارس 2010.

5- عمارة (رشيد) ، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي" ، مجلة زانكوى سليمانى. العراق : العدد 30 ، اكتوبر 2010.

6- قرقم (جورج) ، "إنتاج الإيديولوجيا وصراعات الهوية في المجتمع اللبناني"، مجلة دراسات عربية. بيروت: العدد 11، سبتمبر 1978 .

7- كاظم الحسيني (إسراء)، " تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره". مجلة كلية التربية - واسط، كوت - العراق: السنة 7، العدد 13، أبريل 2013 .

8- محفوظ (محمود) ، الأقليات وقضايا الديمقراطية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، القاهرة : السنة السادسة، العدد23 ، يوليو 2006 .

9- مهاتير (محمد) ، "ماليزيا والازمة المالية الآسيوية". أوراق آسيوية ، بيروت : العدد 33، جوان 2000.

10- نصر الدين (ابراهيم احمد) ، "الاندماج الوطني في أفريقيا: نجريا نموذجا" ، دراسات المستقبل الافريقي. القاهرة : العدد3، 1998.

ج- الوثائق الرسمية:

1- الدستور الماليزي، المواد 73، 75.

د- الرسائل الجامعية:

- 1- فكرون (السعيد) " استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية: حالة الجزائر - دراسة نظرية ". رسالة دكتوراه. (جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا 2004).
- 2- كبداني (سيدي أحمد) ، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية ". مذكرة دكتوراه. (جامعة تلمسان : كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد ، 2012) .
- 3- مدوني (علي) ، " قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا وانعكاساتها على الامن والاستقرار فيها ". رسالة دكتوراه . (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013).
- 4- إيدابير (احمد) ، " التعددية الاثنية والامن المجتمعي : دراسة حالة مالي. " رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011).
- 5- بركان (إكرام) ، " تحليل النزاعات الدولية المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية ". رسالة ماجستير. (جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009).
- 6- بلعيد (سمية) " النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نمودجا ". رسالة ماجستير. (جامعة منتوري قسنطينة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2009) .
- 7- بن عبد الرزاق حنان "الآليات المؤسسية لإدارة التعددية الاثنية دراسة حالة النزاع في إقليم الباسك باسبانيا منذ 1959". رسالة ماجستير. (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007)
- 8- بن النوي (حسان) ، " تأثير الاقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط دراسة حالة لبنان" رسالة ماجستير. (جامعة بسكرة : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009).
- 9- بن جيلالي (محمد أمين) ، " مشكلة بناء الدولة دراسة إستيمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة" رسالة ماجستير. (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) .
- 10- حاجيات (رابحة) " الحركات الانفصالية في الدول الفدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي ". رسالة ماجستير. (جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2003).
- 11- عباس عائشة، "اشكالية التنمية السياسية في دول المغرب العربي- تونس نمودجا" ، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والاعلام، تخصص رسم السياسة العامة، 2007).

- 12- علي قوق، "إدارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا - حالة ماليزيا". رسالة ماجستير. (جامعة قاصدي مرياح ، ورقة: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2010) .
- 13- وفاء لطفي حسين عبد الواحد، "التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية، دراسة لحالتي الأفارقة الزوج في جنوب السودان والأكراد في العراق". رسالة ماجستير. (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2009).

هـ - مواقع الإنترنت :

- 1- التميمي (سعد علي حسين) ، تجربة التنمية الماليزية دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية متحصل عليه بتاريخ 2015/01/15 من موقع :
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=50942>
- 2- (التميمي) سعد علي حسين ، السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها، منتدى السياسة العامة، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/01، من موقع :
<https://www.facebook.com/ppf.iraq/posts/330615280416800:0>.
- 3- الكفري (مصطفى العبد الله) ، التنمية الشاملة والتنمية البشرية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/26 من موقع :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17430>.
- 4- العجلان (نورة) ، أبعاد ومؤشرات التنمية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/23م من موقع :
http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf.
- 5- الحمداني (حسين علي) ، الديمقراطية التوافقية في العراق، الحوار المتمدن العدد 2198 ، ديسمبر 2008 متحصل عليه بتاريخ 2014/07/21 من موقع :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=125566>
- 6- الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، متحصل عليه بتاريخ 2014/11/12م، من موقع :
<http://www.forumfed.org/pubs/FederalOptionsandOtherMeansofAccommodatingDiversity-Arabic-Arabe.pdf>.
- 7- بوريب (خديجة) ، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع و التحديات المستقبلية ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/05م من موقع :
<http://draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html>.

8- تقرير رزاق، متحصل عليه من موقع:

<http://uqu.edu.sa/page/ar/112902>.

9- تقرير وطني مقدم وفقا للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان في ماليزيا متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :

http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session4/MY/A_HRC_WG6_4_MYS_1_A.PDF.

10- جلبي (علي عبد الرازق) ، التجربة الماليزية في التنمية الإنسانية، أضواء و دروس، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/28 من موقع :

draligalapy.blogspot.com/2008/09/2008.html

11- دندان (عبد الغاني)، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية :إطار نظري وإبستيمولوجي ، متحصل عليه بتاريخ 2014/12/25 م ، من موقع :

download.mrkzy.com/do.php?down=786207.

12- ذياب (هاجر) ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/02 من موقع :

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=951649&eid=1226>

13- زقاغ (عادل) ، تدخل الطرف الثالث في التفاعلات الإثنية ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، متحصل عليه من موقع:

www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html.

14- صالح (محسن) ، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف ، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/29 من موقع :

<http://studies.aljazeera.net/issues/2012/06/201262111235327448.htm> .

15- عبد الرازق (محمد)، عبد الغني (أماني) ، في تحرير مصطلح الدولة المدنية.القاهرة : مركز المصري للدراسات والمعلومات ، 2012، ص3، متحصل عليه بتاريخ 2014/05/09 من موقع :

http://media.wix.com/ugd/68b8d5_750796a5eb70e5966638f6ea06bddea9.pdf

16- عبد العال (محمد محمود) ، التعدد العرقي من التنازع الي التناغم النموذج الماليزي، النموذج الأمريكي متحصل عليه بتاريخ 2015/03/10 ، من موقع :

www.tanaowa.com/wp-content/uploads/2013/02/التنوع-العرقي.pdf

- 17- عبد الوهاب (شادي أحمد محمد) ، "النظم الانتخابية: تقاسم السلطة الاندماجي" ، مجلة الديمقراطية . القاهرة : العدد 56، أكتوبر 2014، متحصل عليه بتاريخ 2015/01/03. من موقع : [تقاسم-الانتخابية-النظم/...](http://democracy.ahram.org.eg/.../الانتخابية-النظم/)
- 18- عزت (هبة رءوف)، التعددية.و.معضلة العقل السياسي العربي ، متحصل عليه بتاريخ 2014/06/22 من موقع : <http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002/03/article1.shtml>.
- 19- فضلي (نادية فاضل عباس) ، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010 ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/23 م ، من موقع: : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=76021>.
- 20- قرزيز (محمود) ، يحيواوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير ، متحصل عليه بتاريخ 2015/02/27 ، من موقع : http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf.
- 21- قادر (جبار) ، الفيدرالية: تجسيد لتعايش مفهومي الوحدة و التنوع على سطح واحد ، متحصل عليه بتاريخ 2014/10/12 من موقع : <http://www.alhiwartoday.net/node/6842>.
- 22- قوريش (نصيرة) ، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنلمج التنمية 2010-2014 م متحصل عليه بتاريخ 2015/02/27 م من موقع : http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf
- 23- كتوش (عاشور) ، قورين (حاج قوبدر) ، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها متحصل عليه بتاريخ ، 2015/02/15، من موقع : <http://site.iugaza.edu.ps/aeholy/files/2010/02/.pdf>.
- 24- كيمليكا (ويل) ، التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع ، (ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام ، 2011 الناشر: عالم المعرفة، الكويت 271 : من متحصل عليه بتاريخ 2014-12-05 من موقع : <http://www.alkarmelj.org/userfiles/pdfs/2-21.pdf>
- 25- كاستاليليو (كلير) ، " بناء دولة تعمل من أجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع "، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان : تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول ، مؤسسة فرايد، 2011 ، ص 5. متحصل عليه بتاريخ 2014/04/12، من موقع : <http://iknowpolitics.org/sites/default/files/womenstatehoodarabic.pdf>.

26- لطفى (وفاء) ، الدروس المستفادة من التجربة الماليزيا، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/02م
من موقع:

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf>.

27- لطفى (وفاء) ، السياسات التنموية في ماليزيا رؤية 2020 ، متحصل عليه بتاريخ 2015/03/01
من موقع :

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01082012.pdf>.

28- لطفى (وفاء) ، السياسات التنموية في ماليزيا ، متحصل عليه بتاريخ 2015/2/22م من موقع :

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/d-01072012.pdf>.

29- نعمان (محمد عبد الرقيب) ، الفيدرالية وضرورتها لقيام الدولة المدنية في اليمن .القاهرة: المنظمة
العربية لحقوق الانسان ، 2012 ، ص6. متحصل عليه بتاريخ 2014/10/15 من موقع :

<http://www.hritc.net/cairo/hritc7.pdf>.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1- En Français :

A - les Ouvrages :

- 1- Moore (Domian), Ethnicité et politique de la ville .Paris: l'harmattan , 2001.
- 2- Najjar (Ibrahim), Zaki (Ahmed), Chellalah (Youssef), Dictionnaire juridique, Français-Arabe. Liban: Edition Librairie du Liban, 1983.
- 3- Portelli (Hugues), Droits constitutionel, Serie hupper cours, Normandi Roto IMP, 3ème Ed. Paris, 1999.

B- Les périodiques:

- 1- Camroux (David), "Un détour par l'extérieur: Unité nationale et politique étrangère en Malaisie". Les Cahiers du ceri, n° 11, 1994.
- 2- Jungers (Jonathan), " Malaisie : Analyse sécuritaire d'un tigre asiatique". Note D'Analyse, n° 19, mai 2012.

C- Les articles:

- 1-Cooke (Fadzilah Majid), Toh (Sumei) et Vaz (Justine); Partenariats communautés-investisseurs : Leçons du secteur du palmier à huile en Malaisie orientale. London, Institut International pour l'Environnement et le Développement (IIED), 2012.
- 2- Haque (Shamsul) ; Malaisie; rôle de l'État dans la gestion destensions ethniques. Alternatives Sud, vol 17, 2010.
- 3-Malaisie, Document De Stratégie pour la période de 2007-2013, Communauté Européenne.

B- les Sites Web:

- 1- Geiser (Christian); Les approches théoriques sur les conflits ethniques et les réfugiés, 19.11.1998 , obtenu le 02/06/2014 on parcourant le site:
www. Paix balkans . org / contrubution / geiser- parant bosnie .pdf.p30.

2- Rodrigues (Daniel), Fédéralisme, conflit ethnique et sécessionnisme: Lefédéralisme comme instrument de sécession non-violente: obtenu le 02/10/2014 on parcourant le site:

<http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=903>.

2- En Anglais:

A- Books:

1- Asiapac Editorial, gateway to Malay Culture. Singapore: Asiapac books pte ltd, 2010.

2- Amir (Pasic), Culture, Identity and security. Rockefeller: Brothers fund, 1998.

3- Bashri (Ahmad Sulaiman), Sensitive Truths in Malaysia a Critical Appraisal of the Malay Problem. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013.

4- Batkus (vo), The Dynamic of Secession, Cambridge: Cambridge University Press, 1999 .

5- Barth (Frederic), Ethnic Groups and Boundaries, Boston: Little Brown, 1969.

6- Bellwood (Peter), Prehistory of the Indo-Malaysian archipelago ,University of Hawai Press. (1997).

7- Benjamin (Reilly), Democracy in divided societies: electoral engineering for conflict management, New York: Cambridge University press, 2nd edition: 2003.

8- Boon (Kheng Cheah), Malaysia, the Making of a Nation, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2002.

9- Chandra (Govind), Pande India's Interaction with Southeast Asia: History of Science, Philosophy and Culture in Indian Civilization , Vol 1, Part 3, Munshiram: Manoharlal , 2005 .

10- Datin Noor Aini (Syed Amir), Malaysian Customs & Etiquette: A Practical Handbook. Singapore : Marchall Cavendish, 2010.

11- Encyclopedia, Grand Larousse, Paris: Librairie Paris Larousse, 1978.

- 12- Encyclopedia, Britanica, Vol.8.
- 13- Gomez (Edmund Terence), Saravanamuttu (Johan), The New Economic Policy in Malaysia .Singapore : Nus Press, 2013,
- 14- Haji Ahmad (Zakaria), Trends in Malaysia: Election Assessment, Singapore, Institute of South East AsianStudies, 2000.
- 15- Horowitz (Donald), Ethnic group in conflict. London: Uneiversity of California Press , 2000_.
- 16- Hopkins (Julian), C.H.Lee (Julian), thinking through Malaysia : culture and identity in the 21st century. Solangor : Strategic Information and Research Development Centre, 2012.
- 17- Jayam (Anak Jawan), Malaysian Politics and Government, Karisma Publications, Shah Alam–Malaysia, 2003.
- 18- Juyum (Anak Jawan), Malaysia politics Government. Salangor: karisma Publications, 2011 .
- 19-Khoo (Kay Kim), Malay Society: Transformation et Democratisation ,3 Edition Selangor: Pelanduk Publications, 2001.
- 20-Lake (David), Rotchild (Donald), the international spread of Ethnic conflict: fear, diffusion, and Escalation. Princeton: N.J, Princeton university press, 1998.
- 21- Mason (David), ethnicity and politics, in Mary Hawkesworth and Murice Kogan (Eds) Encyclopedia of Government and Politic ,Vol 2. London: Routledge, 1992.
- 22- McMahan (W, Arthur), Federalism Mature and Emergent, New York: Doubleday and company, 1995.
- 23- Maquet (Jacques), power and society in Africa, (translated: by Jeannte kupferman. London: World University library, 1971.
- 24- Migdal (S Joel), Strong Societies and Weak States :Soceity relations and State Capabilities in the Third World. Princeton : University Press, 1988.

- 25- Nain (Zaharom), Rhetoric and Realities, Critical Reflections on Malaysian Politics, Culture , and Education Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD),2013.
- 26- Panayi (Panikos), An Ethnic History Of Europe Since 1945, London: Longman, 2000.
- 27- Rahman (Azly), Dark Spring: Essays on The Ideological Roots Of Malaysia's GE-13. Selangor: Strategic Information and Research Development Centre(SIRD), 2013.
- 28- Santhiram R. (Raman), Education of Minorities: The Case of Indians in Malaysia, Petaling Jaya: Child Information, Learning and Development Centre, 1999.
- 29- Sneddon (James N), The Indonesian language: its history and role in modern society, University of New South Wales Press ,(2003).
- 30- Weber (Max), politics as a Vocation, in Hans Gerth and C.Wright mills (eds) from Max Weber.Essays in Sociology, New York: Oxford University Press 1946.
- 31- Wolff (Stefan), Electoral systems design and power sharing Regimes, in: O'Flynn, Ian, and Russell, David (Eds), Power sharing: new challenges for divided societies, London: Pluto press, 2005.

B - Periodicals :

- 1- Béatrice (Pouliny), "State Building et Sécurité Internationale". Critique Internationale, n° 28 ، Juillet Septembre 2005.
- 2- Bogaards, (Matthijs), Democracy and power sharing in multinational states: Thematic introduction, International Journal on Multicultural Societies, Vol 8, no 2 2006.
- 3- Horowitz, (Donald), "The many uses of Federalism", Duke law school legal studies, Durham, Vol. 55, no 153, March 2008.
- 4- Horowitz, (Donald), "Conciliatory institutions & constitutional process in post conflict states" . Duke Law School legal studies, research paper, Vol. 49, no. 195, May 2008.

5- Reilly (Benjamin) and Newman (Edward), "Political parties in conflict prone societies: encouraging politics and democratic development". Policy Brief (United Nation University), no 2, 2008.

6- Reilly (Benjamin), "Political engineering in the Asia pacific". Journal of democracy, Vol. 18, no. 1 January 2007.

7- New African, "Land Issue: the Legal History since 1980, Why Mogaabe has waited till now . New African, No 386 , June 2000.

C - Sites WEB :

1- bin Haji Ishak (Mohd Shuhaimi), Cultural And Religious Festivals: The Malaysian Experience, p101, Obtained it on 14/02/2015, from a site :

<http://repository.um.edu.my/1002/1/Mohd%20Shuhaimi%20- pdf>.

2- Cunningham (William.G), Theoretical Framework for conflict resolution, The University of Auckland, 1998. Obtained it on 11/07/2014, from a site:

<http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm>.

3- Country profile: Malaysia. Obtained it on 11/02/2015, from a site:

<http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Malaysia.pdf>.

4- Ethnic Malays, Obtained it on 22/02/2015, from a site:

http://en.wikipedia.org/wiki/Ethnic_Malays.

5- Fullinwider (Robert), Affirmative action and fairness. Obtained it on 02/12/2015 from a site:

<http://stanford.library.usyd.edu.au/archives/sum2009/entries/affirmative-action/>.

6- Government to continue celebrating "kongsi raya". Obtained it on 13/02/2015 from a site: <http://kudarangi.blogspot.com/2006/06/government-to-continue-celebrating.html>.

7- Horowitz (Donald), Structure and strategy in Ethnic conflict, the World Bank April 1998, p 5. obtained it on 16/07/2014, from a site:

www.worldbank.org/html/readabcd/horwitz-pdf .

8 –In Malaysia, English Ban Raises Fears for Future . Obtenu le 01/02/2015 sur le site :

<http://www.nytimes.com/2009/07/10/world/asia/10iht-malay.html?ref=world>
9–laws of Malaysia, (Act 740 ،Special Measures) .Obtained it on 12/04/2014 from a site:

http://www.federalgazette.agc.gov.my/outputaktap/20120622_747_BI_Act%20747%20BI.pdf.

10– Malaysia Backtracks on Sedition Law, The Sedition Act of 1948 will not be repealed in Malaysia. Obtained it on 14/02/2015, from a site:

<http://thediplomat.com/2014/11/malaysia-backtracks-on-sedition-law/>

11– Malaysia ISA Detainees Beaten and Humiliated, Human Rights Watch. Obtained it on 12/02/2015 from a site:

<http://hrw.org/english/docs/2005/09/28/malays11788.htm>.

12– Malaysian Premier Proposes Replacing Laws on Detention: Obtained it on 12/04/2014 ، from a site :

<http://www.nytimes.com/2011/09/17/world/asia/malaysian-prime-minister-says-he-will-abolish-2-security-laws.html>.

13– MALAYSIA , Dewan Rakyat House of Representatives. Obtained it on 02/03 2015 ، from a cite: <http://www.ipu.org/parline/reports/2197.htm>.

14– Moore (H.Will), Ethnic minority and foreign policy, Sais review, Volxxii, no° 2 summer fall, 2002. Obtained it on 14/07/2014 from a site:

<http://garnet.acns.fsu.edu/~whmoore/research/moore2002.pdf>.

15– Malaysian Culture and Customs , Obtained it on 14/02/2015، from a site : <http://www.dalat.org/pdf/malaysianculture.pdf>.

16– Reilly (Benjamin), Institutional design for diverse democracies: consociationalism, centripetalism and communalism compared , Center for democratic institutions: The Australian National University, accessible.

Obtained it on 16/01/2015 ,from a site :

[http://www.metropolis2009.org/Presentations/Reilly %20chapter.pdf](http://www.metropolis2009.org/Presentations/Reilly%20chapter.pdf).

17- Sisk (Timothy D), Power sharing: beyond intractability, Conflict research consortium, September 2003, accessible. Obtained it on 14/01/2015 from a site : http://www.beyondintractability.org/essay/power_sharing/.

18-Shale (Victor), Ethnic conflict in the horn of Africa, the electoral institute of southern Africa, April 2004, p 2. Obtained it on 02/06/2014 from a site: <http://www.content.eisa.org.za/pdf/OP19.pdf>.

19- THE Internal Security Act (ISA) of Malaysia. Obtained it on 12/02/2015 from a site: <http://www.refworld.org/pdfid/3f1438bc4.pdf>.

20- The Malaysian Sedition Act, 1948 by Article 19. London: Global Campaign for Free Expression, July 2003. Obtained it on 14/02/2015, from a site: <http://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/malaysia-sedit.03.pdf>.

21- Wood (Michael), A South Indian Journey: The Smile of Murugan. Obtained it on 15/02/2015 from a site: <http://books.google.fr/books?id=sK4hIRAdIJ8C&dq=tamil+last+classical+civilization&hl=fr>.

مقدمة : أ - ر

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتعددية الإثنية وبناء الدولة.

المبحث الأول: مفهوم التعددية الإثنية والمفاهيم المشابهة لها 21

المطلب الأول : مفهوم التعددية..... 21

المطلب الثاني : مفهوم الإثنية..... 28

المطلب الثالث : الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها 33

المبحث الثاني: مفهوم عملية بناء الدولة..... 40

المطلب الأول : مفهوم بناء الدولة 40

المطلب الثاني : متطلبات بناء الدولة الحديثة متعددة الإثنيات..... 48

المطلب الثالث: بناء الدولة الوطنية الحديثة كضرورة لتحقيق الإدماج الوطني..... 51

المبحث الثالث : المقاربات النظرية لتفسير الحراك الإثني..... 54

المطلب الأول : المقاربة النشوئية..... 54

المطلب الثاني : المقاربة التفاعلية..... 57

المطلب الثالث : المقاربة الإثنو واقعية 59

المطلب الرابع : المقاربة البنائية..... 62

الفصل الثاني : إستراتيجية إدارة المطالب الإثنية ودورها في بناء الدولة.

المبحث الأول : أسس تصنيف الجماعات الإثنية 75

المطلب الأول : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لمقوماتها الذاتية..... 75

المطلب الثاني : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة الأهداف..... 77

المطلب الثالث : تصنيف الجماعات الإثنية وفقا لطبيعة العلاقات..... 80

80.....المبحث الثاني : أنواع المطالب الإثنية.

82.....المطلب الأول : المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية.

84.....المطلب الثاني : المطالب الإثنية المتعلقة بشكل الدولة.

86.....المطلب الثالث : المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته.

92.....المبحث الثالث : أثر تطبيق آليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة.

92.....المطلب الأول : الآليات الإستيعابية

96.....المطلب الثاني : آليات إقتسام السلطة

120.....المطلب الثالث : الآليات القصرية

124.....المطلب الرابع : دور السياسات العامة للدولة في إدارة التعددية الإثنية

الفصل الثالث : مدى تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية في مجال بناء الدولة

137.....المبحث الأول : دراسة جيو استراتيجية لدولة ماليزيا

137.....المطلب الأول: جغرافية وتاريخ الدولة الماليزية.

142.....المطلب الثاني : التركيبة السكانية

149.....المطلب الثالث : خصائص الإثنيات الماليزية.

158.....المبحث الثاني : محددات الحراك الإثني في ماليزيا

158.....المطلب الأول : العوامل المؤثرة في تغير التركيبة السكانية

160.....المطلب الثاني : أسباب بروز الحراك الإثني في ماليزيا

165.....المطلب الثالث : الإضطرابات العرقية لسنة 1969 وتفاعل النظام السياسي معها

168.....المبحث الثالث :. أثر تطبيق ماليزيا لآليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية على بناء الدولة.

169.....المطلب الأول: تطبيق آلية الإستيعاب

172.....المطلب الثاني: آلية تقاسم السلطة في ماليزيا.

188.....	المطلب الثالث : تطبيق الآليات القصرية في ماليزيا
192.....	المطلب الرابع : السياسات العامة ودورها في دعم التعايش الإثني في ماليزيا
212.....	الخاتمة :
218.....	فهرس الجداول والأشكال :
220.....	قائمة المراجع :

ملخص:

تعد ظاهرة التعدد الإثني واحدة من أبرز الظواهر التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر العصور، وازدادت أهميتها خصوصا بعد بروزها على مسرح الأحداث الدولية خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، بحكم التحديات والإخاطر التي أصبحت تفرضها على مختلف الدول، وهذا ما يتطلب إختيار الآليات ورسم الإستراتيجيات المناسبة لإدارتها بدقة ، من أجل تحقيق التكامل المجتمعي الذي يساهم في تحقيق الإستقرار السياسي ويساعد في نجاح بناء الدولة و تقادي الدخل في معضلة أمنية قد لا تنتهي.

مع بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي وفي أعقاب الأحداث العرقية التي نشبت بين السكان الأصليين المالاي الذين كانوا يعيشون التهميش والفقير، والوافدين من الأصل الصيني المسيطريين على مختلف فروع الإقتصاد، تمكنت ماليزيا من إيجاد نموذج توافقي بين مختلف الإثنيات المكونة لها، في إطار إتحاد فيدرالي و قوانين صارمة للضبط و التنظيم مما مكنها من تحقيق إستقرار سياسي واجتماعي ساهم في تحقيق نموذج تنموي ناجح إنعكس بالإيجاب على عملية بناء الدولة .

قد لا يكون النموذج الماليزي لإدارة التعدد الإثني مثاليا، بسبب القصور الذي يميزه على مستوى الممارسة والتحول الديمقراطي، إلا أن تحقيقه لدرجات عالية من التقدم الإقتصادي والإستقرار السياسي والإجتماعي غطت على جوانب القصور تلك. حيث صرح أبو الإزدهار الماليزي، رئيس الوزراء السابق الدكتور " مهاتير محمد " في هذا الصدد، "بأنهم ركزوا في ماليزيا على أولوية تحقيق الإستقرار السياسي والتنموي على حساب بعض الممارسات الديمقراطية الغربية" .

Abstract :

The phenomenon of Multi-ethnic is one of the most famous one that happen within human societies, and it got more importance after it appeared on the international events during the third of the twentieth century, according to challenges and risks that become dominant on different countries, and that's what demands choosing mechanisms and strategies to manage it accurately, for the sake of community integration that contributes in political stability and helps building a successful state and avoid getting in a security dilemma that couldn't be solved

At the beginning of seventies of the previous century during ethnic events that thrusted between original inhabitants " THE MALAY" who were living in poverty and chinese arrivals who were taking control over all different economic aspect Malaysia could find a consensual model between ethnicities , under federation union and strict regulations that enabled it to achieve a political and social stability contributing in the fulfillment of a developed model reflecting positively on building a state

Malaysian model of managing multi- ethnic could de not perfect, because of the insufficiency that distinguished that the level of democratic practice and converting, nevertheless achieving high degree of economic progress and political social stability covered this shortcomings ,the Malaysian father prosperity former prime minister " **Mahathir Mohamad** " said " we focused in Malaysia on the priority of achieving political stability and development over some western democratic practices "

Résumé :

Le multi-ethnique est considéré comme l'un des phénomènes les plus importants dans la société humaine à travers plusieurs époques. Son importance accrue surtout après l'émergence sur la scène des événements Internationaux pendant le dernier tiers de 20^{ème} siècle en raison des défis et dangers imposés sur divers pays, se qui a nécessité le choix des mécanismes et de dessiner des stratégies appropriées pour gérer soigneusement afin de parvenir à l'intégration communautaire qui contribue à la stabilité politique et contribue à la réussite de la construction de l'état et éviter d'entrer dans un dilemme sécuritaire qui n'en finit pas.

Au début de l'année 70 du siècle dernier, et après les événements ethniques qui ont éclaté entre les habitants originaires "Malays" qui souffraient de la pauvreté et de la marginalisation et les arrivistes d'origine chinoise qui dominaient le contrôle sur les différentes branches de l'économie, La Malaisie a pu trouver un modèle d'entente entre les différentes ethnies qui la composent dans le cadre d'une union fédérale et les lois de contrôle strict et la régulation lui permettant de parvenir à la stabilité politique et sociale contribué à la réalisation d'un modèle de développement réussi se reflète positivement sur la construction de l'état .

Il se peut que le modèle Malaisien dans la maîtrise de la multi-ethnique ne soit pas idéal à cause de ce qui le caractérise au niveau de la pratique et le manque de démocratie, néanmoins la réalisation d'un grand pas dans le développement économique et la stabilité politique et sociale a couvert sur ces lacunes, L'ancien premier ministre Malaisien "**Mahathir Mohamed** " a déclaré qu'en Malaisie, ils ont insisté sur la priorité de réaliser la stabilité politique et le développement au détriment de certaines pratiques démocratiques occidentales.